الأمم المتحدة

A/62/720

الجمعية العامة

Distr.: General
5 March 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ١٥٠ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - الولاية والنتائج المقررة	١-٥٢	٤
ثانيا - افتراضات التخطيط والموارد المالية	٥٣-٨٥	٥٥
ثالثا - تحليل الفروق	٨٦-١٠٥	٦٨
رابعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها	١٠٦	٧٧
خامسا - موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٢٧٦/٦١ وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية		٧٨
المرفق - الهيكل التنظيمي		١٠٠
خريطة		١٠٢

160408 150408 08-26136 (A)

موجز

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، والبالغة قيمتها ٢٠٠ ١٠٣ ٥٧٥ دولار.

وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٠٦٠ ٧ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٩٥١ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ١٤٠ ١ من أفراد الشرطة المشكلة، و ٥٥٠ موظفا دوليا، و ٢٨٨ ١ موظفا وطنيا، و ٢٢٠ من متطوعي الأمم المتحدة، و ١٦ فردا مقدمين من الحكومات، بما في ذلك الوظائف المؤقتة.

وقد جرى ربط الهدف من إنشاء البعثة بمجموع احتياجاتها من الموارد للفترة المالية، وذلك من خلال عدد من الأطر القائمة على النتائج، والمجمعة حسب العناصر (التطور الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة؛ والأمن؛ والنظام العام وتعزيز سيادة القانون؛ وحقوق الإنسان؛ وتنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية؛ والدعم)، ونُسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد لكل من هذه العناصر منفردة باستثناء موظفي التوجيه التنفيذي والإدارة الذين يمكن أن يُنسبوا للبعثة ككل.

وتم ربط إيضاحات الفروق في مستويات الموارد، سواء منها البشرية أو المالية، حسب الاقتضاء، بالنواتج المحددة التي قررتها البعثة.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفئة	النفقات[أ] (٢٠٠٦/٢٠٠٧)	المخصصات[أ] (٢٠٠٧/٢٠٠٨)	تقديرات التكاليف[أ] (٢٠٠٨/٢٠٠٩)	الفارق المبلغ	الفارق النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٤٦ ٣٧١,٢	٢٥٥ ٤٤٤,٨	٢٨١ ٧٨٨,٠	٢٦ ٣٤٣,٢	١٠,٣
الموظفون المدنيون	٩٨ ٦٠٤,٥	١١٨ ٨١٨,٧	١٢٨ ٧٧١,٤	٩ ٩٥٢,٧	٨,٤
التكاليف التشغيلية	١٣٩ ٠٤٤,٤	١٦١ ١٠٩,٣	١٦٤ ٥٤٣,٨	٣ ٤٣٤,٥	٢,١
إجمالي الاحتياجات	**٤٨٤ ٠٢٠,١**	**٥٣٥ ٣٧٢,٨**	**٥٧٥ ١٠٣,٢**	**٣٩ ٧٣٠,٤**	**٧,٤**
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩ ٣١٣,٥	١٢ ١٢٦,٩	١٣ ١٤٤,٩	١ ٠١٨,٠	٨,٤
صافي الاحتياجات	**٤٧٤ ٧٠٦,٦**	**٥٢٣ ٢٤٥,٩**	**٥٦١ ٩٥٨,٣**	**٣٨ ٧١٢,٤**	**٧,٤**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**٤٨٤ ٠٢٠,١**	**٥٣٥ ٣٧٢,٨**	**٥٧٥ ١٠٣,٢**	**٣٩ ٧٣٠,٤**	**٧,٤**

(أ) تعكس إعادة تصنيف تكلفة وظائف المساعدة المؤقتة العامة من تكاليف تشغيلية إلى تكاليف الموظفين المدنيين.

الموارد البشرية[أ]

	الوحدات العسكرية	شرطة الأمم المتحدة	وحدات الشرطة المشكلة	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون[ب]	الوظائف المؤقتة[ج]	متطوعو الأمم المتحدة	الأفراد المقدمون من الحكومات	المجموع
التوجيه التنفيذي والإدارة									
المعتمدة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	–	–	٢٠	١٢	–	–	–	٣٢
المقترحة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	–	–	٢١	١٢	–	–	–	٣٣
العناصر									
التطور الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة									
المعتمدة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	–	–	٨٩	١٠٦	–	٢٤	–	٢١٩
المقترحة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	–	–	٨٥	١١٠	–	٢٤	–	٢١٩
الأمن، والنظام العام وتعزيز سيادة القانون									
المعتمدة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	٧ ٢٠٠	٩٥١	١ ٠٠٠	٥٠	٦٦	٢	٤٧	١٦	٩ ٣٣٢
المقترحة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	٧ ٠٦٠	٩٥١	١ ١٤٠	٥٠	٥٠	٢	٣٩	١٦	٩ ٣٠٨
حقوق الإنسان									
المعتمدة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	–	–	٢٤	٣٢	–	٨	–	٦٤
المقترحة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	–	–	٢٤	٣٢	–	٨	–	٦٤
تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية									
المعتمدة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	–	–	٨	١٥	–	٣	–	٢٦
المقترحة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	–	–	٧	١٥	–	٣	–	٢٥
الدعم									
المعتمدة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	–	–	٣٣١	٩٨٢	٤٦	١٤٣	–	١ ٥٠٢
المقترحة ٢٠٠٨/٢٠٠٩[د]	–	–	–	٣٤٥	٩٨٧	٩٨	١٤٦	–	١ ٥٧٦
المجموع									
المعتمدة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	٧ ٢٠٠	٩٥١	١ ٠٠٠	٥٢٢	١ ٢١٣	٤٨	٢٢٥	١٦	١١ ١٧٥
المقترحة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	٧ ٠٦٠	٩٥١	١ ١٤٠	٥٣٢	١ ٢٠٦	١٠٠	٢٢٠	١٦	١١ ٢٢٥
صافي التغير	**(١٤٠)**	**–**	**١٤٠**	**١٠**	**(٧)**	**٥٢**	**(٥)**	**–**	**٥٠**

(أ) يمثل أعلى مستوى مأذون به/مقترح للقوام.

(ب) يشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفي الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

(د) تشمل الوظائف المؤقتة ٨ وظائف في قسم الإمدادات لفترة ٦ أشهر فقط.

وترد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

أولا – الولاية والنتائج المقررة

١ – أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بموجب قراره ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في قراره ١٧٨٠ (٢٠٠٧).

٢ – والبعثة مكلفة بمهمة مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام، هو استعادة السلم والأمن وتعزيز العملية الدستورية والسياسية الجارية في هايتي.

٣ – وفي إطار هذا الهدف العام، ستساهم البعثة، أثناء فترة الميزانية، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة من خلال تنفيذ النواتج الرئيسية ذات الصلة، المبينة في الأطر الواردة أدناه، وهذه الأطر منظمة حسب العناصر (التطور الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة؛ والأمن، والنظام العام وتعزيز سيادة القانون؛ وحقوق الإنسان؛ وتنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية؛ والدعم) المستمدة من ولاية البعثة.

٤ – وستفضي الإنجازات المتوقعة إلى تحقيق هدف مجلس الأمن خلال الفترة الزمنية المحددة للبعثة، وتبين مؤشرات الإنجاز قياسا لما يحرز من تقدم نحو تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الميزانية، ونسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الموظفين إلى فرادى العناصر، باستثناء عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة الذي يمكن أن ينسب إلى لبعثة ككل، وتم إيضاح الفروق في عدد الموظفين، مقارنة بميزانية الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بما في ذلك إعادة التصنيف، ضمن كل عنصر على حدة.

٥ – وعهد مجلس الأمن، في قراريه ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧)، إلى البعثة بمسؤوليات جديدة في مجالات من قبيل بناء القدرات والمؤسسات في جميع المستويات، وكذلك تعزيز مؤسسات الدولة، وخاصة خارج بور – أو – برنس؛ وإصلاح نظام العدالة والسجون؛ وإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وإعادة هيكلتها؛ وتقديم الدعم للحكومة في التصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة عبر الحدود، وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية، كما قرر مجلس الأمن، في قراره ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، تمديد هذه الولاية بطلبه إلى البعثة أن توفر الخبرات الفنية اللازمة لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة للأخذ بنهج شامل في إدارة الحدود، مع التركيز على بناء قدرات الدولة، وكذلك تسيير البعثة لدوريات على طول المناطق الحدودية البحرية والبرية، دعما لأنشطة أمن الحدود التي تضطلع بها الشرطة الوطنية الهايتية.

٦ - وللبعثة وجود في مقاطعات هايتي العشر جميعها، ويقع مقر البعثة في بور - أو - برنس ومكاتبها موجودة في جميع المدن الرئيسية في المقاطعات العشر: بور - أو - برنس (الغرب)؛ وبور دو بيه (الشمال الغربي)؛ وكاب هايتيان (الشمال)؛ وفور ليبرتيه (الشمال الشرقي)؛ وهينش (الوسط)؛ وغونائيف (أرتيبونيت)؛ وميراغوان (نيبيس)؛ وجاكميل (الجنوب الشرقي)، ولي كاي (الجنوب)؛ وجيريمي (غراند - آنس)، وللبعثة أيضا مكتب فرعي في سان مارك (أرتيبونيت)، وينتشر العنصر العسكري للبعثة في ثماني مناطق من مناطق المسؤولية (بور - أو - برنس، وغونائيف، وكاب هايتيان، وفور ليبرتيه، وميريباليه، وكروا دي بوكيه، وليوغان، ولي كاي) في حين تنتشر الوحدات العسكرية في ٢٧ موقعا، وعنصر شرطة الأمم المتحدة منتشر في المقاطعات العشر جميعها، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، ستقوم البعثة بإنشاء وجود لها في ٣ موانئ بحرية (بور سالي، وسان مارك، وميراغوان) و٥ مراكز حدودية برية (أوانامينت، ومالباس، وبيلادير، وآنس - آ- بيتر، وسيركا - لا - سورس) في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٧ - يتولى المكتب التابع مباشرة للممثل الخاص للأمين العام مهام توجيه وإدارة البعثة عموما.

الجدول ١

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

	الموظفون الدوليون										متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-١	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمة الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون[أ]			
مكتب الممثل الخاص للأمين العام												
المعتمد ٢٠٠٧/٢٠٠٨	١	١	٢	١	-	٣	-	٨	٦		-	١٤
المقترح ٢٠٠٨/٢٠٠٩	١	١	٢	١	-	٣	-	٨	٦		-	١٤
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-		-	-
مكتب النائب الرئيسي للممثل الخاص												
المعتمد ٢٠٠٧/٢٠٠٨	١	١	٢	-	-	٢	-	٦	٣		-	٩
المقترح ٢٠٠٨/٢٠٠٩	١	١	٢	-	-	٢	-	٦	٣		-	٩
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-		-	-

	الموظفون الدوليون										
	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-١	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمة الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
مكتب نائب الممثل الخاص (تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية)											
المعتمد ٢٠٠٨/٢٠٠٧	١	–	٣	–	–	٢	–	٦	٣	–	٩
المقترح ٢٠٠٩/٢٠٠٨	١	١	٢	١	–	٢	–	٧	٣	–	١٠
صافي التغير	**–**	**١**	**(١)**	**١**	**–**	**–**	**–**	**١**	**–**	**–**	**١**
المجموع											
المعتمد ٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣	٢	٧	١	–	٧	–	٢٠	١٢	–	٣٢
المقترح ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣	٣	٦	٢	–	٧	–	٢١	١٢	–	٣٣
صافي التغير	**–**	**١**	**(١)**	**١**	**–**	**–**	**–**	**١**	**–**	**–**	**١**

(أ) يشمل الموظفين الوطنيين وموظفي فئة الخدمات العامة الوطنيين.

مكتب النائب الرئيسي للممثل الخاص

الموظفون الدوليون: إعادة تصنيف وظيفة واحدة

٨ - يقترح ترفيع رتبة وظيفة المساعد الخاص للنائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام من ف-٤ إلى ف-٥، ويعكس الترفيع المقترح زيادة الاحتياجات والمسؤوليات الوظيفية اللازمة لدعم المساعد الخاص في عمله اليومي بتنسيق وإدارة أنشطة البعثة التي لا تفتأ تتوسع. وسيكون شاغل المنصب مسؤولا عن تقديم التوجيه الاستراتيجي والدعم للنائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام في تنفيذ ولاية البعثة التي توسع نطاقها، عملا بقراري مجلس الأمن ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، وسيقوم برصد الأنشطة التنفيذية والفنية والتعرف على المجالات التي تدعو للقلق وتقديم التحليلات الحاسمة وصياغة الخيارات وإعداد توصيات للنائب الرئيسي للممثل الخاص ونيابة عنه. كما سيكفل استمرار إجراءات المتابعة بغية تحقيق تعزيز التكاتف والتنسيق داخل البعثة، وستكفل الوظيفة ذات الرتبة الأعلى أن تُقَدم للنائب الرئيسي للممثل الخاص مشورة استراتيجية أكثر حنكة وتوصيات شاملة وسليمة بشأن حل المشاكل والقضايا التي تدعو للقلق، ويقترح تلبية هذا الاحتياج عن طريق الموارد المتاحة من خلال إعادة النشر الداخلي لواحدة من وظيفتي ف-٥ التي يجري تخفيض رتبتها إلى ف-٤ في قسم الشؤون المدنية، على النحو المبين في الفقرة ١٣ أدناه.

مكتب نائب الممثل الخاص

الموظفون الدوليون: زيادة صافية لوظيفة واحدة (إنشاء وظيفتين وإلغاء وظيفة واحدة)

٩ - يقترح إنشاء وظيفة رئيس المكتب المتكامل (مد-١) ووظيفة موظف شؤون المعلومات/إعداد تقارير (ف-٣)، ويقترح أيضا إلغاء الوظيفة الموجودة لكبير موظفي الاتصال (ف-٥).

١٠ - ولكفالة المستوى الملائم من الدعم لمجالات مسؤولية وسلطة نائب الممثل الخاص الذي يعمل أيضا منسقا مقيما ومنسقا للشؤون الإنسانية، يُقترح إلغاء وظيفة كبير موظفي الاتصال الموجودة (ف-٥) وإنشاء وظيفة جديدة لرئيس المكتب المتكامل (مد-١) للإشراف على أنشطة أقسام البعثة وتنسيقها (الخدمات الفنية والدعم) وكذا مكتب المنسق المقيم ومكتب منسق الشؤون الإنسانية من أجل تنفيذ التوجيهات السياسية الصادرة عن نائب الممثل الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية التي تتماشى وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتكامل هو المبدأ التوجيهي في تصميم وتنفيذ عمليات الأمم المتحدة المعقدة في حالات ما بعد التراع ولربط الأبعاد المختلفة لبناء السلام (الجوانب المتعلقة بالسياسة والتنمية والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والشؤون الاجتماعية والأمن)، وسيتفاعل رئيس المكتب المتكامل مع مسؤولي الحكومة وسينسق مع كبار المسؤولين كرؤساء وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة وممثلي كبار المانحين ورؤساء أقسام ورئيس أركان بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، كما سيكفل فعالية وكفاءة استخدام الموارد المتاحة من فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة وسيقدم التوجيه التنفيذي بشأن البرامج، وتنسيق وإدارة المكاتب والأقسام التابعة لنائب الممثل الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، مما سيتيح له التركيز على القضايا الأوسع على الصعيدين الوطني والإقليمي، ويتبع نائب الممثل الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في البعثة للممثل الخاص للأمين العام ويتولى تنسيق مكتب الأمم المتحدة القطري وجميع عناصر البعثة (الخدمات الفنية والدعم)، كما يخطط الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة وينسقها، وهو مسؤول أيضا عن تخطيط وتنسيق العمليات الإنسانية والتنسيق مع المانحين في مجالات الإنعاش والتنمية، وإضافة إلى ذلك، يحتفظ نائب الممثل الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية بتسلسل إداري ثانوي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، وتركز البعثة على توطيد السلام عن طريق بناء قدرات المؤسسات، كالسلطات المركزية والمحلية، وشرطة الأمم المتحدة والمؤسسات الانتخابية التي سيتوقف نجاحها على زيادة الجهود مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري إلى أقصى حد ممكن.

وسيكون إنشاء مؤسسات ديمقراطية مستدامة وهياكل سيادة القانون شروطا مسبقة لازمة ضد أي ارتداد للأزمة والعنف السياسيين مستقبلا، على نحو ما جرى سابقا، وللبعثة فرصة فريدة لكفالة أن يتم بناء قدرات المؤسسات على نحو متسق وبتعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيقدم رئيس المكتب المتكامل الخبرة لنائب الممثل الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية بشأن المسائل الفنية/البرنامجية، وسيضع ورقات السياسات، كما سيمثله عند الحاجة، وسيلزم وجود خبير ذي خبرة واسعة لأداء المهام المقترحة بأعلى مستوى.

١١ - وللحصول على فهم تام للبرامج الإنسانية وبرامج الإنعاش والتنمية، الحالية منها والمقررة، سواء من جانب منظومة الأمم المتحدة و/أو المانحين الدوليين والثنائيين، وبغية مساعدة نائب الممثل الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية على توجيه المجتمع الدولي في الاتجاه نفسه نحو برامج الإنعاش والتنمية، يقترح إنشاء وظيفة لموظف شؤون المعلومات/إعداد التقارير برتبة (ف-٣) سيركز شاغلها على جمع المعلومات وإدارتها مع الاهتمام بوجه خاص بالقضايا الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والتعاون الإنمائي، وتتركز الأنشطة الحالية للبعثة في مجال جمع المعلومات، من خلية التحليل المشتركة التابعة للبعثة ومركز العمليات المشتركة وشرطة الأمم المتحدة وشعبة الشؤون السياسية والتخطيط، أساسا على المسائل السياسية والأمنية وليس على الجهات المعنية بالشؤون الإنسانية والإنمائية العاملة في هايتي، وسيكون شاغل المنصب مسؤولا عن جمع المعلومات من مختلف عناصر البعثة (الفني، وخلية التحليل المشتركة للبعثة، والمدني، والعسكري، والشرطة)، ومكتب المنسق المقيم، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، والمانحين، والحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري وسيتبع بشكل مباشر لنائب الممثل الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، وسيقوم شاغل المنصب أيضا بإعداد تقارير منفصلة ومحددة لمختلف الدوائر حسب الاحتياجات.

العنصر ١: التطور الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة

١٢ - يعكس هذا العنصر الدعم المقدم لحكومة هايتي في تعزيز الحكم الديمقراطي، وبسط سلطة الدولة وتطوير مؤسساتها، ويضم هذا العنصر أنشطة الشؤون السياسية والمدنية، وشؤون الإعلام، والعناصر المتصلة بالانتخابات التابعة للبعثة التي تعمل بشراكة مع حكومة هايتي والبرلمان والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجلس الانتخابي المؤقت/الدائم وفريق الأمم المتحدة القطري و''الفريق الأساسي'' والمؤسسات المالية الدولية والمانحين، وفي الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ستشجع البعثة إجراء حوار سياسي يشمل الجميع وتحقيق المصالحة الوطنية وستقدم الدعم لعملية بناء قدرات المؤسسات الديمقراطية الوطنية وإعادة بسط سلطة الدولة

وتعزيزها في أرجاء البلد. كما ستقدم البعثة الدعم في وضع استراتيجية متكاملة لإدارة الحدود ودعم إصلاح الدولة ولامركزيتها.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-١ حوار سياسي ومصالحة وطنية يشملان الجميع في هايتي	١-١-١ تقيم الحكومة حوارا مع مختلف قطاعات المجتمع من خلال اجتماعات دورية وتنشئ لجانا متعددة القطاعات تعنى بالأولويات الوطنية
	١-١-٢ تتواءم نسبة ٦٠ في المائة من المساعدة الدولية مع أولويات الحكومة كما حددت في ورقة استراتيجية الحد من وطأة الفقر

النواتج

- أربعة اجتماعات شهرية مع رئيس الجمهورية/رئيس الوزراء لتنسيق أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مع أنشطة حكومة هايتي، ولا سيما ما يتعلق منها بالاستقرار السياسي وإصلاح سيادة القانون وغيرها من المجالات المتصلة بولاية البعثة
- اجتماعان في الشهر مع المستشارين الرئيسيين لرئيس الجمهورية للتشجيع على إجراء عملية سياسية شاملة للجميع
- رئاسة اجتماعات شهرية يعقدها ''الفريق الأساسي''، الذي يتألف من كبار قيادات البعثة والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وممثلي السلك الدبلوماسي بشأن فعالية الاستجابة الدولية لاحتياجات هايتي
- عقد اجتماعات شهرية مع رئيس الوزراء و ''الفريق الأساسي'' واجتماعات كل شهرين مع رئيس الجمهورية و ''الفريق الأساسي'' لتنسيق التعاون الدولي مع حكومة هايتي، واجتماعات كل أسبوعين مع وزير التخطيط تتعلق بالتوجه الاستراتيجي والتنفيذي للمساعدة الدولية وبتقدم المشاريع، وبسياسات وإجراءات الإنفاق والتنسيق
- اجتماعات أسبوعية مع ممثلي الأحزاب السياسية على الصعيد الوطني لتعزيز الاتفاق بشأن التحول الديمقراطي وإقامة حوار سياسي يشمل الجميع ويؤدي إلى فهم مشترك للمبادئ الأساسية لحكم البلد ومستقبله
- تنظيم ثلاثة منتديات استشارية مع زعماء الأحزاب السياسية والبرلمانيين لتعزيز دور الأحزاب السياسية في البرلمان
- تنظيم ثلاثة منتديات استشارية مع أعضاء المجتمع المدني والبرلمانيين للتشجيع على وضع جدول أعمال تشريعي مشترك

- تنظيم ٢٠ لقاءا مفتوحا في جميع أرجاء البلد لتعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية وبناء الثقة على مستوى المجتمع المحلي
- تنظيم حملة إعلامية بالتعاون مع المجتمع المدني بشأن المصالحة والحوار السياسي، تشمل بث ٥ إعلانات إذاعية و ١٤برنامجا تلفزيونيا و ١٠ مؤتمرات صحفية و ٠٠٠ ١٠ قميص بكم قصير (تي - شيرت) و ٠٠٠ ١٠ نشرة و ٠٠٠ ١٠ ملصق و ٨٠٠ لافتة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٢ تدعيم المؤسسات الديمقراطية الوطنية في هايتي	١-٢-١ يعتمد البرلمان جدول أعمال تشريعي يعبر عن الأولويات الوطنية لعام واحد
	١-٢-٢ تضع اللجنة البرلمانية للشؤون الداخلية والجماعات الإقليمية توصيات محددة بشأن عملية اللامركزية
	١-٢-٣ إنشاء مجلس انتخابي دائم
	١-٢-٤ يعتمد البرلمان قانونا انتخابيا شاملا يتضمن أحكاما بشأن إنشاء هيئة لإدارة الانتخابات؛ وتسجيل الناخبين وتحديد هويتهم؛ وتمويل الأحزاب السياسية والحملات؛ وتحديد الدوائر الانتخابية؛ وتنظيم الانتخابات؛ وتحديد الجزاءات على مرتكبي الجرائم الانتخابية

النواتج

- تقديم المشورة إلى اللجان بشأن وضع جدول الأعمال التشريعي، بما في ذلك اعتماد قوانين تتعلق بإصلاح سيادة القانون واللامركزية
- بذل المساعي الحميدة مع رؤساء مجلسي البرلمان لتعزيز الثقة والتفاهم ولدعم عملية بناء توافق الآراء
- تقديم المشورة إلى البرلمان بشأن تطبيق نظامه الداخلي وتحسينه، ولا سيما من خلال اتباع أفضل الممارسات من هيئات تشريعية وطنية أخرى
- تنظيم ثمانية منتديات استشارية ومؤتمرات بالفيديو للبرلمانيين مع أنصارهم بشأن مسائل تهم الجمهور، مثل تقديم الخدمات الأساسية ووضع تشريع لإصلاح سيادة القانون واللامركزية
- تنظيم أربعة برامج تدريبية لبناء القدرات لعشرين برلمانيا وتشمل مهارات الاتصال وتكوين الأفرقة وبناء توافق الآراء ومراعاة تعميم المنظور الجنساني

- توفير التوجيه التقني لسلطات هايتي الانتخابية، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الدول الأمريكية، وذلك في شكل أدلة عملية وإجراءات تشغيلية موحدة واستعراض للعمليات الانتخابية
- تنظيم ثلاث حلقات عمل للبرلمانيين ولممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني لما مجموعه ٩٠ مشاركا وتتعلق بتفسير أحكام قانون الانتخابات الشامل الجديد
- تقديم المشورة والمساعدة للحكومة والسلطات الانتخابية بشأن تنفيذ قانون الانتخابات الجديد وإدارة الانتخابات
- تنظيم حلقتين دراسيتين للبرلمانيين ولممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني لما مجموعه ٦٠ مشاركا وتتعلقان باستعراض قانون الانتخابات الجديد
- تنظيم عشر حلقات عمل (واحدة لكل وزارة) لممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني لما مجموعه ٣٠٠ مشارك وتتعلق بشرح قانون الانتخابات الجديد
- تنظيم حملة إعلامية لدعم عملية الانتخابات تشمل بث إعلانين إذاعيين وبرنامجا تلفزيونيا ومؤتمرين صحفيين
- تنظيم حملة إعلامية بشأن تعزيز دور المرأة في السياسة، تشمل بث إعلاني إذاعي وبرنامج تلفزيوني و ٥ مؤتمرات صحفية و ٥٠٠ قميص (تي - شيرت) و ٢ ٠٠٠ شارة و ٢ ٠٠٠ شريطة و ٢ ٠٠٠ منشور و ١ ٠٠٠ ملصق و ٢٥ لافتة و ١٠ مقالات صحفية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٣ إعادة بسط سلطة الدولة وتوطيدها في جميع أرجاء هايتي	١-٣-١ موافقة وزارة الداخلية على أنظمة الخدمة المدنية باعتبارها جزءا من الإصلاح الفعال لإدارة الدولة واللامركزية
	١-٣-٢ قيام البرلمان ووزارة الداخلية بسن قوانين ووضع إجراءات بشأن الاستقلالية والمساءلة الماليتين لهياكل الحكم المركزي والمحلي
	١-٣-٣ عشرة مكاتب لمراقبة الحدود مزودة بالموظفين وجاهزة للعمل
	١-٣-٤ اعتماد المجالس المحلية والجمعيات البلدية ١٤٠ ميزانية للبلديات للسنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩
	١-٣-٥ إبلاغ سلطات المقاطعات والسلطات المركزية بالاحتياجات اللازمة للارتقاء بمستوى تقديم الخدمات العامة إلى ١٤٠ جمعية بلدية و ٥٦٨ جمعية دون مجتمعية والنظر في هذه الاحتياجات وتلبيتها ضمن حدود موارد الميزانية الحالية

النواتج

- إسداء المشورة إلى حكومة هايتي على المستويين المركزي والمحلي، بوسائل منها التدريب أثناء الخدمة، بشأن اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز سلطتها، كتحصيل الإيرادات ودور موظفي الحكومة والمسؤولين المنتخبين على جميع المستويات، والتركيز على الشفافية والمساءلة
- تقديم المساعدة التقنية إلى حكومة هايتي بشأن تطوير قدراتها على التخطيط ومهاراتها الإدارية، بما في ذلك إعداد الميزانية وتحصيل الإيرادات وإدارة المشاريع وتقديم الخدمات الأساسية
- إسداء المشورة إلى سلطات هايتي بشأن إصلاح الإدارة العامة، ولا سيما في مجال اللامركزية والخدمة المدنية المحلية والتشريعات المحلية للتمويل العام
- عقد اجتماعات كل أسبوعين مع مكتب كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية بشأن التخطيط الاستراتيجي وإدارة العملية
- تنظيم ٣٠ برنامجا تدريبيا على صعيدي المقاطعات والبلديات بشأن بناء القدرات في مجال الإدارة العامة وعملية صنع القرار، بما في ذلك الممارسات الديمقراطية التشاركية، مثل إشراك المرأة والمجتمع المدني في الإدارة العامة
- تنظيم ٢٠ حلقة دراسية للسلطات المحلية وأعضاء المجتمع المدني لما مجموعه ٢ ٠٠٠ مشارك وتتعلق بالحكم الرشيد وتعزيز الثقة في الحكومات المحلية
- تقديم المساعدة التقنية لحكومة هايتي بشأن تنفيذ سياسة وطنية لإدارة الحدود
- تنفيذ ٧٥ مشروعا من مشاريع الأثر السريع في مجالات إصلاح الهياكل الأساسية (٣٠ مشروعا)، والتدريب/بناء القدرات (٢٥ مشروعا) والتعبئة الاجتماعية (٢٠ مشروعا) لإحداث تحسن سريع في أمن وفعالية مواقع حدودية معينة توخيا لتوسيع مشاركة الجهات المانحة في تحقيق إدارة حدودية متكاملة
- تنظيم حملة إعلامية بشأن الترويج للحكم الرشيد تشمل ٦ مؤتمرات صحفية و ٢ ٠٠٠ قميص (تي – شيرت) و ١٠ ٠٠٠ منشور و ١ ٠٠٠ ملصق و ٣٠ لافتة وبث ٣ إعلانات إذاعية و ١٥ مقالة

العوامل الخارجية

ستواصل الجهات صاحبة المصلحة التعاون على جميع المستويات

الجدول ٢

الموارد البشرية: العنصر ١، التطور الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة

	الموظفون الدوليون												
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	**المجموع الفرعي**	الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
شعبة الشؤون السياسية والتخطيط											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-	١	٨	٣	١	١	-	**١٤**	٦	-	**٢٠**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	١	٨	٣	١	١	-	**١٤**	٦	-	**٢٠**
صافي التغيير	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
قسم الشؤون المدنية											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-	١	١٩	١٧	٩	٢	-	**٤٨**	٣٥	١٦	**٩٩**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	١	١٩	١٥	٧	٢	-	**٤٤**	٣٩	١٦	**٩٩**
صافي التغيير	**-**	**-**	**-**	**(٢)**	**(٢)**	**-**	**-**	**(٤)**	**٤**	**-**	**-**
قسم الاتصالات والإعلام											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-	١	٢	١٣	٥	١	-	**٢٢**	٥٣	٨	**٨٣**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	١	٢	١٣	٥	١	-	**٢٢**	٥٣	٨	**٨٣**
صافي التغيير	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
قسم المساعدة الانتخابية											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-	١	٢	١	-	١	-	**٥**	١٢	-	**١٧**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	١	٢	١	-	١	-	**٥**	١٢	-	**١٧**
صافي التغيير	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
المجموع											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-	٤	٣١	٣٤	١٥	٥	-	**٨٩**	١٠٦	٢٤	**٢١٩**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	٤	٣١	٣٢	١٣	٥	-	**٨٥**	١١٠	٢٤	**٢١٩**
صافي التغيير	**-**	**-**	**-**	**(٢)**	**(٢)**	**-**	**-**	**(٤)**	**٤**	**-**	**-**

(أ) يشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

قسم الشؤون المدنية

الموظفون الدوليون:	تخفيض أربع وظائف (إلغاء وظيفتين ونقل وظيفتين أخريين وإعادة تصنيف وظيفتين)
الموظفون الوطنيون:	نقل أربعة وظائف

١٣ - يقترح إعادة تصنيف وظيفتين حاليتين لرئيس وحدة الاتصال البرلماني وللمنسق الإقليمي لجاكميل من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤. ويقترح تلبية الاحتياجات اللازمة لوظائف الرتبة ف-٤ من الموارد الحالية، وذلك بنقل وظيفتين من مكتب النائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام ومكتب رئيس شعبة دعم البعثة وفقا لما هو مبين في الفقرتين ٨ و ٢٥، على التوالي. كما يقترح إنشاء أربع وظائف أخرى لموظفين وطنيين من الفئة الفنية لتحويل وظيفتي موظفين للشؤون المدنية (ف-٢) ووظيفتي مساعدين إداريين (خدمة ميدانية) من وظيفتين دوليتين إلى وظيفتين وطنيتين. وبناء على ذلك، يقترح إلغاء وظيفتين من الرتبة ف-٢ ونقل وظيفتين من الخدمة الميدانية (وظيفة إلى قسم الخدمات العامة ووظيفة إلى قسم النقل، وفقا لما تبينه الفقرتان ٢٧ و ٤٣، على التوالي) وتلبية الاحتياجات اللازمة لوظائف الموظفين الفنيين الوطنيين الأربع بنقل هذه الوظائف من قسم الحد من العنف داخل المجتمعات المحلية، وفقا لما هو مبين في الفقرة ١٨.

١٤ - وبناء على استعراض مهام رئيس وحدة الاتصال البرلماني التي تتعلق أساسا بمهام الاتصال مع برلمان هايتي، تقرر أن يضطلع بهذه المهام موظف من الرتبة ف-٤. ولهذا يقترح تخفيض رتبة الوظيفة من ف-٥ إلى ف-٤. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع قسم الشؤون السياسية بدور قيادي أكبر في المسائل السياسية، الأمر الذي يمكن رئيس وحدة الاتصال البرلماني من التركيز بصورة أساسية مع الهيئات التشريعية على أدوار التنسيق والمساعدة التقنية. كما يتولى رئيس وحدة الاتصال البرلماني تنسيق جميع أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي المتصلة بالبرلمان وبذل مساع حميدة مع رئيسي المجلسين تعزيزا للثقة والتفاهم بين البرلمان والبعثة، إضافة إلى إقامة تواصل مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية المهتمة بإنشاء هيئة تشريعية أكثر فعالية.

١٥ - وبالنظر إلى أن المكتب الإقليمي في جاكميل يعد نسبيا أقل أهمية من حيث الحوكمة وإدارة الحدود من المناطق/المقاطعات الأخرى التي يتولى إدارتها بالفعل موظفون من الرتبة ف-٤، فإنه يقترح بالتالي تخفيض رتبة وظيفة المنسق الإقليمي لجاكميل من ف-٥ إلى ف-٤. ومع أنه تمت الموافقة بصورة أولية على ١٠ منسقين إقليميين برتبة ف-٥، يبين استعراض الاحتياجات التنفيذية للقسم أن خمس مناطق رئيسية موجودة في الشمال

(كاب -هايثين) والجنوب (ليه كاي) والغرب (بورت أو برانس) ومقاطعة أرتيبونيت (غونايف) والوسط (هينش) وحدها هي التي تتطلب إدارة موظف من الرتبة ف-٥. وتتواءم هذه الأقطاب الخمسة مع المراكز التي ركزت فيها الحكومة جهودها المتعلقة باللامركزية. ويتولى المنسق الإقليمي تنسيق جميع أنشطة العناصر الفنية داخل المنطقة. وعلاوة على ذلك، سيعمل المنسق بصفته كبير موظفي الشؤون المدنية على توجيه أنشطة القسم المتعلقة بتلبية احتياجات الولاية مثل الحكم الرشيد وبسط سلطة الدولة وتقديم الدعم المؤسسي وبناء القدرات المؤسسية، إضافة إلى العمل بصفته محاورا رئيسيا مع المجتمع المدني ومسؤولي الحكم المحلي على مستويات المقاطعات والبلديات والوحدات البلدية الفرعية.

١٦ - وتمشيا مع خطة البعثة لبناء القدرة المحلية، سيلزم أربع وظائف إضافية لموظفين وطنيين لتحويل وظيفتين لموظفين للشؤون المدنية (ف-٢) ووظيفتين لمساعدين إداريين (الخدمة الميدانية) من وظائف دولية إلى وظائف وطنية. وسيعمل الموظفون الوطنيون الأربعة الآخرون المقترحون بصفتهم موظفين للشؤون المدنية وسينقلون إلى أربع مناطق حيث يعالجون مسائل تتعلق بإدارة الحدود، وهي: بورت أو برانس وسانت مارك وميراغوان وفور ليبرتيه. وسيقدمون المساعدة التقنية بشأن مسائل إدارة الحدود؛ ويقيِّمون وينفذون الأنشطة المدنية التي تضطلع بها السلطات المحلية والمؤسسات المركزية والمنظمات غير الحكومية؛ ويدعمون المبادرات الرامية إلى رعاية حوار وطني على المستوى المحلي؛ ويساعدون في تطوير وتعزيز قدرات سلطة الدولة ومنظمات المجتمع المدني؛ ويتصلون بمؤسسات الإدارة والبلدية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية. وبالإضافة إلى ذلك، سيحددون، بالتشاور الوثيق مع السلطات المحلية، مشاريع الأثر السريع وينسقون تنفيذها من جانب شركاء التنفيذ. كما أنهم سيسدون المشورة إلى سلطات هايتي بشأن استعراض التشريعات الوطنية ومشاريع الأطر قانونية ذات صلة بالحكم المحلي وبناء المؤسسات؛ إضافة إلى مساعدة السلطات المحلية في جباية الإيرادات وإعداد الميزانيات والمشاريع وتقديم الخدمات الأساسية وإشراك المرأة في العملية السياسية. وبناء القدرات هو أمر هام لنجاح عملية الإصلاح السياسي الجارية؛ ونقل المسؤولية واضطلاع الفنيين المحليين بالمهام هما أمران حاسمان لتنفيذ ولاية البعثة. وسيصبح المحاورون المحليون في وضع أفضل للاتصال بممثليهم المنتخبين، وذلك في ضوء معرفتهم باللغة المحلية وكذلك بالمعاني السياسية التي تنطوي عليها تلك المهام.

العنصر ٢: الأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون

١٧ - يشمل هذا العنصر تحقيق الاستقرار الأمني وإصلاح قطاعات الشرطة والقضاء والسجون. ويتضمن العنصر أنشطة عناصر البعثة المتمثلة في القوات العسكرية، والشرطة، وخلية التحليل المشتركة للبعثة، ومركز العمليات المشتركة، ومكافحة العنف في المجتمعات المحلية، والشؤون القانونية، والعدل، والإصلاحيات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تعمل بشراكة مع حكومة هايتي، والشرطة الوطنية الهايتية، واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والسلطة القضائية الوطنية وإدارة السجون، والجامعات، وفريق الأمم المتحدة القطري، والجهات المانحة الثنائية. وتتمثل الأولويات الأساسية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة، وتقديم الدعم في الآن نفسه لعملية إعادة هيكلة الشرطة الوطنية الهايتية وإصلاحها، ودعم إصلاح نظامي القضاء والإصلاحات وتعزيزهما مؤسسيا مع التأكيد على مواءمة عمليات الإصلاح هذه. وستسعى البعثة أيضا إلى الإسهام في زيادة تأمين الحدود عن طريق إعادة تشكيل وإعادة توجيه أفرادها العسكريين وأفراد شرطتها لمساعدة حكومة هايتي في مراقبة الحدود البرية والبحرية. وفيما يتعلق بمكافحة العنف في المجتمعات المحلية، يركز برنامج البعثة الذي أعيد توجيهه على دعم اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبناء قدراتها المؤسسية، وعلى إقامة مشاريع كثيفة اليد العاملة ومدرة للدخل للمجتمعات المحلية المتضررة بالعنف.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-١ تهيئة بيئة آمنة ومستقرة في هايتي	٢-١-١ انخفاض عدد حالات اختطاف الأشخاص المبلغ عنها في بورت - أو - برانس (٢٠٠٦/٢٠٠٧: ٤٧٥ حالة؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٣٨٠ حالة؛ ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٨٥ حالة)
	٢-١-٢ قيام الشرطة الوطنية الهايتية بتسجيل ١٠ ٠٠٠ قطعة سلاح إضافية (٢٠٠٦/٢٠٠٧: لا شيء؛ ٢٠٠٧-٢٠٠٨: ٣٠ ٠٠٠ قطعة؛ ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤٠ ٠٠٠ قطعة)
	٢-١-٣ انخفاض عدد حالات القتل الخطأ المسجلة رسميا في هايتي (٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٤٨٣ حالة؛ ٢٠٠٧-٢٠٠٨: ٤٣٨ حالة؛ ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣٢٠ حالة)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	٤-١-٢ زيادة عدد الدوريات المشتركة بين الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة في الأحياء الحساسة في بورت - أو - برانس وفي أرياف هايتي (٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٤١٥ دورية؛ ٢٠٠٧-٢٠٠٨: ٦٠٩ دوريات؛ ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٦٥١ دورية)

النواتج

- ٥١٣ ٩٢٠ يوما من عمل أفراد الدوريات المتنقلة (٢٢ جنديا لكل دورية × ٤ دوريات لكل سرية مشاة × ١٦ سرية × ٣٦٥ يوما)
- ٦٥١ ٥٢٥ يوما من عمل الجنود في المواقع الثابتة لتأمين المواقع والمنشآت الرئيسية (١٠٥ جنود لكل موقع ثابت × ١٧ موقعا ثابتا × ٣٦٥ يوما)
- ٤٢١ ٩٤٠ يوم عمل في نقاط التفتيش الثابتة/المتحركة لتوفير الأمن على امتداد الطرق الرئيسية/الحدود (١٧ جنديا لكل نقطة تفتيش × ٤ نقاط تفتيش لكل سرية مشاة × ١٧ سرية × ٣٦٥ يوما)
- ١٠٩ ٥٠٠ يوم من عمل جنود قوة الرد السريع من أجل منع تصعيد المخاطر الأمنية الوشيكة وردعها (١٥٠ جنديا في كل سرية × سريتين × ٣٦٥ يوما)
- ٥٢٨ طلعة للدوريات الجوية (٤٤ طلعة للدوريات الجوية في الشهر × ١٢ شهرا) منها طلعات الدوريات العسكرية الجوية (٥ أفراد عسكريين لكل طلعة)، وطلعات الدوريات الجوية المشتركة بين شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية (فردان من شرطة الأمم المتحدة وفردان من الشرطة الوطنية الهايتية لكل طلعة)، وطلعات الدوريات الجوية لخلية التحليل المشتركة للبعثة (٣ موظفين من خلية التحليل المشتركة للبعثة لكل طلعة)
- ٧ ٢٠٠ شهر من عمل القوات (١٥٠ جنديا لكل عملية × ٤ عمليات في الشهر × ١٢ شهرا) و ١ ٦٨٠ عملية لشرطة الأمم المتحدة (٣٥ من شرطة الأمم المتحدة لكل عملية × ٤ عمليات في الشهر × ١٢ شهرا) مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية للقيام بدور طليعي يشمل إجراء دوريات وقائية تكتيكية مشتركة، وعمليات تكتيكية ضد أهداف إجرامية، وعمليات استراتيجية تنفذ بناء على معلومات تستوجب التدخل
- ١٣١ ٤٠٠ يوم من عمل دوريات الأفراد العسكريين لرصد المعابر الرئيسية على امتداد الحدود (٣٠ جنديا لكل دورية × ٤ دوريات لكل سرية مشاة × ٣ سرايا × ٣٦٥ يوما)
- ٣٢ ٨٥٠ يوم عمل في نقاط التفتيش المتحركة لتوفير الأمن في المعابر الرئيسية على امتداد الحدود (١٠ جنود لكل دورية × ٣ نقاط تفتيش متحركة لكل سرية مشاة × ٣ سرايا × ٣٦٥ يوما)

- ٢٤٠ ٦٤ يوما من عمل الدوريات الساحلية المشتركة مع الشرطة البحرية الهايتية لرصد الساحل (١١ جنديا في كل سفينة × سفينتين لكل دورية × ٨ دوريات ساحلية × ٣٦٥ يوما)

- ١٤٦ ٠٠٠ يوم من عمل دوريات شرطة الأمم المتحدة المشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية (شرطيان من شرطة الأمم المتحدة لكل دورية × ٤ دوريات لكل مفوضية شرطة تابعة للشرطة الوطنية الهايتية × ٥٠ مفوضية شرطة رئيسية تابعة للشرطة الوطنية الهايتية في ١٠ مناطق × ٣٦٥ يوما)

- ٢٤٠ ٢١٠ يوما من عمل دوريات الشرطة المشكلة (٨ أفراد من الشرطة لكل دورية × ٣ دوريات لكل فصيل × ٣ فصائل لكل وحدة شرطة مشكلة × ٨ وحدات شرطة مشكلة × ٣٦٥ يوما)

- ١٥ ٣٣٠ يوما من عمل دوريات الشرطة المشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية من أجل تعزيز عملياتها على الحدود (أخصائيان من الشرطة المشكلة لكل دورية × ٣ دوريات لكل فصيل × ٣ فصائل لكل وحدة شرطة مشكلة × وحدتين من الشرطة المشكلة × ٣٦٥ يوما؛ وضابطان أخصائيان من شرطة الأمم المتحدة في ٣ معابر رئيسية على الحدود × ٣٦٥ يوما)

- ٨٤٠ ٥ ساعة من عمل سفن الدوريات البحرية المشتركة بين شرطة الأمم المتحدة والشرطة البحرية الهايتية (عنصران من شرطة الأمم المتحدة لكل سفينة × سفينتين × ٤ ساعات لكل سفينة في اليوم × ٣٦٥ يوما)

- ١٤٠ ١٣ يوما من عمل دوريات الشرطة مع الشرطة الوطنية الهايتية في ٦ مناطق حساسة كانت تعد سابقا ''مناطق ذات أولوية'' (مناطق كان الدخول إليها في السابق يستلزم حراسة مسلحة بسبب ارتفاع معدل الجرائم العنيفة فيها والخطر الذي يشكله دخولها على الأفراد) (عنصران من شرطة الأمم المتحدة × ١٨ دورية شرطة × ٣٦٥ يوما)

- إسداء المشورة إلى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن قضايا منها وضع الخطة الاستراتيجية للجنة الوطنية، وفقا للاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة العنف في المجتمعات المحلية، وخطة تعبئة الموارد، واستراتيجية التوعية

- إسداء المشورة والدعم اللوجستي إلى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن وضع برامج تستند إلى مكافحة العنف في المجتمعات المحلية في المراكز الحضرية الرئيسية في البلد

- تنفيذ ٣٠ مشروعا كثيف اليد العاملة لأجل أفراد الجماعات المسلحة السابقين والشباب والنساء المعرضين للخطر (لأجل عدد من المستفيدين مجموعه ٥٠ ٠٠٠ مستفيد) في الأحياء التي تحتاج إلى تعزيز الحالة الأمنية فيها، و ٣ مشاريع تستهدف النساء بالتحديد

- تقديم المشورة والمساعدة إلى السلطات الهايتية فيما يتعلق بوضع وتنفيذ سجل للأسلحة، وتنقيح القوانين الحالية المتعلقة باستيراد الأسلحة وحيازتها، وإصلاح نظام الترخيص بحمل السلاح

- إسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية الهايتية بشأن سجل الأسلحة
- إجراء ٥ برامج توجيهية لإعادة الإدماج والتدريب على المهارات لأجل ٢٠٠ ١ من أفراد الجماعات المسلحة السابقين
- مساعدة حكومة هايتي في إعادة إدماج ٢٥٠ من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية المسرحين و ٤٠٠ من العناصر المسلحة سابقا الموجودين في السجن
- تنظيم أربع حلقات دراسية بعنوان ''الأطفال المتضررين بالعنف المسلح وضحايا العنف الجنسي'' لأجل ١٠٠ مشارك في المجموع في ٣ مقاطعات؛ وإسداء المشورة إلى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بشأن إقامة مشروعين لتأهيل الأطفال المتضررين بالعنف المسلح والعنف الجنسي
- تنظيم حملات للإعلام والدعوة والتوعية بشأن القانون والنظام، تشمل ٣ مؤتمرات صحفية، وعن طريق ١ ٠٠٠ قميص تي - شيرت، و ١ ٠٠٠ منشور، و ٣ ٠٠٠ كراسة، و ١ ٠٠٠ ملصق، و ٨٠ لافتة، وبرنامجين تلفزيونيين، و ٥ حملات إعلانات إذاعية، و ١٠ مقالات
- تنظيم حملات للإعلام والدعوة والتوعية بشأن اللاعنف ومراقبة الأسلحة دعما لمكافحة العنف في المجتمعات المحلية، تشمل ٣ مؤتمرات صحفية، وعن طريق ١ ٠٠٠ قميص تي - شيرت، و ٤٠٠٠ منشور، و ٤ ٠٠٠ كراسة، و ٢ ٠٠٠ ملصق، و ١٠٠ لافتة، و ٤ حملات إعلانات إذاعية، وبرنامجين تلفزيونيين، و ١٠ مقالات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-٢ إحراز تقدم صوب إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وإعادة هيكلتها	٢-٢-١ زيادة في مجموع عدد أفراد الشرطة الوطنية الهايتية الذين أدوا القسم (٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٧٢٠ ٧ فردا؛ ٢٠٠٧-٢٠٠٨: ٥٠٠ ٨ فرد؛ ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٠٠٠ ٩ فرد)
	٢-٢-٢ إنشاء قدرات خاصة بمختبر للطب الشرعي، تشمل علم حركة المقذوفات وبصمات الأصابع وعلم السموم على مستوى الشرطة الوطنية الهايتية
	٢-٢-٣ إنشاء مديرية أمن لكبار المسؤولين تابعة للشرطة الوطنية الهايتية وتوليها مسؤولية الأمن في القصر الوطني والبرلمان والوزارات
	٢-٢-٤ إنشاء المديرية البحرية للشرطة الوطنية الهايتية في المقاطعة الجنوبية

النواتج

- إسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية الهايتية بشأن تخطيط وإدارة وتنسيق تنفيذ خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية
- إسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية الهايتية بشأن التدريب والتوظيف في الشرطة القضائية والشرطة الإدارية ووحدات حفظ النظام العام
- توفير التدريب الأساسي لأجل ٧٥٠ من طلاب الشرطة، بما في ذلك برنامج للتدريب الميداني مدته ٣ أشهر، وأعمال التحري عن المتقدمين للالتحاق بالشرطة
- إجراء تدريب ميداني للتقوية لأجل ١ ٠٠٠ من أفراد الشرطة الهايتية ممن اعتبروا إثر عملية فحص الكفاءة أن أداءهم غير كاف في اختصاصات محددة
- إسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية الهايتية، إلى جانب سلطات هايتية أخرى، بشأن وضع استراتيجية متكاملة لإدارة الحدود
- تقديم المساعدة التقنية إلى الشرطة الوطنية الهايتية بشأن التحقق من نزاهة أفراد الشرطة الوطنية الهايتية، جنبا إلى جنب مع مكتب المفتش العام
- تقديم الدعم إلى السلطات الهايتية في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، عن طريق تدريب ٥٠ من المثقفين الأقران في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتنظيم ١٠ دورات للتوعية، وحلقتي عمل للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تستهدف القوات النظامية بوجه خاص، وكذلك إشراك الموظفين من مختلف الوزارات وممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية
- إسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية الهايتية بشأن إنشاء المديرية البحرية في المقاطعة الجنوبية وبشأن إجراء الدوريات البحرية الساحلية
- وضع مناهج تدريبية منقحة لأجل الشرطة الوطنية الهايتية تراعي حقوق الإنسان، بما في ذلك القضايا الجنسانية وقضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحماية الطفولة
- تنظيم حلقتين دراسيتين لمفتشي الشرطة الوطنية الهايتية لأجل ٦٠ مشاركا في المجموع بشأن أساليب التحقيق في مجال حقوق الإنسان والتدريب أثناء الخدمة في مجال معالجة القضايا قصد بناء قدرات المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية
- إسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية الهايتية بشأن إنشاء وحدات استقبال وتنفيذ إجراءات عملية خاصة بالنساء ضحايا العنف في ٤ مقاطعات – مفوضية شرطة واحدة في كل مقاطعة – وذلك بالتعاون مع مركز التنسيق لمكافحة أشكال العنف الخاص الموجه ضد المرأة

- إجراء ٤ دورات تدريبية بشأن القضايا الجنسانية والعنف ضد المرأة لأجل ١٥٠ من منسقي القضايا الجنسانية بالشرطة الوطنية الهايتية
- إجراء ٣١ دورة تدريبية بالتعاون مع اليونيسيف بشأن حقوق الطفل وقضاء الأحداث والأطفال ضحايا العنف الجنسي لأجل ٢٥٠ من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية (١٥ دورة)، و ٦٠٠ طالب في كلية الشرطة (١٠ دورات)، و ٢٥ موظفا في لواء حماية القاصرين (دورة واحدة)، و ٢٠٠ منسق في مفوضيات الشرطة في ٥ مقاطعات (٥ دورات)
- القيام بحملة إعلامية في جميع أنحاء البلد بشأن إصلاح الشرطة، تشمل ٤ حملات إعلانات إذاعية، وبرنامجين تلفزيونيين، ونشر مادتين في الصفحة الأسبوعية للصحيفة المحلية، وموقعا على شبكة الإنترنت، ومؤتمرات صحفية، ونشرات صحفية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-٣ إصلاح نظامي القضاء والإصلاحات وتعزيزهما مؤسسيا	٢-٣-١ تعديل ١٠٠ حكم من أحكام القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية
	٢-٣-٢ إقرار ٣٥٠ قاضيا من القضاة الحاليين وانتدابهم من قبل المجلس الأعلى للسلطة القضائية في سلك القضاء وفقا لمؤهلاتهم وأخلاقياتهم وكفاءاتهم
	٢-٣-٣ مشاركة ١٢٠ من الطلاب القضاة في اختبار القبول في مدرسة القضاء، وإشراف ٦٠ منهم على إتمام البرنامج التدريبي الأولي، وإتمام دورات ''التدريب أثناء الخدمة'' لأجل ١٨٠ من مهنيي سلك القضاء فيها
	٢-٣-٤ انخفاض النسبة المئوية للموجودين رهن الحجز الاحتياطي غير القانوني والمطول (٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٩٤ في المائة؛ ٢٠٠٧-٢٠٠٨: ٧٥ في المائة؛ ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٦٠ في المائة)
	٢-٣-٥ زيادة عدد مكاتب المساعدة القانونية في الولايات القضائية من ٣ ولايات في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى ٦ ولايات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
	٢-٣-٦ لم يزدد عدد الهاربين من السجون عن ١ في المائة؛ (٢٠٠٦-٢٠٠٧: ١,٥ في المائة؛ ٢٠٠٧-٢٠٠٨: ١ في المائة؛ ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١ في المائة)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	٢-٣-٧ زيادة عدد المعينين والمتدربين من موظفي الإصلاحيات التابعين لمديرية إدارة السجون (٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٢٠٠ موظف؛ ٢٠٠٧-٢٠٠٨: ٤٥٠ موظفا؛ ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥٠٠ موظف)

النواتج

- تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات الهايتية بشأن صياغة الإصلاحات وتنظيم حلقة عمل عن إقرار القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وعن مواءمتهما مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة
- تقديم المساعدة التقنية إلى وزارة العدل في مجال تنفيذ الخطة الاستراتيجية الرامية إلى دعم عمل السلطة القضائية لجعلها مستقلة وفعالة ويتيسر الوصول إليها في إطار ورقة استراتيجية الحد من الفقر
- تقديم الدعم التقني إلى وزارة العدل بشأن تنسيق المعونة الدولية ودعم الجهات المانحة المقدمين لنظام العدالة
- تقديم المساعدة التقنية إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بوسائل منها تنظيم حلقة دراسية لبناء القدرات تتناول عمله وأنشطته، بما في ذلك إقرار القضاة الحاليين وسلطته في مجال إنفاذ التدابير التأديبية
- تقديم المساعدة التقنية إلى مفتشية القضاء، بوسائل منها تنظيم حلقة دراسية لبناء القدرات تتناول التحقيقات والتوصيات المتعلقة بقضايا الفساد وسوء السلوك و/أو انتهاكات القوانين التي يزعم تورط القضاة فيها
- تقديم المساعدة التقنية إلى مدرسة القضاء بشأن تسييرها، وتنظيم اختبارات القبول بشكل شفاف، وتقديم برامج التدريب الأولي للطلاب القضاة الجدد، ودورات تجديد المعلومات لأجل القضاة العاملين وغيرهم من العاملين في سلك القضاء
- إجراء ٦ دورات تدريبية أثناء الخدمة بالتنسيق مع مدرسة القضاء والجهات المانحة، يشارك فيها ٣٦٠ قاضيا ومدعيا عاما وقاضي صلح وكاتب تسجيل من محاكم مختارة، بشأن مواضيع مختارة تتعلق بالقانونين الجنائي والإجرائي، وعلم الجريمة، و/أو الاتفاقيات الدولية
- تقديم المساعدة التقنية للدوائر/الأفرقة المتخصصة في مجالات الجريمة المنظمة والإجرام العابر للحدود والاتجار بالمخدرات والأسلحة والتعاون القضائي الدولي والفساد، بجملة وسائل منها تنظيم حلقة دراسية لبناء القدرات بالتنسيق مع رؤساء المحاكم ومدعيها العامين ذوي الصلة
- تقديم المساعدة التقنية لمحكمتي الأحداث في بورت - أو - برانس وكاب هايسيان، بوسائل منها تنظيم حلقة دراسية لبناء القدرات تتناول تسييرهما وأنشطتهما، بما في ذلك الخيارات البديلة لاحتجاز الأحداث و/أو إعادة إدماجهم الاجتماعي
- تقديم المساعدة التقنية إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية بشأن تنفيذ برنامج ''القضاة الجوالين''

- توجيه القضاة والمدعين العامين وقضاة الصلح وقضاة التحقيق وكتاب الضبط وضباط الشرطة القضائية في ست هيئات قضائية في مجال تسيير وإدارة المحاكم بأنواعها، وتقديم المشورة في مجال العمل القانوني للدورة الجنائية
- تقديم الدعم التقني إلى آليات وأدوات التنسيق بين العاملين في القضاء والشرطة الوطنية الهايتية، في مجالات منها طرائق الحبس وجمع البيانات عن المحبوسين وحالات المحتجزين
- تقديم المساعدة التقنية إلى نقابات المحامين في مجال تسيير مكاتب المساعدة القانونية في ست ولايات قضائية
- تقديم المساعدة الاستشارية والتوجيهية خلال ٧٥٠ زيارة للسجون فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية الاستراتيجية والتشغيلية المتصلة بالخطة الاستراتيجية لإدارة السجون الهايتية، بما في ذلك ما يتعلق بالأمن والهياكل الأساسية والموارد البشرية والتدريب والهياكل الأساسية للسجون
- تقديم المساعدة التقنية إلى مديرية إدارة السجون وإلى ٤٠ من كبار موظفي إصلاحيات، في جملة أمور منها تدريب ٨ مدربين وإجراء تدريب لتجديد المعلومات لأجل ٤٥٠ من موظفي الإصلاحيات الحاليين و ٢٠ من موظفي إدارة شؤون القضايا/الأحكام و ٥٠ من موظفي السجون
- وضع سياسة عامة لإدارة القضايا (تقييم المستوى الأمني، والتخطيط الإصلاحي، ووضع البرامج الإصلاحية)، وبرامج تدريب المدربين، وأدوات الإدارة اللازمة
- إسداء المشورة إلى وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية ومعهد الرفاه الاجتماعي والبحوث بشأن حقوق الطفل وقضاء الأحداث وإعادة التأهيل، ولا سيما لأجل إنشاء مراكز لإعادة تأهيل الأحداث؛ وإجراء خمس دورات تدريبية بشأن حقوق الطفل لأجل الموظفين الجدد في تلك المراكز
- تقديم المساعدة إلى الجامعات أو منظمات المجتمع المدني بشأن إجراء مناقشات لتنظيم حملة عامة للدعوة والتوعية ترمي إلى تعبئة الدعم الشعبي لإصلاح القضاء
- تنظيم حملة إعلامية بشأن إصلاح النظامين الإصلاحي والقضائي، بوسائل منها ١٠٠٠ قميص تي – شيرت، و ١٠ ٠٠٠ منشور، و ١٠ ٠٠٠ كراسة، و ١ ٠٠٠ منديل، و ٥٠ لافتة، و ٥ حملات إعلانات إذاعية، و ٢٠ مقالا، وتنظيم اليوم الدولي للطفل واليوم الدولي للإيدز واليوم الدولي للسجناء

العوامل الخارجية

سيواصل أصحاب المصلحة تعاونهم على جميع المستويات. وستقدم الجهات المانحة التبرعات

الجدول ٣

الموارد البشرية: العنصر ٢ – الأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون

الفئة	المجموع
أولا – الوحدات العسكرية	
الملاك المعتمد للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨	**٧ ٢٠٠**
الملاك المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	**٧ ٠٦٠**
صافي التغيير	**(١٤٠)**
ثانيا – شرطة الأمم المتحدة	
الملاك المعتمد للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨	**٩٥١**
الملاك المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	**٩٥١**
صافي التغيير	**–**
ثالثا – وحدات الشرطة المشكلة	
الملاك المعتمد للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨	**١ ٠٠٠**
الملاك المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	**١ ١٤٠**
صافي التغيير	**١٤٠**

	الموظفون الدوليون											
رابعا – الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام – أمين عام مساعد	مد-٢ – مد-١	ف-٥ – ف-٤	ف-٣ – ف-٢	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	**المجموع الفرعي**	الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
مكتب قائدة القوة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	١	–	–	–	١	–	**٢**	٣	–	**٥**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	١	–	–	–	١	–	**٢**	٣	–	**٥**
صافي التغيير	–	–	–	–	–	–	–	**–**	–	–	**–**
الوظائف المؤقتة المعتمدة[ب] للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	–	–	–	١	–	–	**١**	١	–	**٢**
الوظائف المؤقتة المقترحة[ب] للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	–	–	–	١	–	–	**١**	١	–	**٢**
صافي التغيير	–	–	–	–	–	–	–	**–**	–	–	**–**
المجموع الفرعي											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	١	–	–	١	١	–	**٣**	٤	–	**٧**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	١	–	–	١	١	–	**٣**	٤	–	**٧**

رابعا – الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون										الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	وكيل أمين عام – أمين عام مساعد	مد-٢ – مد-١	ف-٥ – ف-٤	ف-٣ – ف-٢	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	المجموع الفرعي					
صافي التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مكتب مفوض الشرطة													
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	٢	٥	–	٢	١	–	**١٠**			٣	٢٢	**٣٥**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	٢	٥	–	٢	١	–	**١٠**			٣	٢٢	**٣٥**
صافي التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
خلية التحليل المشتركة للبعثة													
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	–	١	١	–	١	–	**٣**			–	١	**٤**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	–	١	١	–	١	–	**٣**			–	١	**٤**
صافي التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مركز العمليات المشتركة													
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	–	١	٤	–	–	–	**٥**			١	–	**٥**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	–	١	٤	–	–	–	**٥**			١	–	**٥**
صافي التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قسم الشؤون القانونية													
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	–	٣	١	١	–	–	**٥**			٢	–	**٧**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	–	٣	١	١	–	–	**٥**			٢	–	**٧**
صافي التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قسم العدالة													
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	١	٨	٩	–	١	–	**١٩**			٢٢	١٠	**٥١**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	١	٨	٩	–	١	–	**١٩**			٢٢	١٠	**٥١**
صافي التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قسم مكافحة العنف في المجتمعات المحلية[ج]													
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	–	٢	٣	–	١	–	**٦**			٣٦	١٤	**٥٦**

رابعا – الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون										
	وكيل أمين عام – أمين عام مساعد	مد-٢ – مد-١	ف-٥ – ف-٤	ف-٣ – ف-٢	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	**المجموع الفرعي**	الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	–	٢	٣	–	١	–	**٦**	٢٠	٦	**٣٢**
صافي التغيير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(١٦)**	**(٨)**	**(٢٤)**
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	٤	٢٠	١٨	٣	٥	–	**٥٠**	٦٦	٤٧	**١٦٣**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	٤	٢٠	١٨	٣	٥	–	**٥٠**	٥٠	٣٩	**١٣٩**
صافي التغيير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(١٦)**	**(٨)**	**(٢٤)**
الوظائف المؤقتة المعتمدة[ب] للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	–	–	–	١	–	–	**١**	١	–	**٢**
الوظائف المؤقتة المقترحة[ب] للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	–	–	–	١	–	–	**١**	١	–	**٢**
صافي التغيير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
المجموع الفرعي											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	٤	٢٠	١٨	٤	٥	–	**٥١**	٦٧	٤٧	**١٦٥**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	٤	٢٠	١٨	٤	٥	–	**٥١**	٥١	٣٩	**١٤١**
صافي التغيير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(١٦)**	**(٨)**	**(٢٤)**
خامسا – الأفراد المقدمون من الحكومات											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨											**١٦**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩											**١٦**
صافي التغيير											**–**
المجموع الكلي (أولا – خامسا)											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨											**٩ ٣٣٢**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩											**٩ ٣٠٨**
صافي التغيير											**(٢٤)**

(أ) يشمل الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.
(ب) مموّلة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.
(ج) سابقا قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

قسم مكافحة العنف في المجتمعات المحلية

الموظفون الوطنيون: تخفيض ١٦ وظيفة (إلغاء ٧ وظائف ونقل ٩ وظائف)

متطوعو الأمم المتحدة: تخفيض ٨ وظائف (إلغاء ٥ وظائف ونقل ٣ وظائف)

١٨ - بعد إعادة صياغة ولاية البعثة بتغييرها من ولاية تقليدية تتمثل في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى برنامج لمكافحة العنف في المجتمعات المحلية، لم تعد هناك حاجة إلى ١٠ وظائف لموظفي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (موظفون وطنيون) وست وظائف لسائقين (فئة الخدمات العامة الوطنية) و ٨ وظائف لموظفي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (متطوعو الأمم المتحدة). لذا، يُقترح إلغاء خمس وظائف يشغلها موظفون وطنيون ونقل خمس وظائف (أربع وظائف إلى قسم الشؤون المدنية ووظيفة إلى قسم المشتريات، كما أُوضح ذلك في الفقرتين ١٣ و ٢٧ على التوالي)؛ وإلغاء وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة ونقل أربع وظائف (وظيفة إلى قسم الطيران ووظيفة إلى قسم النقل ووظيفتان إلى قسم الإمدادات، كما أُوضح ذلك في الفقرات ٣٩ و ٤٣ و ٤٧ على التوالي)؛ وإلغاء خمس وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة ونقل ثلاث وظائف (وظيفة إلى قسم الخدمات العامة ووظيفتان إلى قسم الهندسة، كما أُوضح ذلك في الفقرتين ٢٧ و ٣٤ على التوالي).

١٩ - وبما أنّ ولاية البعثة تغيرت من ولاية تتمثل في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى برنامج لمكافحة العنف في المجتمعات المحلية عملا بقراري مجلس الأمن ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧)، لم تعد افتراضات التخطيط التي وُضعت في الأصل لقسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج صالحة. وبدلا من تنفيذ برنامج تقليدي أكثر لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجري في سياقه نزع سلاح الآلاف من المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في مراكز إعادة الإدماج والتوجيه، ستقوم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، عبر استراتيجية مكافحة العنف في المجتمعات المحلية التي تتبعها، بتقديم الدعم المؤسسي للمؤسسة الوطنية (اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج) وتساعدها على بناء قدراتها، بما في ذلك توفير خيارات بديلة عن الإجرام بتنفيذ مشاريع تحتاج ليد عاملة كثيفة، مخصصة للفئات المعرضة لخطر الانزلاق في عالم الجريمة في الأحياء التي تعاني من العنف، بانتظار أن تقوم الحكومة وشركاؤها في التنمية ببذل جهود أوسع نطاقا للانتعاش الاقتصادي. كما سيدعم برنامج مكافحة العنف في المجتمعات المحلية وضع سجل للأسلحة وإعادة النظر في القوانين السارية على استيراد الأسلحة وحيازتها وإصلاح نظام الترخيص بحيازة الأسلحة. وبعد استعراض الاحتياجات الحالية من الموظفين

لبرنامج مكافحة العنف في المجتمعات المحلية مقارنة بالأنشطة الجديدة المطلوب الاضطلاع بها، ترى البعثة أن بالإمكان تنفيذ البرامج بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتالي فإن قسم مكافحة العنف في المجتمعات المحلية سيحتاج إلى عدد أقل من الموظفين.

العنصر ٣: حقوق الإنسان

٢٠ - يشمل هذا العنصر رصد حالة حقوق الإنسان في البلد وإسداء المشورة إلى حكومة هايتي ومنظمات حقوق الإنسان بشأن تحسين حالة حقوق الإنسان. ويضم العنصر أنشطة البعثة في مجال حقوق الإنسان ووحدتي الشؤون الجنسانية وحماية الطفل اللتين تعملان بالتشارك مع حكومة هايتي والبرلمان ووكالات إنفاذ القانون والمنظمات غير الحكومية، الوطنية منها والدولية، وفريق الأمم المتحدة القطري ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين والخبراء المستقلين المعنيين بهايتي. وستتمثل الأولوية الأساسية في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ في مواصلة التقدم نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل، وتيسير الإصلاح المؤسسي، وتعزيز قدرات المنظمات المحلية غير الحكومية وهيئات إنفاذ القانون والسلطات القضائية والإدارية، ونشر التربية المدنية.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-١ إحراز تقدم نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حقوق الإنسان الواجبة للمرأة والطفل	٣-١-١ اعتماد البرلمان تشريعا بشأن مكتب حماية المواطن وذلك وفقا لمبادئ باريس
	٣-١-٢ توقيع صكين دوليين لحقوق الإنسان وإحالتهما إلى البرلمان للتصديق عليهما
	٣-١-٣ زيادة عدد قضايا حقوق الإنسان التي يحقق فيها مكتب المفتش العام والمحالة إلى المحاكم للبت فيها (الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧: ٧٥ قضية جرى التحقيق فيها - ١٥ قضية أُحيلت إلى المحاكم؛ الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ١٠٠ قضية - ٢٥ قضية؛ الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ١٢٠ قضية - ٤٠ قضية)

النواتج

- إعداد تقارير شهرية عن حالة حقوق الإنسان في شتى أنحاء هايتي
- إعداد تقرير مواضيعي واحد عن حقوق الإنسان

- تنظيم ٨ حلقات دراسية تدريبية لـ ٢٥ منظمة وطنية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان (بما مجموعه ١٢٥ مشاركا) و ٨ حلقات دراسية تدريبية لـ ٢٥٠ من موظفي وكالات إنفاذ القانون، بمن فيهم أفراد الشرطة وموظفو السجون والقضاة
- تنظيم دورتين تدريبيتين للبرلمانيين عن تطبيق معايير حقوق الإنسان على المسائل التشريعية، مع إيلاء حقوق المرأة والطفل اهتماما خاصا، وذلك بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري
- توفير تدريب أثناء الخدمة للمسؤولين الحكوميين الذين يتولون مسؤولية تقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان عن تقديم التقارير المطلوبة بموجب المعاهدات، وذلك بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- إسداء المشورة إلى حكومة هايتي والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بشأن إعداد خطة وطنية في مجال حقوق الإنسان
- إحالة ٦٠ قضية تتعلق بانتهاكات فردية لحقوق الإنسان إلى الآليات المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة مثل المقررين الخاصين والأفرقة العاملة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والخبير المستقل المعني بهايتي
- إسداء المشورة إلى سلطات هايتي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك عن التشريعات في هذا المجال ومنع الوصم والتمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
- تقديم الدعم إلى هيئة التشاور المعنية بمكافحة أعمال العنف المحددة التي تستهدف المرأة، وتعزيز التنسيق في جميع أنحاء البلد بشأن إعداد قاعدة بيانات عن العنف ضد المرأة في ٣ مقاطعات
- القيام، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة غير حكومية محلية، بتنفيذ خمسة برامج للتدريب والتوعية بشأن مكافحة العنف ضد المرأة، موجهة إلى ١ ٠٠٠ رجل في ٥ مقاطعات
- إسداء المشورة إلى وزارة شؤون المرأة وحقوق المرأة بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- إسداء المشورة إلى حكومة وبرلمان هايتي بشأن اعتماد البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل
- عقد ١٢ دورة تدريبية عن حماية الطفل موجهة للجنة البرلمانية المعنية بحقوق الطفل، ومعهد الرعاية الاجتماعية والبحوث، واللجنة الوزارية المشتركة المعنية بحقوق الطفل، ووحدة حماية الطفل التابعة لمكتب حماية المواطنين
- رصد حالة الأطفال في التراع المسلح وإبلاغ مجلس الأمن والدول الأعضاء بها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما في ذلك القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)
- تنظيم ٣ أيام دولية لحقوق الإنسان بالتنسيق مع الشركاء المحليين وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها (ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

والثقافة)، تتضمن: عقد ٤ مؤتمرات صحفية، وتوزيع ٠٠٠ ٢ قميص (تي – شيرت)، و ٠٠٠ ١ شارة ملصقة، و ٠٠٠ ٥٠ منشور، و ٠٠٠ ٥ ملصق، و ١٠٠ لافتة، وبث ٥ إعلانات إذاعية، وبرنامجين تلفزيونيين و ٢٥ مقالا

- تنظيم حملة إعلامية، بالتعاون مع السلطات المحلية في ٩ مقاطعات، بشأن تعزيز معايير حقوق الإنسان، تتضمن: بث ٥ إعلانات إذاعية، وبرنامجين تلفزيونيين، وعقد مؤتمرين صحفيين، وتوزيع ٥٠٠ قميص (تي – شيرت)، و ٠٠٠ ٢ منشور، و ٢٥ لافتة، و ١٠ مقالات

- تنظيم حملة إعلامية في جميع أنحاء البلد بشأن تعزيز حماية حقوق الإنسان للمرأة، تتضمن: عقد ٤ مؤتمرات صحفية، وتوزيع ٠٠٠ ١ قميص (تي – شيرت)، و ٠٠٠ ١٠ منشور، و ٥٠٠ ١ ملصق، و ٥٠ لافتة وبث ١٠ مقاطع إعلامية على إذاعة الأمم المتحدة، وتنظيم اليوم العالمي للمرأة

العوامل الخارجية

التزام أصحاب المصلحة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومحاكمة مرتكبيها، وفقا للمعايير الدولية وبالتعاون مع الهيئات الدولية؛ واستعدادهم لإجراء حوار مع الحكومة بشأن قضايا حقوق الإنسان؛ ومواصلتهم التعاون على جميع المستويات

الجدول ٤

الموارد البشرية: العنصر ٣، حقوق الإنسان

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون										متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	وكيل أمين عام / أمين عام مساعد	مد-٢- مد-١	ف-٥- ف-٤	ف-٣ ف-٢	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون[أ]			
قسم حقوق الإنسان												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	–	١	٦	١٣	–	١	–	**٢١**	٢٤		٦	**٥١**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	–	١	٦	١٣	–	١	–	**٢١**	٢٤		٦	**٥١**
صافي التغير	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**		**-**	**-**
وحدة حماية الطفل												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	–	–	١	–	–	–	–	**١**	٣		١	**٥**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	–	–	١	–	–	–	–	**١**	٣		١	**٥**
صافي التغير	**-**	**-**	–	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**		**-**	**-**
وحدة الشؤون الجنسانية												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	–	–	١	١	–	–	–	**٢**	٥		١	**٨**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	–	–	١	١	–	–	–	**٢**	٥		١	**٨**

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون									متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	وكيل أمين عام / أمين عام مساعد	مد-٢-١	ف-٥-٤	ف-٣-٢	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون[أ]		
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	١	٨	١٤	–	١	–	**٢٤**	٣٢	٨	**٦٤**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	١	٨	١٤	–	١	–	**٢٤**	٣٢	٨	**٦٤**
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) يشمل الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

العنصر ٤: تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية

٢١ - يعكس هذا العنصر الدعم والمشورة المقدمين إلى حكومة هايتي لتعزيز قدرتها على الاستجابة بشكل منسق للاحتياجات الإنسانية، والحد من الفقر، وتقديم الخدمات العامة. ويضم العنصر أنشطة وحدة تنسيق التنمية والشؤون الإنسانية في البعثة، التي تعمل بالتشارك مع حكومة هايتي بما في ذلك السلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، الوطنية منها والدولية، والقطاع الخاص، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمؤسسات المالية والجهات المانحة الدولية. وستتمثل الأولويات الأساسية في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ في بناء قدرات آليات التنسيق على مستوى المقاطعات.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٤-١ تحسين الحالة الإنسانية وإحراز تقدم نحو الانتعاش الاقتصادي والحد من الفقر في هايتي	٤-١-١ ازدياد آليات التنسيق في المقاطعات (لجنة التشاور في المقاطعات والمجموعات القطاعية ذات الصلة) التي تقوم وزارة التخطيط والتعاون الخارجي من خلالها بالتخطيط لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وتنسيقها دون دعم خارجي (الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧: لا توجد أي آلية؛ الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨: آليتان؛ الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ثلاث آليات)
	٤-١-٢ زيادة قدرها ١٥ في المائة في نسبة توفير العمالة لأفقر الفئات الاقتصادية الاجتماعية (الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧: ٩٨ ٧٠٠ شخص/شهر؛ الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ١٠٠ ٠٠٠ شخص/شهر؛ الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ١١٥ ٠٠٠ شخص/شهر)

النواتج

- إسداء المشورة إلى وزارة التخطيط والتعاون الخارجي بشأن تحسين الحالة الإنسانية وبشأن تحقيق الانتعاش الاقتصادي والحد من الفقر
- تقديم المساعدة الفنية إلى لجان التشاور في المقاطعات لتنمية قدراتها، بما في ذلك عن طريق تدريب النظراء العاملين في وزارة التخطيط والتعاون الخارجي على المستوى المركزي وعلى مستوى المقاطعات وتنظيم اجتماعات شهرية لتلك اللجان تُعقد في ١٠ مقاطعات بمشاركة مسؤولين حكوميين وممثلين لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني
- تعزيز قدرات وزارة التخطيط والتعاون الخارجي عن طريق توفير التدريب أثناء الخدمة لـ ٣٥ موظفا من موظفي الوزارة ومسؤولين حكوميين في المقاطعات العشر جميعا وعلى الصعيد المركزي، وبناء قدراتهم
- توفير التدريب في مجال الإدارة لـ ٢٠٠ موظف من كبار موظفي الخدمة المدنية في المقاطعات العشر جميعا، مع التركيز على آليات التنسيق في المقاطعات ومصفوفات الأنشطة القطاعية لتقديم الخدمات الاجتماعية، عن طريق تنظيم حلقات عمل في المقاطعات العشر
- دعم جهود بناء القدرات وتقديم الدعم في مجال الاتصالات واللوجستيات والأمن إلى الحكومة والمجتمعات المحلية في ما تبذله من جهود من أجل التصدي للكوارث وذلك في المقاطعات العشر جميعا
- تنظيم حملة إعلامية في جميع أنحاء البلد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمناصرة المؤسسات المحلية العاملة في مجال إدارة المخاطر والكوارث الطبيعية، تشمل بث ٥ إعلانات إذاعية وعقد ٤ مؤتمرات صحفية وتوزيع ٢٤ ٠٠٠ منشور و ٥٠٠ قميص (تي – شيرت) و ٢٠ لافتة

العوامل الخارجية

عدم وقوع أي كوارث طبيعية كبرى من شأنها أن تؤثر على الحالة الإنسانية؛ وقيام الجهات المانحة بدفع أموال التبرعات المعلن عنها في الموعد المحدد لذلك؛ واستمرار أصحاب المصلحة، على جميع المستويات، في التعاون

الجدول ٥

الموارد البشرية: العنصر ٤، تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون										متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون[أ]			
وحدات تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨	–	–	٥	١	–	١	–	٧	١٢		١	٢٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	–	–	٤	١	–	١	–	٦	١٢		١	١٩
صافي التغيير	–	–	(١)	–	–	–	–	(١)	–		–	(١)
الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨	–	–	١	–	–	–	–	١	٣		٢	٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	–	–	١	–	–	–	–	١	٣		٢	٦
صافي التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	–		–	–
المجموع												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨	–	–	٦	١	–	١	–	٨	١٥		٣	٢٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	–	–	٥	١	–	١	–	٧	١٥		٣	٢٥
صافي التغيير	–	–	(١)	–	–	–	–	(١)	–		–	(١)

(أ) تشمل الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية

الموظفون الدوليون: إلغاء وظيفة واحدة

٢٢ - نظراً إلى إنشاء مكتب لتنسيق الشؤون الإنسانية في هايتي، وفي ضوء مقترح إنشاء وظيفة رئيس المكتب المتكامل في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لموظف أقدم معني بتنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية (ف-٥).

٢٣ - وتتمثل ولاية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي أنشئ في هايتي في صيف عام ٢٠٠٦، في تنفيذ الأنشطة المتصلة بتنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة الكوارث، وإدارة المعلومات، وإصلاح الشؤون الإنسانية. وفي ضوء نطاق ولاية المكتب، جرى تخفيض أنشطة وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية بصورة تدريجية. وتعتزم الوحدة تركيز أنشطتها على دعم مائدة المشاورات، التي تديرها وزارة التخطيط والتعاون الخارجي. لكن، نظراً إلى أن أقسام أخرى من البعثة ستشارك أيضاً في مائدة المشاورات، ومن أجل تفادي الازدواجية في المسؤوليات والتسلسل الإداري، سيتبع موظفو الوحدة في المقاطعات إلى مكتب المسؤول

الإقليمي الأول، على أن يوفر رئيس المكتب المتكامل المقترح إنشاؤه التابع لمكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام، التوجيه الاستراتيجي للقسم. وبناءً على ذلك، ستنتفي الحاجة إلى وظيفة الموظف الأقدم المعني بتنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية (ف-٥).

العنصر ٥: الدعم

٢٤ - يُجسد عنصر الدعم عمل شعبة الدعم وفريق السلوك والتأديب وقسم الأمن بالبعثة، بهدف توفير الخدمات الإدارية واللوجستية والأمنية بشكل يتسم بالفعالية والكفاءة، دعماً لتنفيذ مهام ولاية البعثة، من خلال إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال تحسينات على الخدمات، علاوة على تحقيق مكاسب في مجال الكفاءة. وسيجري توفير الدعم للقوام المأذون به، المكون من ٧ ٠٦٠ فرد من الوحدات العسكرية، و ٢ ٠٩١ فرد من شرطة الأمم المتحدة، بمن فيهم ١ ١٤٠ فرداً من وحدات الشرطة المُشكلة، علاوة على ملاك الموظفين المدنيين المكون من ٥٥٠ موظفاً دولياً و ١ ٢٨٨ موظفاً وطنياً، و ٢٢٠ من متطوعي الأمم المتحدة. وسيضم نطاق الدعم جميع خدمات الدعم، بما في ذلك تنفيذ برامج السلوك والتأديب، وإدارة شؤون الأفراد، والخدمات المالية، وصيانة وتشييد مرافق المكاتب والإقامة، وعمليات النقل الجوي والبري، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والرعاية الصحية، بالإضافة إلى توفير خدمات الأمن على نطاق البعثة بأكملها.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٥-١ تزويد البعثة بالدعم الإداري واللوجستي والأمني المتسم بالفعالية والكفاءة	٥-١-١ توفر المزيد من خدمات الإسعاف، على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع، لجميع موظفي البعثة في بور أو برانس و ٣ مناطق (الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧: لا يوجد؛ الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨: بور أو برانس، الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩: بور أو برانس، كاب هاييتيان، ولي كاييه، وغوناييف)
	٥-١-٢ إجراء جميع تحويلات النقد الخاصة بالبعثة داخل مباني مقرها وفي قاعدة اللوجستيات (الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧: ٦٠ في المائة، الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٩٥ في المائة، الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ١٠٠ في المائة)
	٥-١-٣ زيادة الامتثال للمعايير البيئية لإدارة الدعم الميداني ولهايتي (الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧: ٨٣ في المائة، الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٨٥ في المائة، الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٩٠ في المائة)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	٥-١-٤ انخفاض مخاطر الغش في استخدام الوقود (الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧: حالتان؛ الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨: حالة واحدة؛ الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩: صفر)

النواتج

تحسين الخدمات

- توفير خدمات الإسعاف على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع لجميع موظفي البعثة في بور أو برانس و ٣ مناطق (كاب هاييتيان، ولي كاييه، وغوناييف)
- توفير مرافق الخدمات المصرفية داخل مباني مقر البعثة وفي قاعدة اللوجستيات
- تنفيذ عمليات إقامة ساحات للتخلص من النفايات ومرافق لحرقها بغرض التخلص من المواد الخطرة في ٤ مناطق؛ وتوسيع نطاق برنامج التوعية البيئية من خلال التدريب وإصدار المنشورات، من أجل تعزيز حماية البيئة؛ وتنفيذ نظام للصرف الصحي ملائم للبيئة في ٤٤ موقعا تابعا للبعثة
- تطبيق أنظمة إلكترونية لرصد ومراقبة استخدام الوقود (سجل لصرف الوقود ونظام لإدارته) في جميع المركبات المملوكة للأمم المتحدة

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

- تناوب قوام يضم في المتوسط ٧ ٠٦٠ فرد من الوحدات العسكرية، و ١ ١٤٠ فردا من وحدات الشرطة المُشكلة، و ٩٦٧ من شرطة الأمم المتحدة (بمن فيهم ١٦ فردا معارين من موظفي السجون)
- التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ورصدها وتفتيشها، ومن احتياجات الاكتفاء الذاتي لقوام يضم في المتوسط ٧ ٠٦٠ فردا من العسكريين، و ١ ١٤٠ فردا من وحدات الشرطة المُشكلة
- تخزين وصرف حصص الإعاشة وزيت الطبخ لقوام يضم في المتوسط ٧ ٠٦٠ فرداً من العسكريين، و ١ ١٤٠ فردا من وحدات الشرطة المُشكلة، في ٢٩ موقعاً
- إدارة شؤون قوام موظفين يضم ٥٥٠ موظفاً دولياً و ١ ٢٨٨ موظفاً وطنياً و ٢٢٠ من متطوعي الأمم المتحدة
- تنفيذ برنامج سلوك وتأديب لجميع الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، يشمل التدريب والوقاية والرصد وتقديم التوصيات بشأن إجراءات التقويم في حالة إساءة السلوك

المرافق والهياكل الأساسية

- صيانة ١٢٩ مكان عمل وموقعا تابعا للبعثة تضم ٥٠ موقعا عسكريا و ٩ مواقع لوحدات الشرطة المشكّلة التابعة للأمم المتحدة و ٤٥ موقعا للموظفين المدنيين شاملة لأماكن عمل الشرطة في ١٠ مقاطعات، وتقديم دعم الصيانة لـ ٢٥ موقعا مشتركا بين شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية
- تشغيل وصيانة ٣٤ مصدرا لإمدادات المياه و ١٤ محطة لتنقية المياه مملوكة للأمم المتحدة، ومصنعا لتعبئة المياه في زجاجات في بور أو برانس و ١٠ مقاطعات
- توفير الإمداد المستمر بالطاقة بقدرة ٩ ميغاواط وتشغيل وصيانة ٢٠٥ مولدات كهربائية مملوكة للأمم المتحدة
- صيانة وإصلاح ٢٠ كيلومترا من الطرق التي تستخدمها البعثة بانتظام
- تشييد ٨ معسكرات جديدة تضم مكاتب مدنية ومهابط الطائرات العمودية تتوفر فيها إمكانات الهبوط الليلي، لوحدات مراقبة الحدود والموانئ (بورت ساليو، وسانت مارك، وميراغوان، و ٥ مواقع جديدة على امتداد الحدود المشتركة بين هايتي والجمهورية الدومينيكية)
- تشييد مرافق لتخزين وقود الطائرات في جيريمي وهينش وغوناييف
- توفير وصيانة المعدات واللوازم الضرورية لدعم قوام يضم في المتوسط ٢ ٠٥٨ موظفا مدنيا، و ٩٥١ فردا من شرطة الأمم المتحدة، و ١٦ ضابطا معارا من ضباط السجون، و ١٠١ من ضباط الأركان
- صيانة مستودع وقود رئيسي واحد (بور أو برانس) و ٣٤ مرفقا لتوزيع الوقود في ١٣ موقعا في جميع أرجاء البلد (هينش، وميريباليه، وبورت ليبرتي، وليوغان، وسانت مارك، وجيريمي وجاسبل، وبور أو برانس، وكاب هاييتيان، وغوناييف، وميراغوان، وبورت دو باي)
- توفير وصيانة أنظمة لإطفاء الحرائق في مرافق البعثة في ١٥ موقعا، بهدف الامتثال لمعايير السلامة من الحرائق

النقل البري

- تشغيل وصيانة ١ ٠٥٣ مركبة و ٩٢ مقطورة للمركبات في ١١ ورشة صيانة في ١١ موقعا
- توفير إمدادات الوقود والزيوت ومواد التشحيم وتخزينها من أجل ١ ٠٥٣ مركبة مملوكة للأمم المتحدة و ١ ٤٢٨ مركبة مملوكة للوحدات
- توفير خدمة للتنقل اليومي (ذهابا وإيابا) في بور أو برانس، طيلة أيام الأسبوع، لما متوسطه ٦٣٥ فردا (موظفون دوليون ووطنيون، ومتطوعو الأمم المتحدة، وأفراد شرطة الأمم المتحدة، وضباط الأركان العسكريون)
- تسيير رحلات للتنقل/إمدادات الطوارئ، مرتين في الأسبوع، إلى المكاتب الفرعية في ميراغوان وجاك سمل، لما متوسطه ٤٠ شخصا و ٤٨٨ كيلوغراما من الشحنات في الأسبوع

- تسيير قوافل لشاحنات البضائع أربع مرات في الشهر، من أجل إعادة إمداد لـ ١٠ مكاتب إقليمية باللوازم الهندسية والمواد الأخرى، بما مجموعه ٥٠٠ ٤ طن من الشحنات

النقل الجوي

- تشغيل وصيانة ١٠ طائرات ذات أجنحة دوارة (٦ عسكرية و ٤ مدنية) وطائرتين ثابتة الجناحين (طائرة عسكرية وطائرة مدنية) و ٤ مهابط للطائرات و ١٢ موقعا لهبوط الطائرات العمودية
- تخزين وتوزيع الوقود (Jet A 1) لـ ١٠ طائرات ذات أجنحة دوارة وطائرتين بأجنحة ثابتة
- توفير خدمات الأرصاد الجوية في بور أو برانس وتغطي منطقة البعثة
- توفير الدعم التشغيلي للطيران على مدار الساعة، بما في ذلك البحث والإنقاذ وإجلاء المصابين وعمليات الإجلاء الطبي والطيران الليلي
- توفير خدمات الإنقاذ ومكافحة الحرائق لعمليات الطيران في ٣ مواقع تقع مسؤوليتها على البعثة بمفردها

الاتصالات

- توفير الدعم والصيانة لشبكة خدمات ساتلية تتكون من محطة اتصالات أرضية محورية في بور أو برانس ومحطات اتصال في ١٦ موقعا من المواقع النائية، من أجل توفير الاتصالات الصوتية واتصالات الفاكس والفيديو ونقل البيانات، علاوة على خدمات استرجاع البيانات بعد الأعطال الكبرى واستمرارية العمل
- توفير خدمات الدعم والصيانة لشبكة أجهزة إعادة اتصال ذات ترددات فائقة تتكون من ٧٦ من أجهزة إعادة الإرسال ذات الترددات الفائقة، و ٩ محطات قاعدية رقمية لربط الشبكات، و ٦٠ محطة قاعدية ذات ترددات عالية، و ٥٣ محطة قاعدية ذات ترددات فائقة، و ٢٤٩ ١ جهاز لاسلكي نقال فائق التردد، و ٦٣٨ ٢ جهاز لاسلكي يدوي فائق التردد، و ٤٥٠ جهاز لاسلكي نقال فائق التردد للربط، و ٣٠٩ ٢ أجهزة لاسلكي يدوية للربط، و ١٣ مركز اتصالات؛ و ١٣٨ محطة طرفية لوصلة تعمل بالموجات الدقيقة داخل بور أو برانس وفي المناطق؛ و ٦٠ موقعا لأجهزة إعادة الإرسال من أجل تعزيز التغطية بشبكات الموجات الدقيقة والترددات الفائقة، من أجل تحسين خدمات الاتصالات بين بور أو برانس والمناطق
- توفير خدمات الدعم والصيانة لشبكة هاتفية مكوّنة من ٣٦ مقسما هاتفيا، من أجل ٢٧٠ ٢ مستخدما في المتوسط

تكنولوجيا المعلومات

- توفير خدمات الدعم والصيانة لـ ١١٤ خادوما، و ٣٨٥ ٢ حاسوبا مكتبيا، و ٦٩٥ حاسوبا حجريا، و ٦٦١ طابعة، و ١٢١ جهاز إرسال رقمي، و ١٥١ وحدة متعددة الوظائف

- توفير خدمات الدعم والصيانة لشبكة المنطقة المحلية (LAN) والشبكة الواسعة (WAN) من أجل ٩٥٥ ٢ مستخدما في ١٦ موقعا في المتوسط

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة ٢٤ عيادة من المستوى الأول ومستشفى من المستوى الثاني في مواقع بور أو برانس، من أجل توفير الخدمات الطبية لجميع أفراد البعثة ولموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى في حالات الطوارئ
- تشغيل وصيانة مختبر مركزي في بور أو برانس و ٣ مختبرات أساسية في كاب هاييتيان وغوناييف ولي كاييه
- المحافظة على ترتيبات الإجلاء الأرضي والجوي لجميع أفراد البعثة على مستوى منطقة البعثة بأكملها، بما في ذلك الإجلاء الاستراتيجي الجوي من مرافق المستوى الأول إلى مستشفى المستوى الثاني ومن مستشفى المستوى الثاني إلى مرافق من المستوى الثالث أو المستوى الرابع
- تشغيل وصيانة مرافق تقديم المشورة والفحص بشكل سري وطوعي لجميع أفراد البعثة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية
- تنفيذ برنامج للتوعية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية لجميع أفراد البعثة، بما في ذلك تثقيف الأقران

الأمن

- توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع لما مجموعه في المتوسط ٥٥٠ موظفا دوليا و ٢٢٨ من متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك توفير الحماية اللصيقة لكبار الشخصيات، علاوة على حماية مرافق ومواقع الأمم المتحدة
- إجراء التحقيقات في الأحداث/الحوادث المتعلقة بأفراد البعثة وممتلكاتها
- تنفيذ الخطة الأمنية واستكمالها

العوامل الخارجية

ستسلم الإمدادات والمعدات والخدمات التي يستعان فيها بمصادر خارجية وفقا للعقود

الجدول ٦

الموارد البشرية: العنصر ٥، الدعم

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون										
	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	**المجموع الفرعي**	الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الفريق المعني بالسلوك والانضباط											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	–	٢	١	–	–	–	**٣**	١	–	**٤**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	–	٢	١	–	–	–	**٣**	١	–	**٤**
صافي التغيير	–	–	–	–	–	–	–	**–**	–	–	**–**
الوظائف المؤقتة المعتمدة[ب] للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	–	١	–	١	–	–	**٢**	١	–	**٣**
الوظائف المؤقتة المقترحة[ب] للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	–	١	–	١	–	–	**٢**	١	–	**٣**
صافي التغيير	–	–	–	–	–	–	–	**–**	–	–	**–**
المجموع الفرعي											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	–	٣	١	١	–	–	**٥**	٢	–	**٧**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	–	٣	١	١	–	–	**٥**	٢	–	**٧**
صافي التغيير	–	–	–	–	–	–	–	**–**	–	–	**–**
قسم الأمن											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	–	٣	١٥	٤٥	١	–	**٦٤**	٢١٤	–	**٢٧٨**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	–	٣	١٥	٤٥	١	–	**٦٤**	٢١٤	–	**٢٧٨**
صافي التغيير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
شعبة دعم البعثة											
مكتب كبير الموظفين											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	١	٣	٧	١٩	–	–	**٣٠**	٢٣	١	**٥٤**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	١	٣	٧	١٩	–	–	**٣٠**	٢٣	١	**٥٤**
صافي التغيير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون										
	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	**المجموع الفرعي**	الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨[ب]	–	–	–	–	٢	–	–	**٢**	١	–	**٣**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩[ب]	–	–	–	–	٢	–	–	**٢**	١	–	**٣**
صافي التغيير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
المجموع الفرعي											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨[ب]	–	١	٣	٧	٢١	–	–	**٣٢**	٢٤	١	**٥٧**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩[ب]	–	١	٣	٧	٢١	–	–	**٣٢**	٢٤	١	**٥٧**
صافي التغيير	–	–	–	–	–	–	–	**–**	–	–	**–**
الخدمات الإدارية											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	–	٧	١٩	٤٣	٧	–	**٧٦**	٤١٢	٢٠	**٥٠٨**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	–	٧	١٩	٤٤	٧	–	**٧٧**	٤١٣	٢١	**٥١١**
صافي التغيير	–	–	–	–	١	–	–	**١**	١	١	**٣**
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨[ب]	–	–	–	–	–	٤	–	**٤**	٢	١	**٧**
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩[ب]	–	–	–	–	–	٤	–	**٤**	٢	١	**٧**
صافي التغيير	–	–	–	–	–	–	–	**–**	–	–	**–**
المجموع الفرعي											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	–	٧	١٩	٤٣	١١	–	**٨٠**	٤١٤	٢١	**٥١٥**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	–	٧	١٩	٤٤	١١	–	**٨١**	٤١٥	٢٢	**٥١٨**
صافي التغيير	**–**	**–**	**–**	**–**	**١**	**–**	**–**	**١**	**١**	**١**	**٣**
خدمات الدعم المتكاملة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	–	١٠	٢٩	١١٤	٥	–	**١٥٨**	٣٣٢	١٠٥	**٥٩٥**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	–	١٠	٢٩	١٢٧	٥	–	**١٧١**	٣٣٦	١٠٧	**٦١٤**

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون										
	وكيل أمين عام – أمين عام مساعد	مد-٢ – مد-١	ف-٥ – ف-٤	ف-٣ – ف-٢	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	**المجموع الفرعي**	الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
صافي التغيير	–	–	–	–	**١٣**	–	–	**١٣**	**٤**	**٢**	**١٩**
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨[ب]	–	–	–	–	–	٩	–	**٩**	٢٥	١٦	**٥٠**
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩[ب][ج]	–	–	–	–	–	٩	–	**٩**	٧٧	١٦	**١٠٢**
صافي التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	**٥٢**	–	**٥٢**
المجموع الفرعي											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	–	١٠	٢٩	١١٤	١٤	–	**١٦٧**	٣٥٧	١٢١	**٦٤٥**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	–	١٠	٢٩	١٢٧	١٤	–	**١٨٠**	٤١٣	١٢٣	**٦٤٥**
صافي التغيير	–	–	–	–	**١٣**	–	–	**١٣**	**٥٦**	**٢**	–
المجموع الفرعي، الدعم											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	١	٢٥	٧١	٢٢١	١٣	–	**٣٣١**	٩٨٢	١٢٦	**١ ٤٣٩**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	١	٢٥	٧١	٢٣٥	١٣	–	**٣٤٥**	٩٨٧	١٢٩	**١ ٤٦١**
صافي التغيير	–	–	–	–	**١٤**	–	–	**١٤**	**٥**	**٣**	**٢٢**
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨[ب]	–	–	١	–	١٦	–	–	**١٧**	٢٩	١٧	**٦٣**
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩[ب][ج]	–	–	١	–	١٦	–	–	**١٧**	٨١	١٧	**١١٥**
صافي التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	**٥٢**	–	**٥٢**
المجموع											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	–	١	٢٦	٧١	٢٣٧	١٣	–	**٣٤٨**	١ ٠١١	١٤٣	**١ ٥٠٢**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	–	١	٢٦	٧١	٢٥١	١٣	–	**٣٦٢**	١ ٠٦٨	١٤٦	**١ ٥٧٦**
صافي التغيير	–	–	–	–	١٤	–	–	**١٤**	٥٧	٣	**٧٤**

(أ) يشمل الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) ممولة في إطار المساعدة العامة المؤقتة.

(ج) تشمل الوظائف المؤقتة ٨ وظائف في قسم الإمدادات لمدة ستة أشهر فقط.

شعبة دعم البعثة

مكتب كبير الموظفين

الموظفون الدوليون: إعادة تصنيف وظيفة واحدة

٢٥ - يُقترح إعادة تصنيف وظيفة كبير موظفي الميزانية من رتبة ف-٤ إلى رتبة ف-٥. وسيجري تلبية الاحتياج للترفيع المقترح من الموارد المتاحة بواسطة إعادة توزيع داخلي لوظيفة واحدة من الوظيفتين برتبة ف-٥ اللتين خُفضت رتبتهما إلى ف-٤ في قسم الشؤون المدنية، حسبما تم توضيحه في الفقرة ١٣.

٢٦ - ونظرا لتوسيع نطاق ولاية البعثة، فقد ازدادت ميزانيتها ازديادا كبيرا منذ إنشاءها، من مبلغ ٣٧٩ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى مبلغ ٥٧٥,١ مليون دولار المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ولدى البعثة مكاتب إقليمية ومكاتب تابعة في ١٠ مناطق تقوم بدعم القوات ووحدات الشرطة المشكلة المنتشرة. وبدءا من الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تعتزم البعثة العمل بمفهوم تخصيص الموارد حسب العنصر الفني وكذلك حسب المنطقة. وترمي إعادة التنظيم هذه إلى تحسين فعالية إدارة الأموال وزيادة المساءلة وتعزيز القدرة التحليلية بشأن استخدام الأموال. وسيتعين على كبير موظفي الميزانية أن يقوم باستمرار بمراقبة ورصد الأموال وتحليل إجمالي تنفيذ الميزانية وكفالة إحاطة الإدارة العليا في البعثة بالتطورات المتعلقة بالميزانية في المناطق وتوفير إرشاد أفضل بشأن تنفيذ ولاية البعثة. وبالإضافة إلى ذلك يشرف كبير موظفي الميزانية أيضا على الجوانب المالية لتنفيذ المشاريع سريعة الأثر بواسطة تطبيق ضوابط وإجراءات داخلية أفضل لإدارة هذه المشاريع، والشروع في متابعة مستمرة لكفالة تنفيذ المشاريع ضمن الإطار الزمني المقرر وتقديم شركاء التنفيذ سجلات سليمة خاضعة للمراجعة. واعتبارا من الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، كُلف كبير موظفي الميزانية بالمسؤولية الإضافية عن إدارة ملاك الموظفين والوظائف. وتشمل هذه المسؤوليات إسداء المشورة لقسم شؤون الموظفين بشأن الوظائف والتسميات المقررة، واستعراض الطلبات المتعلقة بالتوزيع المؤقت للوظائف لتلبية الطفرة في الأنشطة وتقديم توصية بشأنها لكي يقرها رئيس إدارة دعم البعثة، وتقديم تقرير شهري بشأن شغل الوظائف في البعثة. ومنذ بداية البعثة، أُذن بتحديد رتبة كبير موظفي الميزانية برتبة ف-٤. ونظرا لتوسع نطاق عمليات البعثة وأنشطتها، مما أسفر عن زيادة تدريجية وملحوظة في ميزانية البعثة ونظرا لزيادة مسؤوليات كبير موظفي الميزانية، فلذا يُقترح إعادة تصنيف الوظيفة إلى رتبة ف-٥.

الخدمات الإدارية

الموظفون الدوليون: نقل وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: نقل وظيفة واحدة

متطوعو الأمم المتحدة: نقل وظيفة واحدة

٢٧ - يقترح إنشاء وظيفة واحدة لمشرف على التصرف في الممتلكات (الخدمة الميدانية) ووظيفة واحدة لمنسق التصرف في الممتلكات (متطوع من متطوعي الأمم المتحدة) في قسم الخدمات العامة ووظيفة واحدة لموظف مشتريات (موظف فني وطني) في قسم المشتريات. وستتم تغطية الاحتياجات الإضافية المقترحة من الوظائف عن طريق النقل الداخلي للوظائف من أقسام أخرى: وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية من قسم الشؤون المدنية (على نحو ما هو مبين في الفقرة ١٣)، ووظيفة واحدة لموظف فني وطني ووظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة من قسم مكافحة العنف في المجتمعات المحلية (على نحو ما هو مبين في الفقرة ١٨).

قسم الخدمات العامة

الموظفون الدوليون: نقل وظيفة واحدة

متطوعو الأمم المتحدة: نقل وظيفة واحدة

٢٨ - تماشيا مع توجيهات إدارة الدعم الميداني وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، يُقترح إنشاء وحدة للتصرف في الممتلكات يتألف ملاكها من وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لمشرف على التصرف في الممتلكات ووظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة لمنسق التصرف في الممتلكات الذي يتولى إدارة الوحدة.

٢٩ - وستكفل وحدة التصرف في الممتلكات المقترحة كفالة جمع الأصول المتصرف بها على النحو المناسب وتخزينها على نحو سليم وتجهيزها في الوقت المناسب، فضلا عن الإبلاغ الدقيق في تقارير الجرد المالي. ويتألف المخزون الحالي للبعثة من أصول تزيد على ٠٠٠ ٢٧ صنفا تقدر قيمتها بما يقارب ٧٨ مليون دولار، فيما جرى في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ شطب أصول مجموعها ٣٢٧ صنفا تقدر قيمتها بـ ٠٠٠ ٣٤٣ دولار والتخلص منها. وعلاوة على ذلك، فإن تراكم النفايات الخطرة في مواقع البعثة يخلق خطرا بيئيا متزايدا يمكن أن يقود إلى مشاكل سياسية وقانونية عديدة. وعليه، يُعتبر أن من المهم إنشاء وحدة ناجعة للتصرف في الممتلكات من أجل تدارك هذه المسائل. وثمة حاجة إلى موظفين إضافيين لإدارة مواقع تجميع الأصول للتصرف فيها في بورت - أو - برانس و ٣ مناطق أخرى، وإدارة عقود التصرف

وتنسيق تجميع المواد الخطرة والتخلص منها في حوالي ٤٠ موقعا. وبحلول السنة الخامسة لوجود البعثة، تتزايد احتياجات شطب الممتلكات والتصرف فيها، حيث إن من اللازم استبدال المعدات المعمرة. وبالإضافة إلى ذلك، أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تنشئ البعثة موقعا للتخلص من الممتلكات لكفالة تجميع الممتلكات وتخزينها وتجهيز التصرف فيها على النحو المناسب.

٣٠ - وسيكون المشرف على التصرف في الممتلكات (خدمة ميدانية) مسؤولا عن إدارة عمليات التصرف بما فيها وضع معايير موحدة وتنفيذها وتعهّد السجلات الدقيقة في نظام غاليلو والوثائق الخاضعة للمراجعة، وصياغة نطاق عمل عقود التصرف وإدارة عقود التصرف وتنسيق جمع النفايات الخطرة من مختلف مواقع البعثة وعن التنسيق مع المسؤول عن البيئة لكفالة الامتثال والتحقق من أن إجراءات التصرف تنفذ وفقا للمبادئ التوجيهية البيئية للأمم المتحدة.

٣١ - وسيتولى منسق التصرف في الممتلكات (من متطوعي الأمم المتحدة) مسؤولية رصد وتنسيق الأنشطة في الساحة المركزية لجمع الممتلكات بغرض التصرف فيها في بورت - أو - برانس وثلاث ساحات إقليمية للتجميع، مع التحقق من سجلات غاليليو للمخزون المتعلقة بالممتلكات المحددة للشطب، وتنسيق جمع النفايات الخطرة وتحركاتها داخل منطقة البعثة، بما في ذلك ساحات التجميع التابعة لوحدة التصرف في الممتلكات ومرافق التخزين والتصرف المملوكة للمقاول.

قسم شؤون التوظيف

الموظفون الوطنيون: نقل وظيفة واحدة

٣٢ - بالنظر إلى توسيع نطاق البعثة بالنسبة للمفهوم الجديد للعمليات، الذي يتطلب تقديم المساعدة إلى الحكومة الهايتية في مراقبة الحدود البرية والدوريات البحرية وتغطية المطارات الدولية وإدارتها، يتوقع أن تكون هناك زيادة في أنشطة المشتريات في المواقع الجديدة. ونتيجة لذلك، يقترح إنشاء وظيفة موظف لشؤون المشتريات (موظف فني وطني)، عن طريق نقله من قسم مكافحة العنف في المجتمعات المحلية كما هو موضح في الفقرة ٢٧ أعلاه. وهناك ضرورة لوجود خبير محلي يتولى مسؤولية تنسيق أنشطة المشتريات اللازمة في هذه المواقع الحدودية الجديدة، بالإضافة إلى تشجيع البائعين المحليين في المناطق على المشاركة في عملية الشراء بحيث يمكن شراء البنود المتاحة محلياً في المناطق، مما يوفر في تكلفة النقل والتخزين بالمواقع المركزية في بورت - أو - برانس. وتشغل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في

هايتي حالياً ٦٩ منشأة مستأجرة تجارياً حول البلد، ويصدر ما يربو على ٣٥٠ طلب وعقد شراء سنوياً للباعة المحليين يبلغ مجموع قيمتها حوالي ٣٢ مليون دولار أو حوالي ٣٨ في المائة من مجموع مشتريات البعثة. وتسعى البعثة إلى زيادة حصة المشتريات من الباعة المحليين، مما سيسهم في تحقيق مزيد من الاستقرار في الاقتصاد المحلي. وسيكون شاغل الوظيفة بمثابة خبير للمشتريات المحلية وسيكون بمثابة المنسق الرئيسي في تولي جميع الشؤون الخاصة بالمشتريات من البائعين المحليين. وسيساعد شاغل الوظيفة أيضاً على زيادة القدرة التنافسية للمشتريات عن طريق العمل على نحو وثيق مع الموظف المعني بقائمة البائعين لزيادة عدد البائعين المحتملين على القائمة، عن طريق تنسيق النزاعات الناشئة عن إيجار وتأجير الممتلكات وغيرها من العقود الهامة ومعالجتها. ويتوقع أن يكون شاغل الوظيفة على دراية كاملة بأوضاع السوق المحلية ويتولى الاتصال بالمكاتب الحكومية المعنية من أجل التحقق من المعلومات المتعلقة بالمالك. ويتولى تنسيق المشتريات الميدانية المنحى التي من شأنها تعزيز التوافق بين البائعين المحليين والبعثة مما سيؤدي إلى زيادة فهم البائعين المحليين لممارسة الشراء التي تقوم بها الأمم المتحدة.

خدمات الدعم المتكاملة

الموظفون الدوليون: زيادة ١٣ وظيفة (نقل وظيفة واحدة وإنشاء ١٢ وظيفة)

الموظفون الوطنيون: نقل ٤ وظائف وإنشاء ٥٢ منصبا مؤقتا

متطوعو الأمم المتحدة: نقل منصبين

٣٣ - يُقترح إنشاء ١٣ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية (واحدة في القسم الهندسي، و ٣ في قسم الطيران، وواحدة في قسم النقل، و ٨ في قسم الإمدادات)، و ٤ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة (واحدة في قسم الطيران، وواحدة في قسم النقل، و ٢ في قسم الإمدادات)، و ٥٢ منصبا مؤقتا من فئة الخدمات العامة الوطنية (٢٤ في القسم الهندسي، و ٢٠ في قسم النقل، و ٨ في قسم الإمدادات)، ومنصبين لمتطوعي الأمم المتحدة في القسم الهندسي.

قسم الهندسة

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة

الموظفون الوطنيون: زيادة ٢٤ منصبا مؤقتا

متطوعو الأمم المتحدة: نقل منصبين

٣٤ - يُقترح إنشاء وظيفة لموظف السلامة من الحرائق (الخدمة المدنية)، ومنصبين لمساعدين لشؤون السلامة من الحرائق (متطوعو الأمم المتحدة) من أجل دعم إدارة السلامة من الحرائق؛ وإنشاء ٢٤ منصبا مؤقتا لمساعدين في شؤون الهندسة (الخدمة العامة الوطنية) لدعم مراقبة الحدود. وسيُلبّى الاحتياج إلى المنصبين المقترحين لمتطوعي الأمم المتحدة عن طريق نقل منصبين موجودين في قسم مكافحة العنف في المجتمعات المحلية، حسبما ورد شرحه في الفقرة ١٨.

٣٥ - وفي إطار الجهود التي تبذلها البعثة في سبيل تحسين إدارة السلامة من الحرائق واكتساب القدرة على تقييم السلامة من الحرائق والتأهب الأمني على نحو مستمر، يُقترح إنشاء وظيفة لموظف السلامة من الحرائق (الخدمة الميدانية) ومنصبين لموظفين مساعدين لشؤون السلامة من الحرائق (متطوعو الأمم المتحدة). ويتولى القسم الهندسي تقديم الدعم في جميع المسائل المتصلة بالإشراف على تنفيذ التوصيات والمتطلبات المتعلقة بالتركيب الجديد لمعدات السلامة من الحرائق وصيانتها. وتمتلك بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قدرة محدودة فيما يتعلق بإجراء تقييمات متعمقة وشاملة للسلامة من الحرائق في جميع المواقع القائمة البالغ عددها ١٣٨ موقعا، ولا سيما في منشآت من قبيل مستودعات الوقود ونقاط توزيع الوقود، وفي الأماكن التي يجري فيها تخزين المواد الكيميائية الخطرة والتخلص منها. وعلاوة على ذلك، تفتقر البعثة إلى القدرة اللازمة لوضع خطط مفصّلة لإخلاء المباني، وهو أمر يكتسي أهمية خاصة في البعثة، حيث الكوارث الطبيعية ظاهرة مألوفة. وعلاوة على تعريض الموظفين للخطر، تُعرّض الخطط غير المُحكمة للوقاية من الحرائق ممتلكات البعثة وأصولها كذلك لخطر دائم بتدميرها في حالة حدوث أي كارثة ممكنة ذات صلة بالحرائق.

٣٦ - وسيقدم موظف السلامة من الحرائق خبراته في جميع جوانب الاحتياجات المتعلقة بالحرائق والسلامة، وسيتولى الإشراف على الموظفَين المساعدَين في السلامة من الحرائق المقترح توظيفهما. وستشمل المسؤوليات المنوطة بشاغل هذه الوظيفة تنسيق عمليات تفتيش السلامة من الحرائق في جميع المواقع؛ ووضع خطة مفصّلة لإخلاء المباني في حالة حريق طارئ، بما في ذلك إجراء عمليات تدريب دورية على السلامة؛ وتنفيذ جميع التوصيات الصادرة عن إدارة السلامة والأمن بشأن السلامة من الحرائق، وكفالة اتساق معايير البعثة في مجال السلامة من الحرائق والأمن مع المعايير الدولية. وسيتولى موظف السلامة من الحرائق أيضا إعداد إجراءات التشغيل الموحدة للبعثات بشأن السلامة من الحرائق.

٣٧ - وسيوفر مساعدا السلامة من الحرائق المقترحان المهارة والخبرة في مجالات السلامة الكهربائية، ومنع الحرائق، وتخزين المواد الخطرة والقابلة للاشتعال والتخلص منها.

وسيساهمان أيضا في وضع خطة إخلاء تفصيلية للبعثة في حالات الحريق وسيجريان زيارات تقييمية دورية إلى جميع المواقع للقيام على نحو فعال برصد وتقييم تدابير السلامة والأمن من الحرائق، واقتراح التحسينات.

٣٨ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، تخطط البعثة لإنشاء مواقع للمراقبة على الحدود/الموانئ دعما لما تبذله حكومة هايتي من جهود لبسط سلطتها على الحدود البرية والبحرية. ومن المتوقع أن يؤدي بسط سلطة الدولة المقرر إلى ردع أنشطة الاتجار المزعزعة للاستقرار إلى حد بعيد، وتعزيز مراقبة الدولة لحركة دخول الأشخاص والبضائع إلى البلد، ويحسِّن تحصيلها للإيرادات. ومن المتوقع أن يتم إنشاء خمسة مواقع للمراقبة على الحدود في وانامينت، ومالباس، وبليدير، وآنس - آ - بيتر، وسيسي دو لا سورس وكذلك ثمانية مواقع للمراقبة في الموانئ في سان مارك، وميراغوان، وبورت - أو - برانس، وبورت ده بيه، وغونائيف، وكاب هاييسن، ولي كاي، وجيريمي، وفور ليبرتي، وجكمال. وللبعثة حاليا وجود هندسي ضئيل لا يغطي سوى خمسة من المواقع الـ ١٣ المشار إليها آنفا، وليس هناك أي موقع من هذه المواقع على مسافة قريبة من وجود هندسي بحيث يمكن تزويدها بدعم هندسي مناسب ويومي. ونظرا للمسافة الفاصلة بين المقر الإقليمي ومواقع المراقبة المذكورة والتردِّي الشديد لهياكل الطرقات في هذه المناطق، فإن الوصول في الوقت المناسب عن طريق البر إلى هذه المواقع الجديدة المقترحة سيكون صعبا ومحفوفا بالمخاطر في حالة قيام حاجة عاجلة إلى دعم هندسي. لذلك، فمن الأهمية بمكان أن يتم إنشاء وجود هندسي مؤقت في هذه المواقع لتأمين توفير خدمات هندسية متواصلة وملائمة، بما في ذلك إيصال مياه الشرب بالصهاريج وتوفير الطاقة الكهربائية وصيانة المرافق والهياكل الأساسية. ولذا، يقترح إنشاء ٢٤ وظيفة مؤقتة لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة يعملون مساعدين لشؤون الهندسة أي ثلاثة مساعدين في كل منطقة من المناطق الثمانية التي ليس فيها وجود هندسي. وستظل الحاجة إلى هذه الوظائف قائمة إلى حين تسلّم السلطة الوطنية الحكومية مراقبة الحدود. وفيما يلي المهام المقترحة لهؤلاء المساعدين في كل منطقة من تلك المناطق:

(أ) يوفر المساعد الأول لشؤون الهندسة إمدادات الطاقة الكهربائية وما يتعلق بذلك من خدمات وأعمال صيانة؛

(ب) يقدم المساعد الثاني لشؤون الهندسة الدعم لأعمال تصليح المباني والصيانة، والتنظيف وغير ذلك من خدمات إدارة المعسكر؛

(ج) يتم إلحاق المساعد الثالث لشؤون الهندسة بالمخزن لإجراء الجرد، وتسلّم وتسليم المواد، ومسك السجلات، وإعداد تقارير شهرية عن الاستهلاك، وإجراء فحوص مادية لكفالة التطابق بين ما هو موجود من مواد وما تتضمنه سجلات الجرد.

قسم الطيران

الموظفون الدوليون: زيادة ثلاث وظائف

الموظفون الوطنيون: إعادة نشر وظيفة واحدة

٣٩ - يقترح إنشاء ثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة موظف وطني من فئة الخدمات العامة. وثمة حاجة إلى وظيفتين لموظفي أرصاد جوية لأغراض الطيران (خدمة ميدانية) لإنشاء دوائر للأرصاد الجوية؛ وثمة حاجة لوظيفة أخصائي لشؤون الإطفاء في قطاع الطيران (خدمة ميدانية)، ووظيفة مساعد لشؤون الإطفاء في قطاع الطيران (لموظف وطني من فئة الخدمات العامة) لإنشاء قدرة لشؤون الإطفاء في قطاع الطيران. وستتم تلبية الحاجة إلى وظيفة موظف وطني من فئة الخدمات العامة بنقل الوظيفة الموجودة في قسم مكافحة العنف في المجتمعات المحلية، على النحو المبين في الفقرة ١٨.

٤٠ - ونظرا لأنه لا توجد خارج بورت - أو - برنس وحدات للأرصاد الجوية والتنبؤ بالأحوال الجوية، يقترح بالتالي إنشاء دوائر للأرصاد الجوية، إلى جانب الإنشاء المقترح لوظيفتين لموظفي أرصاد الجوية لأغراض الطيران (خدمة ميدانية). فالوصول إلى المعلومات المتعلقة بحالة الطقس الراهنة والتنبؤ بها يكتسي أهمية حاسمة في كفالة سلامة عمليات الطيران للبعثة. ويضاف إلى ذلك أن المعايير التي وضعتها منظمة الطيران المدني الدولي تتطلب أن تتوفر لطواقم الرحلات الجوية وعملياتها معلومات كل ساعة عن الأحوال الجوية لكفالة سلامة الرحلات وتجنب المخاطر الناشئة عن الأحول الجوية. بل إن توافر المعلومات الدقيقة عن الأحوال الجوية يكتسي أهمية أكبر عندما تقوم البعثة بدوريات على الحدود في مناطق لا تتوفر بشأنها معلومات عن الأحوال الجوية، وبخاصة خلال العمليات الليلية. وسيكون الموظفان المقترحان للأرصاد الجوية لأغراض الطيران مسؤولين عن تقديم معلومات على مدار الساعة بشأن التنبؤات الجوية واتجاهات الأحوال الجوية في منطقة البعثة. وستشمل مسؤولياتهما أيضا إبداء ملاحظات على الأحوال الجوية وجمع معلومات عنها من خلال الاشتراك في خدمات الأحوال الجوية؛ وجمع المعلومات من خلال عدة مواقع داخل هايتي ومعالجة المعلومات المجمعة لتحديد أثرها المحتمل على مرافق البعثة وعملياتها؛ ونشر الملاحظات والتنبؤات بشأن الأحوال الجوية لتسهيل التخطيط للعمليات وتنفيذ المهام؛ وتقديم

إحاطات إلى طواقم الرحلات الجوية بشأن مسائل مثل انخفاض مدى الرؤية، ومواقع هبوط الطائرات العمودية أو مطاراتها، وسوء حالة الطقس، واحتمالات تغير سرعة واتجاه الرياح وارتفاعها وأي عوامل أخرى تتصل بالأحوال الجوية قد تؤثر في سلامة الرحلات الجوية. وسيتحقق موظفا الأرصاد الجوية لأغراض الطيران أيضا مما إذا كانت مواقع هبوط الطائرات العمودية والمطارات مأمونة وصالحة للعمليات، ومساعدة البعثة من ثم، على تحسين التخطيط للعمليات اليومية مما سينتج عنه زيادة كفاءة استعمال أسطول الطائرات.

٤١ - وفي إطار جهود البعثة لإنشاء وحدات للإطفاء في قطاع الطيران والإنقاذ امتثالا لأنظمة منظمة الطيران المدني الدولي وغيرها من أنظمة وسياسات ومعايير الأمم المتحدة، يقترح إنشاء وظيفة لأخصائي في الإطفاء في قطاع الطيران (خدمة ميدانية) ووظيفة لمساعد لشؤون الإطفاء في قطاع الطيران (لموظف وطني من فئة الخدمات العامة). ذلك أنه ليس للبعثة في الوقت الحاضر وحدة لشؤون الإطفاء في قطاع الطيران في عدد من مرافق الطيران الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عقد لخدمات الإطفاء في قطاع الطيران لم يبدأ نفاذه بعد لانعدام الخبرات التقنية المتخصصة المطلوبة لتحديد نطاق العمل.

٤٢ - وسيكون أخصائي الإطفاء في قطاع الطيران هو المسؤول عن توفير وحدات الإطفاء المطلوبة لدعم عمليات طيران البعثة. وستشمل مسؤولياته وضع إجراءات تشغيل موحدة للسياسات التقنية والإدارية بشأن عمليات الإطفاء؛ وتحديد الاحتياجات من المعدات كيما يتم على نطاق البعثة بأكملها تنفيذ عمليات الإطفاء في قطاع الطيران؛ وتوفير المراقبة والتحليل المستمرين لكفالة الامتثال لمعايير خدمات الإطفاء في قطاع الطيران؛ فضلا عن توفير الإرشاد والمراقبة لأغراض التدريب، وعمليات التفتيش، والصيانة لكفالة وقوف أفراد ومعدات السلامة من الحرائق في حالة تأهب مستمر. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولا أيضا عن إجراء تمرينات على حالات الطوارئ المتصلة بالحرائق، وقيادة أفرقة الإطفاء خلال عمليات الإطفاء في المطارات، مما سيجعل عمليات الطيران للبعثة مأمونة بقدر أكبر. وسيقدم مساعد شؤون الإطفاء في قطاع الطيران المساعدة إلى أخصائي شؤون الإطفاء في قطاع الطيران في جميع المهام اللازمة لتقديم المستوى المطلوب من الحماية من الحرائق لدعم عمليات طيران البعثة. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولا عن صيانة قاعدة البيانات وتحديد مواعيد صيانة معدات الإطفاء؛ والمساعدة في إعداد برامج التدريب، وإجراء تدريبات دورية في مجال الإطفاء، وإدارة جدول مواعيد التدريبات، والمساعدة في تقييم درجة التأهب في مجالي الإطفاء والإنقاذ؛ والاضطلاع كذلك بواجبات إدارية أخرى لفائدة الوحدة.

قسم النقل

الموظفون الدوليون: إعادة نشر وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: إعادة نشر وظيفة وإنشاء ٢٠ وظيفة مؤقتة

٤٣ - يقترح إنشاء وظيفة لمراقب سجلات استهلاك الوقود (خدمة ميدانية) ووظيفة لمساعد مراقب سجلات استهلاك الوقود (لموظف وطني من فئة الخدمات العامة) لدعم إنشاء وحدة لمراقبة حركة السيارات/سجلات استهلاك الوقود؛ و٢٠ وظيفة مؤقتة لسائقين (لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) للحلول محل فرادى المتعاقدين. وستتم تلبية الحاجة إلى الوظيفتين الإضافيتين المقترحتين من خلال إعادة نشر وظيفتين موجودتين على النحو التالي: نقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية من قسم الشؤون المدنية (على النحو المبين في الفقرة ١٣) ونقل وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة من قسم مكافحة العنف في المجتمعات المحلية (على النحو المبين في الفقرة ١٨).

٤٤ - وبغية تحسين الفعالية في كشف الغش في استهلاك الوقود، يقترح إنشاء وحدة لمراقبة حركة السيارات/سجلات استهلاك الوقود إلى جانب الإنشاء المقترح لوظيفة مراقب لسجلات استهلاك الوقود (خدمة ميدانية) ووظيفة لمساعد مراقب لسجلات استهلاك الوقود (لموظف وطني من فئة الخدمات العامة). وكانت البعثة ركّبت نظاما لمراقبة حركة السيارات وسجلات استهلاك الوقود في جميع المركبات، وركّبت كذلك معدات لتسجيل استهلاك الوقود في المركبات المملوكة للوحدات. وبالإضافة إلى ذلك، اشترت البعثة محطات لتسجيل استهلاك الوقود لتركيبها في نقاط توزيعه، وبذلك سيكفل التنفيذ الكامل لنظام تسجيل استهلاك الوقود. وسيوفر النظام القدرة على القيام على النحو المناسب بالأعمال المتعلقة بإدارة ورصد وتعقب وتحليل استعمال الوقود، وذلك بإصدار تقارير يومية وأخرى أسبوعية وشهرية تعطي إخطارات فورية بأي تغييرات في أنماط الاستهلاك وتكشف أي حالات لغش محتمل. ويقدّر أن التنفيذ الكامل للنظام سينتج عنه وفورات في استهلاك المركبات للوقود بنسبة تصل إلى ٥ في المائة. بيد أن تنفيذ نظام مراقبة حركة السيارات/سجلات استهلاك الوقود هذا، لن يكون فعالا على نحو كامل دون اضطلاع موظفين مدرّبين ومتفانين في العمل بمهمة التحليل وغيرها من المهام.

٤٥ - وسيعمل مراقب سجلات استهلاك الوقود رئيسا للوحدة وسيكون هو نقطة الاتصال الرئيسية لدعم إدارة أكثر من ٦,٥ مليون لتر من إمدادات الوقود السنوية لوسائل النقل البري. وسيقوم شاغل الوظيفة بزيارات إلى المواقع الإقليمية لحل كل من المشاكل الناشئة عن المعدات والبرامجيات؛ وبزيارات تفتيش مفاجئة لكفالة عدم إساءة استخدام

النظام؛ ورصد تقارير الاستعمال والتعرف على وجود أي أنماط استهلاك غير عادية والاضطلاع بتحقيقات أولية في أي غش محتمل بشأن الوقود؛ والاتصال مع الوحدات بشأن أنماط استهلاكها وإعداد الاحتياجات من الوقود للأشهر المقبلة. وسيدعم مساعد مراقب سجلات استهلاك الوقود رئيس الوحدة في إعداد التقارير وكذلك في جمع وتحليل ورصد وتعقب اتجاهات استعمال الأصول واستعمال الوقود، مما سيدعم مراقبة وإدارة الأصول ومنع تبديد الوقود، والغش فيه وإساءة استعماله.

٤٦ - ونظرا لتزايد احتياجات البعثة لتقديم الدعم الكافي للنقل في بورت - أو - برانس وفي الأحد عشر موقعا إقليميا من المواقع القائمة في المناطق والمقاطعات، يقترح إنشاء ٢٠ وظيفة مؤقتة لسائقين (لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) للحلول محل فرادى المتعاقدين الموجودين في الخدمة. وفي الوقت الحاضر، تعمل دائرة تنظيم استخدام المركبات التابعة للبعثة بملاك من ٢٦ سائقا وخمسة مساعدين لشؤون تنظيم استخدام المركبات وكذلك ٢٠ من فرادى المتعاقدين، لتقديم خدمة على مدار الساعة لتوفير رحلات مكوكية للحافلات في ٣٩ من مختلف المسارات لنقل أكثر من ٠٠٠ ١٣ راكب في الشهر وتغطية جميع مواقع البعثة. ونتيجة لذلك، يعمل معظم السائقين حاليا على أساس متوسط شهري يبلغ ٢٥٠ ساعة، أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية البعثة تبعا له بتعديل ساعات عمل سائقي أسطول المركبات لتأمين الامتثال لشروط السلامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه نظرا للحالة الأمنية السائدة، لا يؤذن للموظفين باستعمال مركبات خاصة أو وسائل نقل محلية، مما أدى إلى زيادة الاحتياجات إلى خدمات النقل المكوكي لتلبية احتياجات الموظفين على أساس يومي. ولتلبية الاحتياجات الحالية للبعثة ومنع البعثة من استمرار استعمال فرادى المتعاقدين، يقترح بالتالي إنشاء ٢٠ وظيفة لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة.

قسم الإمدادات

الموظفون الدوليون: إنشاء ثماني وظائف

الموظفون الوطنيون: إعادة نشر وظيفتين وإنشاء ثماني وظائف مؤقتة

٤٧ - يقترح إنشاء ثماني وظائف من فئة الخدمة الميدانية (وظيفتان لمراقب وقود الطائرات في لي كايس وكاب هاييسن، وأربع وظائف لمراقب وقود الطائرات للعمليات البحرية والبرية، ووظيفة لموظف إقليمي للإمدادات في غونايفس ووظيفة لمساعد إقليمي لكشف الغش في استخدام الوقود)، ووظيفتان لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة لمساعدين لكشف الغش في استهلاك الوقود وثماني وظائف مؤقتة لموظفين من فئة الخدمات العامة

لسائقين لفترة ستة أشهر من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ للحلول محل فرادى المتعاقدين. وستتم تلبية الحاجة إلى وظيفتي الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة من خلال إعادة نشر وظيفتين يتم نقلهما من قسم مكافحة العنف في المجتمعات المحلية على النحو المبين في الفقرة ١٨.

٤٨ - ولكفالة الامتثال الكامل للمعايير المستقرة، ونظرا للطابع المتميز لعمليات وقود الطيران، يقترح إنشاء وظيفتين لمشرفين على استخدام وقود الطائرات (خدمة ميدانية) لكل من لي كايس وكاب - هاييسين. وتقوم البعثة بأنشطة الطيران من ثلاثة مواقع رئيسية (بورت - أو- برانس، ولي كايس وكاب - هاييسين)، حيث تجري وحدات الطيران العسكرية عمليات التزويد بالوقود وتخزين الوقود. وتبذل البعثة الجهود اللازمة للامتثال للنظم والمعايير الدولية للطيران بشأن عمليات الوقود؛ غير أن هناك بعض النقائص في تنفيذ المعايير تشمل أوجه قصور في أجهزة الترشيح، وأخذ العينات والاختبار، ومسك سجلات مراقبة الجودة وإجراءات المحاسبة. وسيقدم شاغلو الوظائف المعارف والخبرات اللازمة وسيكونون مسؤولين عن كفالة مراقبة الجودة والامتثال لمعايير منظمة الطيران المدني الدولي واتحاد النقل الجوي الدولي، ومسك سجلات وقود الطيران لاستيفاء شروط المراجعة التي تجريها منظمة الطيران المدني الدولي/اتحاد النقل الجوي الدولي؛ والإشراف على عمليات مرافق ومعدات وقود الطيران؛ وإعداد تقارير تنفيذية شهرية عن الاستهلاك، ومراقبة الجودة، والسلامة والحسابات المتعلقة بالمخزونات؛ وتقديم التدريب لمشغلي عمليات الوقود العسكريين بشأن المعايير الدولية وكفالة تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة للبعثات المتعلقة بوقود الطائرات؛ وكفالة إجراء الفحوص المتعلقة بالسلامة والعمليات وكفالة توافر سجل تتبع المستندات خلال عمليات المراجعة والتفتيش.

٤٩ - وبغية إنشاء آلية لمنع الغش في الوقود تتسم بالفعالية والكفاءة ونظرا لاتساع نطاق توزيع الوقود وضخامة استهلاكه في البعثة، يقترح إنشاء ثلاث وظائف لمساعدين لكشف الغش في استهلاك الوقود (وظيفة من فئة الخدمات العامة ووظيفتان لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة). فمنع الغش في استهلاك الوقود يكتسي أهمية بالغة في كفالة المساءلة والاستعمال الفعالين فيما يتعلق بالوقود. وتقوم البعثة حاليا بتوزيع الوقود في ٣٦ موقعا في سائر أنحاء البلد (٣٣ موقعا لوقود وسائل النقل البري وثلاثة مواقع لوقود الطيران) وهناك حاليا موظفان فقط يغطيان الأعمال المتعلقة بمنع الغش في الوقود. وسيتم إنشاء مواقع إضافية لأغراض مراقبة الحدود، مما سيزيد من حجم مسؤولية التعرف على احتمالات الغش في التوزيع والاستهلاك في هذه المواقع البعيدة. وسيقوم شاغلو الوظائف الإضافية المقترحة بدعم وحدة كشف الغش في استهلاك الوقود بالأنشطة التالية: استعراض تقارير الاستهلاك الواردة

من الوحدات؛ ورصد اتجاهات الاستهلاك لكل فئة من المعدات المملوكة للبعثة والمعدات المملوكة للوحدات؛ ورصد استهلاك كل نقطة من نقاط توزيع الوقود في منطقة البعثة؛ وتنفيذ إجراءات البعثة المتعلقة بالتفتيش على الوقود؛ والشروع في إجراء تقييمات ذاتية لعمليات المراجعة الداخلية والمخاطر لكفالة المساءلة الكاملة عن جميع أوجه استعمال الوقود في البعثة.

٥٠ - ونظرا للزيادة المتوقعة في عمليات الوقود الناشئة عن مفهوم إدارة الحدود فضلا عن تحسين المحاسبة والمراقبة بشأن عمليات وقود النقل البحري والبري، يقترح إنشاء أربع وظائف لمشرفين إقليميين على الوقود (خدمة ميدانية) في المناطق التالية: قطاع الوقود الإقليمي - ٢، ويغطي لي كايس، ومبرغوان وجيريمي؛ وقطاع الوقود الإقليمي - ٣، ويغطي هنشي، وميرابيلي وتير روج؛ وقطاع الوقود الإقليمي - ٤، ويغطي كاب - هاييسين، وتيراييه روج، وفور ليبرتي ووانمنتي؛ وقطاع الوقود الإقليمي - ٥، ويغطي غونايف، وسانت مارك وبور - دي - بيه. وفي إطار مفهوم الإدارة المتوخى (البري والبحري)، ستكون الوحدات الموزعة لتسيير الدوريات البحرية والبرية مكتفية ذاتيا وستقدم البعثة الوقود إلى هذه المواقع التي تعمل فيها تلك الوحدات. ويغطي مفهوم العمليات إنشاء خمس مواقع حدودية برية ورصد ثمانية موانئ بحرية في هايتي، مما سيزيد من إمدادات الوقود في المناطق والمحاسبة بشأنها. ويمثل استهلاك الوقود في المناطق نحو ٣٧ في المائة من إجمالي استهلاك البعثة ولا يوجد حاليا في المناطق متخصصون في شؤون الوقود مما يؤدي إلى عدم كفاية المراقبة على استعماله، ومستويات مخزوناته فضلا عن رصد اتجاهات الاستهلاك. وسيكون المشرفون الإقليميون المقترحون الأربعة على شؤون الوقود مسؤولين عن إنشاء ورصد المخزونات الإقليمية من الوقود، بما في ذلك وضع خطط لتجديد المخزونات بالتشاور مع مكتب البعثة لشؤون الوقود؛ وإجراء تفتيش موقعي لكفالة الامتثال لإجراءات التشغيل الموحدة لإدارة الوقود؛ وتوفير التدريب للوحدات، وبخاصة ضباط اللوجستيات العسكريين، بشأن إجراءات التشغيل الموحدة لإدارة الوقود؛ ومراقبة ورصد إجمالي الكميات المستلمة لمنع الخسائر وكفالة التسجيل السليم لجميع إيصالات كميات الوقود؛ واستعراض وتقديم تقارير يومية وأسبوعية وشهرية إلى مقر البعثة؛ ورصد استعمال الوقود في منطقة كل منهم بالتعاون الوثيق مع وحدة تسجيل استهلاك الوقود في قسم النقل.

٥١ - وفي إطار جهود البعثة لتوسيع عمليات المخازن الإقليمية بغية دعم المكاتب الإقليمية، يقترح إنشاء مخزن في غونايف مما سيتطلب إنشاء وظيفة إضافية لموظف إقليمي للإمدادات (خدمة ميدانية). وكانت البعثة أنشأت مخزنين إقليميين في كاب - هاييسين ولي كايس لتحسين الدعم المطلوب وتنفيذ تحسين مراقبة حركات المواد واستعمالها. وتمثل

غونـاييف الـتي توجـد في القطـاع المركـزي تحـديا صـعبا بـسبب تـردي حالـة الطـرق وانعـدام الهياكـل الأساسـية. كمـا يقـدِّم هـذا القطـاع الـدعم إلى أربعـة مكاتـب للـشؤون الـسياسية وشـؤون حقـوق الإنـسان في سـانت مـارك، وايـنيري، وبليـسانس، وميرابـالي، ويـشمل ٣٥ موظفـا مـدنيا، و ٤٠٠ جنـدي، و ٢٠ مـن شـرطة الأمـم المتحـدة، و ١٢٥ مـن أفـراد الـشرطة المشكّلة وفـصيل مـن أفـراد الهندسـة العسكرية. ويـتم حاليـا تقـديم الـدعم المطلـوب، انطلاقـا مـن بـورت – أو – بـرانس، ممـا يـؤدي إلى إطالـة مـدد الإنجـاز وانعـدام المراقبـة علـى استعمال المواد والمحاسبة عليهـا. وسينتج عـن إنـشاء مخـزن إقليمـي في غونـاييف توحيـد تـسليم الأصـناف ممـا سينتج عنـه وفـورات في تكـاليف النقـل واسـتهلاك المركبـات، في حـين سـتزداد مراقبـة محاسـبة المـواد وكفـاءة اسـتخدامها. وسـيقوم الموظـف الإقليمـي للإمـدادات المقتـرح بالإشـراف علـى جميـع أنـشطة الإمـداد، وتوحيـد جميـع الاحتياجـات الـصادرة عـن المكاتـب والاضـطلاع بـالتخطيط الـلازم لإعـادة الإمـداد بـالمواد المطلوبـة؛ والاضـطلاع بـإدارة البيانـات وتحـديث بيانـات نظـام غـاليلو؛ وتقـديم تقـارير دوريـة إلى مقـر البعثـة؛ ورصـد الاسـتهلاك في المكاتب.

٥٢ – ورهنـا بوضـع الـصيغة النهائيـة للعقـد الجديـد لإمـدادات الوقـود، يقتـرح إنـشاء ثمـاني وظائف مؤقتة لسائقين (موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) لفتـرة ستة أشـهر مـن تمـوز/ يوليـه إلى كـانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ للحلـول محـل فـرادى المتعاقـدين. وتتوقـع البعثـة إبـرام عقد للإمداد بالوقود في جميع مواقع البعثة. فالمتعاقد الحالي لإمـدادات الوقـود يـورد الوقـود إلى بورت – أو– برانس فقط والبعثة هي المسؤولة بالتالي عن توزيعه داخل منطقتها علـى المنـاطق والوحدات في ٣٦ موقعا. وتوجد مواقع كثيرة في أمـاكن نائيـة ونظـرا لـرداءة أحـوال الطـرق، فإن الرحلة ذهابا وإيابا لإيصال الوقود قد تستغرق من يوم إلى ثلاثة أيام. ويتم استعمال تـسع شاحنات لإيصال الوقود (ثـلاث لوقـود الطيران، وسـت لوقـود وسـائل النقـل الـبري) يـشغلها أربعة من فرادى المتعاقدين وهو مـا ثبـت أنـه غـير كـاف. ولاستخدام الـشاحنات علـى النحـو الأمثل وكفالة إيصال الوقود إلى جميع المواقع في الوقـت المناسـب وعلـى نحـو يتـسم بالكفـاءة، هناك حاجة إلى السائقين الثمانية المقترح إنشاء وظائفهم.

ثانيا – افتراضات التخطيط والموارد المالية

ألف – افتراضات التخطيط

١ – الموارد الإجمالية

٥٣ – أُنشِئَت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عام ٢٠٠٤، ومنذ ذلك الحين اتسع، نطاق الولاية مما أسفر عن زيادة ملاك الموظفين المدنيين وإدخال تعديلات على القوام العسكري وقوام الشرطة المأذون بهما للبعثة. وحتى تاريخه، كان من الإنجازات الهامة، التنظيم الناجح لأربع جولات انتخابية على الصُعُد الوطني والبلدي والمحلي؛ وتحسين الحالة الأمنية بما في ذلك تفكيك الهياكل القيادية للعصابات في الأحياء الفقيرة في بور – أو – برنس؛ وإحراز تقدم في تنفيذ خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وإصلاح نظامي القضاء والسجون؛ ومواصلة توفير الدعم لحكومة هايتي في بناء المؤسسات وبناء القدرات، ولا سيما في المساعدة على بسط سلطة الدولة في سائر أنحاء البلد. كما اتخذت البعثة قرارات إدارية هامة من أجل زيادة مساعدة حكومة هايتي على ترسيخ سلطتها، واستخدام الموارد بحكمة في تنفيذ ولاية البعثة.

٥٤ – وخلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ستكثف البعثة من وجودها على امتداد الحدود البرية والبحرية من أجل مساعدة حكومة هايتي على ترسيخ سلطتها على امتداد الحدود بهدف المساهمة في ردع الاتجار غير المشروع وزيادة عائدات الرسوم الجمركية، واتّباع نهج شامل في إدارة الحدود عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، مما سيؤدي إلى زيادة المعدات المتخصصة لتنظيم دوريات على الحدود (١٦ زورقا بحريا، وطائرة واحدة ثابتة الجناحين). كما وافق مجلس الأمن على مقترح الأمين العام (انظر S/2007/503) بإعادة تشكيل الأفراد النظاميين عن طريق تخفيض قوام الأفراد العسكريين المأذون به ليصل إلى ٧ ٠٦٠ فردا، وزيادة أفراد الشرطة المشكلة ليبلغ عددهم ١ ١٤٠ فردا.

٥٥ – بالإضافة إلى ذلك، ومع التغيير في ولاية البعثة من المهمة التقليدية المتمثلة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى الحد من العنف داخل المجتمعات المحلية، أعادت البعثة تصميم استراتيجيتها وأنشأت روابط تشغيلية بين العناصر الفنية (مثل العدل والشؤون المدنية وشرطة الأمم المتحدة) ووكالات الأمم المتحدة (مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) من أجل اتباع نهج شامل في تنفيذ المهام التي كلفت بها. وسيحول هذا الترتيب الجديد دون ازدواج الأنشطة وسيكفل الاستغلال الأمثل للموارد. ويجري تنفيذ إعادة الهيكلة بالتعاون الوثيق مع اللجنة الوطنية لنزع

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومع تغيير النهج، يُقترح بناء على ذلك تخفيض عدد الوظائف بنحو ١٦ وظيفة وطنية و ٨ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة في قسم الحد من العنف داخل المجتمعات المحلية، كجزء من الاستراتيجية المنسقة العامة.

٥٦ - وأجرت البعثة استعراضا شاملا للخدمات التي تقدمها المكاتب الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وبفضل إنشاء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ستقل واجبات ومسؤوليات قسم تنسيق الشؤون الإنسانية والتنمية بالبعثة، وبالتالي يُقترح إلغاء وظيفة رئيس قسم تنسيق الشؤون الإنسانية والتنمية (ف-٥). وكجزء من استعراض ملاك الموظفين، ومع إعادة تنظيم المهام في البعثة، يُقترح أيضا تخفيض رتبة وظيفتي رئيس وحدة الاتصال البرلماني والمنسق الإقليمي لجاكميل من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤، وأن تُلبى الحاجة إلى وظيفتين من الرتبة ف-٤ عن طريق نقل وظيفتين من مكتب النائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام ومكتب رئيس دعم البعثة.

٥٧ - وسيتزايد استعمال البعثة للمراكز المتعددة الوسائط التي أنشئت حاليا في جميع المقاطعات العشر للاضطلاع بالأنشطة الرامية إلى دعم الأنشطة التي أنيطت بالبعثة مثل تعزيز المصالحة الوطنية، والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، وتوعية السكان بالإصلاحات الجارية للشرطة والقضاء.

٥٨ - ومع إحراز البعثة تقدما في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ في إصلاح القضاء والسجون، ولا سيما ما يتعلق بالأطر التشريعية، فإنها ستزيد من أنشطتها الداعمة لحكومة هايتي في النهوض ببرنامجي إصلاح القضاء والسجون، بما في ذلك منح الشهادات وبناء القدرات للعناصر الفاعلة في مجالي القضاء والإصلاحات.

٥٩ - وبدأت البعثة في اتخاذ إجراءات من أجل تحسين التدابير البيئية عن طريق إنشاء نظام ملائم للبيئة لجمع مياه المجارير وتصريفها في ٤٤ موقعا للبعثة مما سيقلل من رسوم تنظيف خزانات التعفين ويحقق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة يبلغ قدرها ٠٠٠ ١١٠ دولار.

٦٠ - وتخطط البعثة لتوفير تغطية محسنة بشبكات الموجات الدقيقة والتردد فوق العالي من أجل تحسين خدمات الاتصالات بين بورت - أو - برنس ومناطق الأقاليم. وسيزيد النظام المحسن من عرض النطاق الترددي ومن ثم يوفر قدرة على الاتصال للصوت والبيانات وبرنامج البريد الإلكتروني ”لوتس نوتس“ والإنترنت على مدار الساعة لجميع الأفراد على نطاق البعثة. وتعتمد البعثة حاليا على نظام ساتلي لتحقيق القدرة على الاتصال مع الأقاليم، وهو يتسم بنطاق ترددي محدود وضعف القدرة على الاتصال. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا

لموقع هايتي في المنطقة المدارية، فإن القدرة على الاتصال كثيرا ما تتأثر بالسُحُب وسوء الأحوال الجوية.

٦١ - كما تخطط البعثة للاستعاضة عن معدات الاتصالات العتيقة، واتخاذ تدابير وقائية أفضل فيما يتعلق بالصيانة، وتوحيد المعدات لتحسين العمليات الجارية. ومن ثم، فإن هذه التدابير ستقلل من احتياجات قطع غيار معدات الاتصالات، حيث ستشكل ما نسبته ٤ في المائة فقط من قيمة المخزون في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، مقارنة بنسبة ٥,٥ في المائة طُبقت في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والنسبة القياسية البالغة ٧,٥ في المائة. وستسفر الحاجة إلى نسبة ٤ في المائة عوضا عن ٥,٥ في المائة عن تخفيض الاحتياجات من قطع غيار معدات الاتصالات بمبلغ قدره ١٩٠ ٢٩٩ دولارا.

٦٢ - والبعثة بصدد التنفيذ الكامل لنظام تسجيل استهلاك الوقود بهدف تحقيق الإدارة الفعالة للوقود الذي تستهلكه المركبات المملوكة للبعثة والمملوكة للوحدات. وسيكفل نظام تسجيل استهلاك الوقود رقابة أفضل على استعمال الوقود وما يتصل بذلك من أعمال المحاسبة، وسيخفف من احتمال حدوث غش فيما يتعلق بالوقود، وسيقلل في نفس الوقت من استعمال الوقود بكمية تبلغ ١٥٠ ١٠٥ لترات في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، مما سيسفر عن وفورات قدرها ٥٦٨ ٩٧ دولارا (بتكلفة للوقود تقدر بمبلغ ٠,٦٥ دولارا لكل لتر). ويطبق قسم النقل حاليا، جنبا إلى جنب مع وحدة الإمدادات، نظاما للرصد بإدخال إيصالات الوقود في نظام الرصد الإلكتروني للمركبات من أجل التدقيق في الوقود المستخدم بهدف التحقق من استهلاك كل مركبة والتعرف على أي عملية غش ممكنة.

٦٣ - وشرعت البعثة في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بتطبيق المعايير البيئية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يُضطلع بأعمال تفتيش بيئية أساسية في ٥٩ موقعا للبعثة، وأُبلغ في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ عن امتثال بيئي بنسبة ٨٣ في المائة في المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر إنشاء ساحة لعمليات التخلص من النفايات ومرافق حرق من أجل التخلص من المواد الخطرة، وذلك في أربع مناطق. كما سيتسع نطاق برنامج التوعية البيئية ليشمل دعم حماية البيئة في البلد. وتُستكمل جهود التخلص من النفايات هذه بإبرام عقود للتخلص من النفايات تشمل شروطا محددة لإعادة تدوير نفايات البعثة وإعادة استخدامها.

٦٤ - وكجزء من المبادرة العالمية المعنية بالطيران، تخطط البعثة لتطبيق نظام تتبع الطائرات بالسواتل من أجل توفير تغطية على مدار الساعة لأغراض البحث والإنقاذ.

(أ) التعاون الإقليمي بين البعثات

٦٥ - لا توجد بعثات أخرى في منطقة البحر الكاريبي. إلا أن البعثة أنشأت روابط مع فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية الدومينيكية، مع التركيز بوجه خاص على القضايا العابرة للحدود مع هايتي.

(ب) الشراكات، والتنسيق مع الفريق القطري، والبعثات المتكاملة

٦٦ - جمع نائب الممثل الخاص لتنسيق الشؤون الإنسانية والتنمية بين العناصر الفنية لفريق الأمم المتحدة القطري والبعثة (الشؤون المدنية، وشرطة الأمم المتحدة، وحماية الطفل، والشؤون الجنسانية، والعدل، والمؤسسات الإصلاحية، والحد من العنف داخل المجتمعات المحلية). كما يجري تعزيز الشراكات الوثيقة مع المانحين الدوليين وحكومة هايتي خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لتحقيق الأهداف العامة المتمثلة في إعداد وتنفيذ المشاريع المشتركة. وكان من بين الإنجازات الرئيسية في عملية تكامل البعثات إنشاء فريق تخطيط تكامل البعثات الذي يتألف من مخططين من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، من أجل إعداد وتنفيذ خطة عمل مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، أعاد فريق الأمم المتحدة القطري تنظيم آليات التنسيق الدورية، ليشمل اثنان من اجتماعاته الشهرية الأربعة إما الممثل الخاص للأمين العام أو رؤساء الأقسام بالبعثة. كما شرع الفريق القطري في عملية الإعداد لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الذي سيوفر إطار عمل لأنشطة الفريق القطري في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١. وشاركت البعثة في العملية التحضيرية من أجل كفالة التفاعل والتكامل بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. كما شاركت البعثة بصورة وثيقة في إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر لحكومة هايتي.

٢ - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

٦٧ - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ المبادرات التالية لتحسين الكفاءة:

(بالآف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
النقل البري - الوقود والزيوت ومواد التشحيم	٩٧,٦	التنفيذ الكامل لنظام تسجيل استهلاك الوقود بهدف تحقيق الإدارة الفعالة للوقود الذي تستهلكه المركبات المملوكة للبعثة والمملوكة للوحدات.

الفئة	المبلغ	المبادرة
		وسيكفل نظام تسجيل استهلاك الوقود تحسين الرقابة على استعمال الوقود وما يتعلق بذلك من أعمال المحاسبة، وسيخفف من خطر الغش المتعلق بالوقود ويقلل في الوقت نفسه من استعمال الوقود بما قدره ١٠٥ ١٥٠ لترات (بتكلفة مقدرة للوقود تبلغ ٠,٦٥ دولارا لكل لتر).
خدمات الصيانة	١١٠,٠	إنشاء نظام ملائم للبيئة لجمع مياه المجارير وتصريفها في ٤٤ موقعا للبعثة. وسيقلل المشروع من رسوم تنظيف خزانات التعفين إلى ما قيمته ٠٦٠ ٦٩٢ دولارا من مبلغ قدره ٠٦٨ ٨٠٢ دولارا في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
الاتصالات – قطع الغيار	٢٩٩,٢	الاستعاضة عن معدات الاتصالات العتيقة، وتحسين التدابير الوقائية المتعلقة بالصيانة، وتوحيد المعدات. وستسفر هذه التدابير عن تخفيض احتياجات قطع الغيار، حيث ستشكل ما نسبته ٤ في المائة فقط من مجموع قيمة المخزون مقارنة بنسبة ٥,٥ في المائة من المخزون في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وستسفر الحاجة إلى نسبة ٤ في المائة عوضا عن ٥,٥ في المائة عن تخفيض احتياجات قطع غيار معدات الاتصالات من مبلغ قدره ٢٤٤ ٩٩٩ ١ دولارا إلى مبلغ قدره ٠٥٤ ٧٠٠ ١ دولارا.
المجموع	**٥٠٦,٨**	

٣ – عوامل الشواغر

٦٨ – تراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ عوامل الشواغر التالية:

(النسبة المئوية)

الفئة	النسبة الفعلية للفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧)	النسبة المدرجة في الميزانية للفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٨)	النسبة المتوقعة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
الوحدات العسكرية	١٠	٢	–
شرطة الأمم المتحدة	١٨	١٥	٣
وحدات الشرطة المشكلة	–	٢	–
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	١٣	١٠	١٠
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الفنيون	٤٤	٢٥	٣٠
موظفو فئة الخدمات العامة	٢٩	٥	١٠
متطوعو الأمم المتحدة	٦	٥	٥
الوظائف المؤقتة (أ)			
الموظفون الدوليون	٥	٣٠	١٠
الموظفون الفنيون الوطنيون	٧٧	٤٠	٣٠
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	١٧	٣٠	١٠
الأفراد المقدمون من الحكومات	–	١٥	–

(أ) تموّل في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

٦٩ - لم يُطبق عامل تأخير في نشر الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة والأفراد المقدمين من الحكومات (موظفو الإصلاحيات) في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، حيث يُتوقع النشر الكامل لجميع الأفراد. ومع الزيادة المتوقعة في النشر المنتظر لأفراد شرطة الأمم المتحدة خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، يُطبق عامل تأخير في النشر تبلغ نسبته ٣ في المائة فقط في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٧٠ - ويُعزى ارتفاع معدل الشغور في الوظائف الفنية الوطنية في المقام الأول إلى صعوبة تعيين مرشحين ذوي مؤهلات وخبرات مناسبة. وتعمل البعثة على زيادة جهودها الرامية إلى التعرف على مرشحين مؤهلين من أجل تعيين موظفين فنيين وطنيين.

باء – الموارد المالية

١ – الموارد الإجمالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفئة	النفقات (٢٠٠٦/٢٠٠٧)	المخصصات (٢٠٠٧/٢٠٠٨)	تقديرات التكاليف (٢٠٠٦/٢٠٠٧)	الفرق	
				المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)	(٤) = (٣) – (٢)	(٥) = (٤) ÷ (٢)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
المراقبون العسكريون	–	–	–	–	–
الوحدات العسكرية	١٧٦ ٢٣١,٨	١٨٠ ٨٢٣,٨	١٩١ ٤٢٠,٥	١٠ ٥٩٦,٧	٥,٩
شرطة الأمم المتحدة	٤٢ ٦٩٧,٥	٤٧ ٢٧٦,١	٥٧ ٦١٢,٣	١٠ ٣٣٦,٢	٢١,٩
وحدات الشرطة المشكلة	٢٧ ٤٤١,٩	٢٧ ٣٤٤,٩	٣٢ ٧٥٥,٢	٥ ٤١٠,٣	١٩,٨
المجموع الفرعي	**٢٤٦ ٣٧١,٢**	**٢٥٥ ٤٤٤,٨**	**٢٨١ ٧٨٨,٠**	**٢٦ ٣٤٣,٢**	**١٠,٣**
الموظفون المدنيون					
الموظفون الدوليون	٧٠ ١٨٧,١	٨٠ ٧٤٦,٤	٨٥ ٠٦١,٢	٤ ٣١٤,٨	٥,٣
الموظفون الوطنيون	١٥ ٨٤٣,٥	٢٤ ١٤٧,٥	٢٧ ٣٥٠,٠	٣ ٢٠٢,٥	١٣,٣
متطوعو الأمم المتحدة	٨ ٥١١,٨	١١ ٥٠٠,٣	١١ ٨٧٥,٧	٣٧٥,٤	٣,٣
المساعدة المؤقتة العامة[أ]	٤ ٠٦٢,١	٢ ٤٢٤,٥	٤ ٤٨٤,٥	٢ ٠٦٠,٠	٨٥,٠
المجموع الفرعي	**٩٨ ٦٠٤,٥**	**١١٨ ٨١٨,٧**	**١٢٨ ٧٧١,٤**	**٩ ٩٥٢,٧**	**٨,٤**
التكاليف التشغيلية					
الأفراد المقدمون من الحكومات	–	٨٠٢,٠	٩٦٩,٥	١٦٧,٥	٢٠,٩
مراقبو الانتخابات المدنيون	–	–	–	–	–
الاستشاريون	١٣٣,٤	٢٨٤,٢	٢٦١,٥	(٢٢,٧)	(٨,٠)
السفر الرسمي	١ ١٨٠,٧	١ ١٧٥,٠	١ ٤٢٠,٣	٢٤٥,٣	٢٠,٩
المرافق والهياكل الأساسية	٦٤ ٣٠٠,٧	٧٠ ٨١٨,٦	٧٢ ٠٨٨,٥	١ ٢٦٩,٩	١,٨
النقل البري	٩ ٢٦٢,٨	١١ ٢١٨,٩	١٠ ٤٧٦,١	(٧٤٢,٨)	(٦,٦)
النقل الجوي	١٨ ٢٣١,٧	٢٤ ٢٦٠,٧	٢٨ ٨٨٢,٦	٤ ٦٢١,٩	١٩,١
النقل البحري	٢٣٩,٣	١٩٨,٠	١ ٠٣٨,٩	٨٤٠,٩	٤٢٤,٧
الاتصالات	٢٣ ٨٨٢,٠	٢٨ ٢٥٩,٨	٢٤ ٥٨٤,٨	(٣ ٦٧٥,٠)	(١٣,٠)
تكنولوجيا المعلومات	٥ ٦٣٩,٧	٦ ٩٥٢,٦	٧ ١٦٨,٠	٢١٥,٤	٣,١
الخدمات الطبية	٥ ٣٥١,٠	٦ ٣١٥,٠	٧ ٣١٠,١	٩٩٥,١	١٥,٨
المعدات الخاصة	٣ ٢٣٣,٩	٣ ٥٢٩,٦	٣ ٧٤٣,٤	٢١٣,٨	٦,١

الفئة	النفقات (٢٠٠٦/٢٠٠٧) (١)	المخصصات (٢٠٠٧/٢٠٠٨) (٢)	تقديرات التكاليف (٢٠٠٦/٢٠٠٧) (٣)	الفرق المبلغ (٤) = (٣) − (٢)	الفرق النسبة المئوية (٥) = (٤) ÷ (٢)
لوازم وخدمات ومعدات أخرى	٥ ٥٥٩,٥	٥ ٢٩٤,٩	٥ ٤٠٠,١	١٠٥,٢	٢,٠
مشاريع الأثر السريع	٢ ٠٢٩,٧	٢ ٠٠٠,٠	١ ٢٠٠,٠	(٨٠٠,٠)	(٤٠,٠)
المجموع الفرعي	**١٣٩ ٠٤٤,٤**	**١٦١ ١٠٩,٣**	**١٦٤ ٥٤٣,٨**	**٣ ٤٣٤,٥**	**٢,١**
إجمالي الاحتياجات	**٤٨٤ ٠٢٠,١**	**٥٣٥ ٣٧٢,٨**	**٥٧٥ ١٠٣,٢**	**٣٩ ٧٣٠,٤**	**٧,٤**
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩ ٣١٣,٥	١٢ ١٢٦,٩	١٣ ١٤٤,٩	١ ٠١٨,٠	٨,٤
صافي الاحتياجات	**٤٧٤ ٧٠٦,٦**	**٥٢٣ ٢٤٥,٩**	**٥٦١ ٩٥٨,٣**	**٣٨ ٧١٢,٤**	**٧,٤**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**٤٨٤ ٠٢٠,١**	**٥٣٥ ٣٧٢,٨**	**٥٧٥ ١٠٣,٢**	**٣٩ ٧٣٠,٤**	**٧,٤**

(أ) تعكس إعادة تصنيف تكلفة الوظائف المؤقتة الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة من التكاليف التشغيلية إلى تكاليف الموظفين المدنيين.

٢ - المساهمات غير المدرجة في الميزانية

٧١ - في ما يلي القيمة المقدرة للمساهمات غير المدرجة في الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
اتفاق مركز القوات[أ]	٣ ٠٦٦,٠
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	–
المجموع	**٣ ٠٦٦,٠**

(أ) القيمة المقدرة لإيجار الأراضي والمباني المقدمة من الحكومة.

٣ - التدريب

٧٢ - في ما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد لأغراض التدريب للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ المقدر
الاستشاريون	
استشاريو التدريب	١٣٠,٦
السفر الرسمي	
السفر الرسمي، التدريب	٤١٨,٩
لوازم وخدمات ومعدات أخرى	
رسوم التدريب، اللوازم والخدمات	١٥٤,٩
المجموع	**٧٠٤,٤**

٧٣ - وفيما يلي العدد المقرر للمشاركين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مقارنة بالفترات السابقة:

(عدد المشاركين)

	الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة		
	العدد الفعلي ٢٠٠٧/٢٠٠٦	العدد المقرر ٢٠٠٨/٢٠٠٧	العدد المقترح ٢٠٠٩/٢٠٠٨	العدد الفعلي ٢٠٠٧/٢٠٠٦	العدد المقرر ٢٠٠٨/٢٠٠٧	العدد المقترح ٢٠٠٩/٢٠٠٨	العدد الفعلي ٢٠٠٩/٢٠٠٨	العدد المقرر ٢٠٠٨/٢٠٠٧	العدد المقترح ٢٠٠٩/٢٠٠٨
المشاركون من الداخل	٣٩٦	٥٣٠	٥٥١	٦٠٥	٦٨٠	٧٧١	١ ٤٦٥	٦ ٤٨٨	٣٠٦
المشاركون من الخارج (أ)	٣٩	٥٧	٦٣	٢	٢	١	٥	١	٣
المجموع	**٤٣٥**	**٥٨٧**	**٦١٤**	**٦٠٧**	**٦٨٢**	**٧٧٢**	**١ ٤٧٠**	**٦ ٤٨٩**	**٣٠٩**

(أ) يشمل موظفي قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات والموظفين من خارج منطقة البعثة.

٧٤ - تتعلق الاحتياجات من الموارد لأغراض التدريب الداخلي في المقام الأول ببرامج التدريب على اللغات، باللغات الرسمية للأمم المتحدة وبلغة الكْريول؛ وعلى البرنامج المتكامل للتعليم من بُعد التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث/إدارة عمليات حفظ السلام؛ وعلى برامج التدريب الموضوعية والتقنية في الشؤون المدنية والسياسية؛ وبرامج التدريب المتعلقة بالحد من العنف في المجتمعات المحلية؛ وبرامج التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات؛ وبرامج التدريب الطبي من خلال الاتصال الشبكي المباشر؛ وبرامج الحصول على شهادات في مجال النقل الجوي؛ وبرامج التدريب الخاصة بتنمية قدرات الموظفين؛ وبرامج التدريب التقنية في مجال الأمن.

٧٥ - وتتعلق الاحتياجات من الموارد لأغراض التدريب الخارجي في المقام الأول بمشاركة أفراد البعثة في أنشطة التدريب في مختلف المواقع خارج منطقة البعثة، وذلك في مجالات سلامة الطيران والعمليات الجوية؛ والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ والهندسة؛ والشؤون المالية؛ والخدمات العامة؛ والخدمات الطبية؛ والمشتريات؛ والإمدادات؛ والنقل؛ والإعلام؛ والشؤون السياسية؛ وإدارة المعارف؛ والشؤون الجنسانية؛ والتحليل المشترك للبعثة؛ والأمن.

٤ - مشاريع الأثر السريع

٧٦ - في ما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد لأغراض مشاريع الأثر السريع للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مقارنة بالفترات السابقة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (العدد الفعلي)	٢ ٠٢٩,٧	١٦٦
من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (العدد الموافق عليه)	٢ ٠٠٠,٠	١٢٥
من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (العدد المقترح)	١ ٢٠٠,٠	٧٥

٧٧ - تُطلَب الأموال للعام الخامس استنادا، في المقام الأول، إلى ضرورة تعزيز بناء الثقة عند نقطة أساسية في عملية الانتقال السياسي. وشكل قرارا مجلس الأمن ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) تنقيحاً رئيسياً لولاية البعثة. فقد عُهد إلى البعثة بمسؤوليات جديدة إلى حد كبير في مجالات مثل بناء المؤسسات وبناء القدرات على جميع صُعُد الحكومة (ولا سيما خارج بور - أو - برنس، أي الحكومات المحلية)، وإصلاح نظام العدل. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت حكومة هايتي على الملأ رؤيتها الرامية إلى تحقيق اللامركزية في وظائف وهياكل الدولة وعدم تركزها. وأتاح إتمام الانتخابات البلدية والمحلية للبلد الدخول أخيرا وبشكل كامل في مرحلة ما بعد الانتخابات. كما أوجد سلطات منتخبة حديثا في جميع البلديات البالغ عددها ١٤٠ بلدية (للاستعاضة عن السلطات التي عينتها الحكومة الانتقالية السابقة بصورة مؤقتة)، وسلطات جديدة في الأقسام المحلية البالغ عددها ٥٦٨، وهي المستوى الأولي للإدارة العامة في هايتي، والتي ظلت شاغرة طوال فترة ولاية الحكومة الانتقالية. وتولى معظم هؤلاء المسؤولين مناصبهم خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٧. ويرتبط الاستقرار السياسي خلال الربع الأول من العام، ولا سيما خارج بور - أو - برنس، إلى حد ما بالتغيرات المبينة أعلاه. إلا أن المكاسب الحالية ستتعطل إذا لم تتمكن سلطة الدولة، التي تتمتع حاليا بالشرعية الكاملة على الصعيدين المحلي

والبلدي، من تنفيذ أنشطتها ومسؤولياتها الأساسية على الفور. ويعد تأثير البعثة جوهريا في هذا الصدد. ويؤدي توسيع نطاق المهام المكلفة بها البعثة وتكثيفها إلى جعل مشاريع الأثر السريع وفوائدها المباشرة للهايتيين أمرا لا غنى عنه لكفالة استمرار قبول السكان المحليين لتنفيذ ولاية البعثة.

٧٨ - وثمة حاجة عاجلة لما تحققه مشاريع الأثر السريع من فوائد مباشرة من أجل استمرار تعويض أثر العمليات الأمنية المعيق على المجتمعات المحلية، والمساعدة في بسط سلطة الدولة وإيصال الخدمات العامة بهدف الحفاظ على ثقة السكان في البعثة، وتوفير بديل حقيقي للسكان عن حياة العصابات. فقد ارتبك رد فعل الرأي العام إزاء التصور المتعلق بتقاعس البعثة في الماضي وبالاستخدام المفرط للقوة على السواء. إلا أن تحسين العلاقات مع السكان يعد أمرا بالغ الأهمية، لا من أجل تحسين البيئة المواتية للتنفيذ الفعال للولاية فحسب، بل أيضا لزيادة أمن أفراد البعثة. وبينما تمضي البعثة قدما في تنفيذ ولايتها، وكثيرا ما يكون ذلك في مناطق تتسم بحساسية أكبر مما سبق، أي فيما يتعلق بتحصيل الضرائب والجمارك ومنع التهريب، ستظل ثقة الجمهور في البعثة تشكل عاملا هاما يلزم تعزيزه. ونظرا لشعبية مشاريع الأثر السريع وظهورها الواضح، فإن بإمكانها أن تحدث تغييراً يعزز ثقة الجمهور في البعثة وأنشطتها وفي العملية الديمقراطية، ويحافظ على هذه الثقة.

٧٩ - وفي انتظار توسيع نطاق مشاركة المانحين في تحقيق الإدارة المتكاملة للحدود عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، سيعدل تركيز مشاريع الأثر السريع بقدر بسيط من أجل إحداث تحسن سريع في الأمن وفي فعالية مواقع حدودية معينة. ويشمل ذلك إصلاح مكاتب الجمارك وأقسام/مخافر الشرطة، ودورات المياه العامة والمنشآت العامة الأخرى أو بناء ما هو أساسي وعامل منها.

٨٠ - وكان مجلس الأمن قد طلب إلى البعثة، في الفقرة ١٢ من قراره ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، مواصلة تنفيذ مشاريع الأثر السريع. وبناء على ذلك، وتماشيا مع المبادئ النافذة منذ زمن طويل في التعامل مع طلبات مشاريع الأثر السريع، ولدى إجراء تقييم واف ومناسب التوقيت للشروط التي تدعم ضرورة تمويل مشاريع الأثر السريع في عامها الخامس، فإن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ تشمل اعتمادا يبلغ قدره ٠٠٠ ٢٠٠ ١ دولار من أجل تنفيذ ٧٥ مشروعا من مشاريع الأثر السريع، تضم ٣٠ مشروعا لإصلاح الهياكل الأساسية، و٢٥ مشروعا للتدريب وبناء القدرات، و٢٠ مشروعا للتعبئة الاجتماعية.

٥ - الحد من العنف في المجتمعات المحلية

٨١ - يرد بيان الاحتياجات المقدّرة من الموارد المخصصة للحد من العنف في المجتمعات المحلية عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ فيما يلي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدّرة
السفر الرسمي	
السفر الرسمي، لغير أغراض التدريب	٢٢,٠
المرافق والهياكل الأساسية	
استئجار الأماكن	٧٠,٥
لوازم وخدمات ومعدات أخرى	
رسوم التدريب واللوازم والخدمات	٣,٣
خدمات أخرى	٣ ٣٨١,٠
المجموع	**٣ ٤٧٦,٨**

٨٢ - أعيدت صياغة ولاية البعثة من مهام نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التقليدية إلى الحد من العنف في المجتمعات المحلية. وطلب مجلس الأمن، في الفقرة ١٥ من قراره رقم ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مواصلة النهج الذي تتبعه للحد من العنف في المجتمعات المحلية، مع التركيز على الدعم المؤسسي للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعلى المشاريع الكثيفة اليد العاملة كجزء من عملية إعادة إلحاق عناصر كانت مسلحة سابقا ووضع سجل للأسلحة ومراجعة القوانين السارية بشأن استيراد الأسلحة وحيازتها. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة دعم حكومة هايتي وتقديم الدعم اللوجستي والمالي والتقني إلى اللجنة الوطنية. وستتولى البعثة أيضاً دعم الشرطة الوطنية الهايتية في وضع سجل للأسلحة وإقامة نظام للتراخيص وتنفيذهما.

٨٣ - ويركز برنامج إعادة الإلحاق على إيجاد فرص عمل قصيرة الأجل عن طريق إقامة ٣٠ مشروعاً كثيف اليد العاملة في المناطق المتأثرة بالعنف لفائدة ٠٠٠ ٥٠ فرد، من بينهم عناصر كانت مسلحة سابقا وأفراد المجتمعات المحلية، من أجل الحد من التوتر الاجتماعي، ومن ثَم توطيد المكاسب الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، ستساعد البعثة الوحدة التابعة لمرفق إدارة السجون في تنفيذ برنامج لإعادة إلحاق ٤٠٠ من الأفراد الذين كانوا مسلحين سابقا

والمودعين حالياً في السجون، والشرطة الوطنية الهايتية في إعادة إلحاق ٢٥٠ شرطيا سبق أن فصلوا من الخدمة.

٨٤ - ودعما لبرنامج إعادة الإلحاق، بالإضافة إلى برنامج سجل الأسلحة والتراخيص، ستضطلع البعثة بحملة للتعبئة العامة وتوعية السكان في عشرة من المجتمعات المحلية المتأثرة بالعنف من أجل النهوض بثقافة يسودها اللاعنف والتسامح والسلام.

٦ - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

٨٥ - تستند الاحتياجات المنقحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى معدلات السداد الموحدة للمعدات الرئيسية (عقد شامل للخدمة) والاكتفاء الذاتي، وتبلغ قيمتها الإجمالية ٣٠٠ ٦٦٢ ٧٨ دولار على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ المقدر
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	٣٨ ٨١٤,٨
وحدات الشرطة المشكّلة	٦ ٦٩٢,٩
المجموع الفرعي	**٤٥ ٥٠٧,٧**
الاكتفاء الذاتي	
المرافق والهياكل الأساسية	١٦ ٧١٤,٥
الاتصالات	٧ ٣٩٩,١
الخدمات الطبية	٥ ٣٠١,٩
المعدات الخاصة	٣ ٧٣٩,١
المجموع الفرعي	**٣٣ ١٥٤,٦**
المجموع	**٧٨ ٦٦٢,٣**

العوامل الخاصة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية القاسية	١,١	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	-
عامل الظروف التشغيلية المكثفة	١,٣	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	-
عامل العمل العدائي/التخلي القسري	١,٠	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	-

العوامل الخاصة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
باء – العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	٠,٢٥ – ٥,٧٥		

ثالثا – تحليل الفروق[١]

إشارة توضيحية

يبين هذا الجزء أكبر عامل يعزى إليه بمفرده كل فرق في الموارد، وذلك وفقاً لخيارات قياسية محددة تندرج في الفئات القياسية الأربع التالية:

- **الولاية:** الفروق الناتجة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة حسبما تمليه الولاية
- **العوامل الخارجية: الفروق** التي تتسبب فيها أطراف أو ظروف خارجة عن الأمم المتحدة
- **معايير التكلفة:** الفروق **الناتجة** عن أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها
- **الإدارة:** الفروق الناجمة عما تتخذه الإدارة من إجراءات من أجل تحقيق النتائج المقررة بشكل أكثر فعالية (كإعادة ترتيب الأولويات أو إضافة بعض النواتج) أو كفاءة (كاتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ على نفس مستوى النواتج)، و/أو عن المسائل المتصلة بالأداء (كبخس تقدير تكاليف أو كميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو الناجمة عن تأخير التوظيف)

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
الوحدات العسكرية	١٠ ٥٩٦,٧	٥,٩ ٪

- **معايير التكلفة: تغير ترتيبات الدعم المقدمة لضباط هيئة الأركان**

٨٦ – تعزى زيادة الاحتياجات في المقام الأول إلى دفع بدلات الإقامة المخصصة للبعثة إلى ١٠١ من ضباط الأركان، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦١. وبالإضافة إلى ذلك، يعزى الفرق إلى النشر المقترح لعدد ١٦ سفينة بحرية مملوكة للوحدات والمعدات المتعلقة بها والمخصصة لأنشطة الدوريات الساحلية، وإلى الزيادات في حصص الإعاشة والتكاليف ذات

(١) يعبر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل الفروق التي تزيد أو تقل بنسبة ٥ في المائة، أو التي تبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار على أقل تقدير.

الصلة (من ٥,٣٧ دولارات إلى ٥,٧٦ دولارات لكل شخص في اليوم حصص إعاشة، ومن ١,٥١ دولاراً إلى ١,٦٢ دولاراً لكل شخص في اليوم للمياه المعبأة في زجاجات، ومن ٨,٣٥ دولارات إلى ١٠,٧٢ دولارات لكل شخص في اليوم للعبوات الاحتياطية) التي تُعزى إلى تراجع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو الذي تحددت العقود على أساسه. وعلاوة على ذلك، لم يطبَّق عامل تأخير النشر (مقارنةً بنسبة الـ ٢ في المائة التي طُبقت خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨)، حيث يتوقع أن تنشر جميع الوحدات بالكامل. ويعوض الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاض القوام المصرح به من الأفراد العسكريين من ٧ ٢٠٠ فرد إلى ٧ ٠٦٠ فردا، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٧٨٠ (٢٠٠٧).

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
شرطة الأمم المتحدة	١٠ ٣٣٦,٢	٢١,٩ ٪

- **معايير التكلفة: ارتفاع معدلات بدل الإقامة المخصص للبعثة**

٨٧ - تعزى الزيادة في الاحتياجات في المقام الأول إلى زيادة معدلات بدل الإقامة المخصص للبعثة اعتباراً من ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٧، من ٢٠٣ دولارات إلى ٢١٦ دولاراً لكل شخص في اليوم خلال الثلاثين يوماً الأولى، ومن ١٣٩ دولاراً إلى ١٥٠ دولاراً بعد ذلك. وتبين تقديرات التكاليف تطبيق عامل تأخير النشر وقدره ٣ في المائة، مقارنةً بنسبة ١٥ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
وحدات الشرطة المشكلة	٥ ٤١٠,٣	١٩,٨ ٪

- **الولاية: زيادة القوام المأذون به**

٨٨ - تعزى الزيادة في الاحتياجات في المقام الأول إلى زيادة القوام المأذون به من أفراد الشرطة المشكّلة من ١ ٠٠٠ إلى ١ ١٤٠، عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، وإلى الزيادات التي حدثت في حصص الإعاشة وما يتصل بها من تكاليف (من ٥,٣٧ دولارات إلى ٥,٧٦ دولارات لكل شخص في اليوم لحصص الإعاشة ومن ١,٥١ دولار إلى ١,٦٢ دولار للشخص في اليوم لحصص الإعاشة ومن ١,٥١ دولار إلى ١,٦٢ دولار للشخص في اليوم للمياه المعبأة في زجاجات، ومن ٨,٣٥ دولارات إلى ١٠,٦٠ دولارات لكل شخص في اليوم للمياه للعبوات الاحتياطية) التي تعزى إلى تراجع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل

اليورو الذي تحددت العقود على أساسه. وبالإضافة إلى ذلك، لم يطبَّق عامل تأخير النشر (مقارنةً بنسبة الـ ٢ في المائة التي طُبِّقت في ميزانية الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨)، حيث يتوقع أن يُنشر جميع الأفراد بالكامل.

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
الموظفون الدوليون	٤ ٣١٤,٨	٥,٣ ٪

- **معايير التكلفة: ارتفاع معدلات بدل الإقامة المخصص للبعثة**

٨٩ - تعزى الزيادة في الاحتياجات في المقام الأول إلى ارتفاع معدلات بدل الإقامة المخصص للبعثة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، من ٢٠٣ دولارات إلى ٢١٦ دولاراً لكل شخص في اليوم خلال الثلاثين يوماً الأولى، ومن ١٣٩ دولاراً إلى ١٥٠ دولاراً بعد ذلك، بالإضافة إلى زيادة احتياجات التكاليف العامة للموظفين بالاستناد إلى النفقات الفعلية خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧. ويبين الفرق الزيادة الصافية المقترحة بواقع ١٠ وظائف وتطبيق معدل شواغر قدره ١٠ في المائة.

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
الموظفون الوطنيون	٣ ٢٠٢,٥	١٣,٣ ٪

- **معايير التكلفة: تنقيح جداول مرتبات الموظفين**

٩٠ - تعزى زيادة الاحتياجات في المقام الأول إلى تنقيح جداول مرتبات الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، الذي اقترن بسعر صرف أقل ملاءمة، وهو ٣٥,٩٥ غوردا هايتياً لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة، مقارنةً بسعر الصرف ٣٩,١٥ غورداً هايتياً لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة الذي استُخدم في ميزانية الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ويبين الفرق التخفيض الصافي المقترح بواقع ٧ وظائف، وتطبيق معدلات شواغر بنسبة ٣٠ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين و ١٠ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، مقارنةً بنسبة ٢٥ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين و ٥ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
متطوعو الأمم المتحدة	٣٧٥,٤	٣,٣ ٪

- **معايير التكلفة: زيادة البدلات والمستحقات**

٩١ - تعزى زيادة الاحتياجات في المقام الأول إلى زيادة بدلات معيشة المتطوعين من ٥٤٢ ٢ دولاراً إلى ٥٧٨ ٢ دولاراً، وتدابير الأمن في أماكن الإقامة من ٢٠٠ ١ دولار إلى ٢٩٠ ١ دولاراً، بالإضافة إلى دفع مستحقات الإعادة إلى الوطن والزيارات إلى الوطن استناداً إلى مذكرة التفاهم. ويراعي الفرق التخفيض الصافي المقترح بواقع ٥ وظائف وتطبيق معدل شواغر قدره ٥ في المائة.

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
المساعدة المؤقتة العامة	٢ ٠٦٠,٥	٨٥,٠ ٪

- **الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية**

٩٢ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى اقتراح إنشاء ٥٢ وظيفة إضافية لموظفين وطنيين، وتنقيح جداول مرتبات كل من الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الذي اقترن بسعر صرف أقل ملاءمة بين الغورد الهايتي ودولار الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يعزى الفرق إلى زيادة معدلات بدل الإقامة المخصص للبعثة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بالنسبة للموظفين الدوليين، وتطبيق معدلات شغور أقل قدرها ١٠ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، و ٣٠ في المائة بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين، و ١٠ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، مقارنةً بنسب ٣٠ في المائة و ٤٠ في المائة و ٣٠ في المائة على التوالي، خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، على أساس الأنماط الحالية لشغل الوظائف.

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
الموظفون المقدمون من الحكومات	١٦٧,٦	٢٠,٩

- **معايير التكلفة: ارتفاع معدلات بدل الإقامة المخصص للبعثة**

٩٣ - تعزى زيادة الاحتياجات في المقام الأول إلى زيادة معدلات بدل الإقامة المخصص للبعثة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، من ٢٠٣ دولارات إلى ٢١٦ دولاراً لكل شخص في اليوم خلال الثلاثين يوماً الأولى، ومن ١٣٩ دولاراً إلى ١٥٠ دولاراً بعد ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، لم يطبَّق عامل تأخير النشر (مقارنةً بنسبة ١٥ في المائة التي طُبِّقت في ميزانية الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨)، حيث يتوقع أن ينشر جميع الأفراد بالكامل.

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
الاستشاريون	(٢٢,٧)	(٨,٠ ٪)

- **الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج**

٩٤ - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى انخفاض مستوى التدريب على أمن تكنولوجيا المعلومات بالنسبة للبيانات اللاسلكية، و البيانات التي تنقل عن طريق الموجات المتناهية القصر، والبيانات الصوتية، وفي مجال المشتريات، وأخلاقيات استخدام اللاسلكي نظراً لأن ذلك التدريب سيتم خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ويعوض انخفاض الاحتياجات جزئياً توظيف مستشارَين لشؤون المساعدة الانتخابية، لا سيما لإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى الحكومة والسلطات الانتخابية في صياغة قانون جديد للانتخابات.

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
السفر الرسمي	٢٤٥,٣	٢٠,٩ ٪

- **الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية**

٩٥ - تعزى زيادة الاحتياجات في المقام الأول إلى زيادة السفر داخل منطقة البعثة للاضطلاع بأنشطة الدوريات على الحدود، ووضع وتنفيذ أنشطة حدودية منسقة لإدارة وتدريب وفحص أفراد الشرطة الوطنية الهايتية. ومن الضروري أيضاً السفر داخل منطقة

البعثة لتقديم الدعم إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب الفرعية، بالإضافة إلى مواقع القوات ومواقع الشرطة المشكّلة، للإشراف على عمل القضاة وغيرهم من المسؤولين القانونيين في ست ولايات قضائية، ولمراقبة استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة.

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
المرافق والهياكل الأساسية	١ ٢٦٩,٩	١,٨ ٪

- **الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية**

٩٦ - تنجم زيادة الاحتياجات في المقام الأول عما يلي: (أ) توفير أعداد أكبر من المرافق الجاهزة وخدمات الصيانة وإمدادات الصيانة، لإنشاء ثمانية مواقع حدودية جديدة، بالإضافة إلى دعم الزيادة في العدد المقترح للموظفين المدنيين وإدخال مزيد من التحسين على أماكن إقامة القوات؛ (ب) اقتناء عدد أكبر من معدات الأمن والسلامة؛ (ج) زيادة تكاليف المنافع العامة بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء والغاز النفطي المسيل والمياه؛ (د) اقتناء عدد أكبر من صهاريج المياه وخزانات التعفين؛ (هـ) زيادة احتياجات الاكتفاء الذاتي، نظراً لعدم تطبيق عامل تأخير النشر (مقارنةً بنسبة الـ ٢ في المائة المطبقة خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨). وتعوَّض الاحتياجات الإضافية جزئياً عن طريق ما يلي: (أ) انخفاض مستويات اقتناء صهاريج الوقود والمضخات ومعدات إطفاء الحريق؛ (ب) انخفاض عمليات استئجار الأماكن نظراً لأن البعثة لم تعد توفر أماكن إقامة لضباط الأركان الذين يتلقون بدلات الإقامة المخصصة للبعثة؛ (ج) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بخدمات التعديل والتجديد والتشييد، إذ يتوقع الانتهاء من المشاريع الكبرى خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
النقل البري	(٧٤٢,٨)	(٦,٦ ٪)

- **الإدارة: خفض اقتناء المركبات**

٩٧ - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى اقتناء عدد أقل من المركبات متوسطة الحجم والمعدات الهندسية، وسيارات الإسعاف، نظراً لشرائها خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ويعوَّض انخفاض الاحتياجات جزئياً بزيادة الاحتياجات من قطع الغيار الناجمة عن ارتفاع عدد المركبات القديمة وسوء أحوال الطرق.

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
النقل الجوي	٤ ٦٢١,٩	٪ ١٩,١

- **الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية**

٩٨ - تعزى زيادة الاحتياجات في المقام الأول إلى زيادة تكاليف استئجار الطائرات العمودية استناداً إلى العقود الحالية، والتكاليف المتعلقة بالطائرة الثابتة الجناحين المقترح شراؤها، وزيادة استهلاك الوقود، بالإضافة إلى زيادة تكلفة وقود الطائرات من ١,٠٢٢ دولاراً إلى ١,٠٨٦ دولاراً للتر.

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
النقل البحري	٨٤٠,٩	٪ ٤٢٤,٧

- **الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية**

٩٩ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى تكاليف وقود ١٦ سفينة من السفن البحرية اللازمة لتقديم الدعم لحكومة هايتي لفرض سيطرتها على حدودها البرية والساحلية وإدارتها، ورُصد اعتماد لشراء ٢٠٠ لتر من الوقود ووقود الديزل لكل سفينة يوميا.

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
الاتصالات	(٣ ٦٧٥,٠)	(٪ ١٣,٠)

- **الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير في النواتج**

١٠٠- يعزى الفرق في المقام الأول إلى اقتناء عدد أقل من معدات التردد العالي جداً/التردد فوق العالي، والمعدات الهاتفية ومعدات الإعلام لأنه سيتم شراء معظم المعدات خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، إلى انخفاض الاحتياجات من الخدمات الإعلامية وإلى قطع الغيار. ويعوض انخفاض الاحتياجات جزئياً حدوث زيادة في استئجار مواقع الاتصالات من ١٥ إلى ٦٠ موقعاً، واستعمال خدمات إنترنت تجارية إضافية لزيادة النطاق الترددي داخل البعثة، وما طرأ من زيادة في احتياجات الاكتفاء الذاتي بسبب توقع نشر القوات بالكامل.

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
تكنولوجيا المعلومات	٢١٥,٤	٣,١ ٪

- **الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية**

١٠١- ينتج الفرق في المقام الأول عن الاحتياجات الإضافية للحصول على تراخيص المؤسسة بسبب ارتفاع عدد أجهزة الحاسوب المكتبي والمحمول (٠٨٠ ٣ وحدة، سعر كل منها ٣٠٥ دولارات، مقارنةً بـ ٩٥٥ ٢ وحدة، سعر كل منها ٢٦٥ دولاراً خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨)، وإلى زيادة اقتناء مجموعات البرامجيات المتعلقة بنظام المعلومات الجغرافية، أو لقاعدة بيانات الاستخبارات المتخصصة.

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
الخدمات الطبية	٩٩٥,١	١٥,٨ ٪

- **الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية**

١٠٢- ينتج الفرق في المقام الأول عن زيادة احتياجات الاكتفاء الذاتي بسبب النشر الكامل لأفراد الجيش والشرطة المشكّلة، بالمقارنة مع تأخير النشر بنسبة ٢ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بالإضافة إلى زيادة الاحتياجات من اللقاحات وغيرها من الإمدادات الطبية.

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
المعدات الخاصة	٢١٣,٨	٦,١ ٪

- **الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية**

١٠٣- يعزى الفرق في المقام الأول إلى زيادة احتياجات الاكتفاء الذاتي بسبب النشر الكامل للقوات، بالمقارنة مع تأخير النشر بنسبة ٢ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
لوازم وخدمات ومعدات أخرى	١٠٥,٢	٢,٠ ٪

- **الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير في النواتج**

١٠٤- تعزى زيادة الاحتياجات في المقام الأول إلى اقتناء عدد أكبر من المعدات اللازمة لعمليات التخزين. ويعوض الفرق جزئياً انعدام الحاجة إلى الاستعانة بخدمات الترجمة الشفوية والتحريرية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

	الفرق	
	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
المشاريع السريعة الأثر	(٨٠٠,٠)	(٤٠,٠ ٪)

- **الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج**

١٠٥- يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى تنفيذ عدد أقل من المشاريع السريعة الأثر بدخول البعثة عامها الخامس. ويُقتَرح تنفيذ ما مجموعه ٧٥ مشروعاً (٣٠ مشروعا لإصلاح الهياكل الأساسية و ٢٥ مشروعا للتدريب وبناء القدرات و ٢٠ مشروعا للتعبئة الاجتماعية)، مقارنةً بـ ١٢٥ مشروعاً خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (٤٠ مشروعا لإصلاح الهياكل الأساسية و ٣٥ مشروعا للتدريب وبناء القدرات و ٣٠ مشروعا للخدمة العامة و ٢٠ مشروعا للاتصال والتوعية).

رابعا – الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١٠٦ - فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي:

(أ) اعتماد مبلغ ٢٠٠ ١٠٣ ٥٧٥ دولار لتغطية نفقات البعثة خلال فترة ١٢ شهرا تمتد من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛

(ب) قسمة مبلغ ٤٣٣ ٧٣٨ ١٦٧ دولارا كأنصبة مقررة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛

(ج) قسمة مبلغ ٧٦٧ ٣٦٤ ٤٠٧ دولارا كأنصبة مقررة بمعدل شهري قدره ٢٦٧ ٩٢٥ ٤٧ دولار للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، إذا قرر مجلس الأمن مواصلة ولاية البعثة.

خامسا – موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٦١/٢٧٦ وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية

ألف – الجمعية العامة

القضايا الشاملة لعدة قطاعات

(القرار ٦١/٢٧٦)

القرار/الطلب	الإجراءات المتخذة تنفيذا للقرار/للطلب
الجزء ثانيا: الميزنة وعرض الميزانية	
إدراج معلومات عن أهم قرارات الإدارة المتصلة بميزانية البعثات وتنفيذها، بما فيها تلك المتصلة بالتكاليف التشغيلية، عند تقديم مقترحات الميزانية وتقارير الأداء في المستقبل (الفقرة ٢)	تعكس الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩ الجوانب التشغيلية للبعثة، من الناحية الموضوعية وناحية الدعم، مما يوفر معلومات عن قرارات الإدارة المتصلة بميزانية البعثة وتنفيذها، كما يتضح من الباب الخاص بافتراضات التخطيط والموارد المالية.
يتعين أن تبين مشاريع الميزانية التحسينات في الإدارة والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة المقرر تحقيقها، وأن تقدم الاستراتيجيات المقبلة في هذا الصدد (الفقرة ٤)	تعكس الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التحسينات في الخدمات ومكاسب زيادة الكفاءة التي ستتحقق.
اتخاذ المزيد من التدابير من أجل تحسين افتراضات الميزانية وتوقعاتها وتقديم تقريرين بشأن ذلك إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها الثانية والستين المستأنفة (الفقرة ٥)	أجرت البعثة استعراضا للنفقات الماضية. وتُقترح زيادة دنيا في ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وتستند معظم تقديرات التكاليف إلى الخبرة السابقة. وتعكس الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التغير الذي طرأ على الولاية ويتضمن تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي في إدارة الحدود، وإعادة تشكيل تركيبة الأفراد النظاميين بخفض القوة المأذون بها من الأفراد العسكريين إلى ٠٦٠ ٧ فردا، وزيادة أفراد الشرطة المشكلة إلى ١٤٠ ١ فردا، وإعادة توجيه عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التقليدية نحو برنامج الحد من العنف داخل المجتمعات المحلية.

القرار/الطلب	الإجراءات المتخذة تنفيذا للقرار/للطلب
	وعلاوة على ذلك، لا ينطبق عامل تأخير النشر على الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة (مقارنة بنسبة ٢ في المائة لكل منهما في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨) حيث يتوقع نشرها بالكامل، وينطبق عامل تأخير النشر بنسبة ٣ في المائة فقط على شرطة الأمم المتحدة (مقارنة بنسبة ١٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨) إلى جانب الزيادة المتوقعة في نشرها.
تعزيز الرقابة على الالتزامات بسبب الزيادة الملحوظة في إلغاء التزامات الفترات السابقة (الفقرة ٦)	يجري استعراض الالتزامات شهريا لكفالة عدم الاحتفاظ إلا بالالتزامات المطلوبة في نهاية العام. وتعزى الزيادة في إلغاء التزامات الفترة السابقة بصورة أساسية إلى الأموال غير المستخدمة المتصلة بالمبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات لقاء المعدات المملوكة للوحدات.
الجزء ثالثا: الميزنة القائمة على النتائج	
إدراج الجوانب التشغيلية واللوجستية والمالية، على نحو تام في مرحلة تخطيط عمليات حفظ السلام، عن طريق الربط بين الميزنة القائمة على النتائج وخطط تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام (الفقرة ٢)	يستند إطار الميزنة القائمة على النتائج بالبعثة إلى خطط تنفيذ الولاية التي أقرتها الإدارة العليا، ويعكس دور البعثة في إنجاز تلك الولاية.
الجزء سابعا: التوظيف والتعيين ومعدلات الشغور	
زيادة استخدام الموظفين الوطنيين، حسب الاقتضاء، بما يتناسب واحتياجات البعثة وولايتها (الفقرة ٣)	تزيد البعثة من استخدام الموظفين الوطنيين في جميع الميادين. وكما يتضح في الفقرة ١٣، يُقترح في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الاستعاضة بـ ٤ وظائف لموظفين فنيين وطنيين في قسم الشؤون المدنية عن وظيفتين برتبة ف-٢ ووظيفتين من رتبة الخدمات العامة. ولا تكون الوظائف الدولية لازمة إلا عندما يتعذر على الموظفين الوطنيين الاضطلاع بالمهام والمسؤوليات.

القرار/الطلب	الإجراءات المتخذة تنفيذا للقرار/للطلب
كفالة ملء المناصب الشاغرة على وجه السرعة (الفقرة ٤)	في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بلغت معدلات الشواغر بالبعثة (باستثناء الوظائف المؤقتة) ٧,٥ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، و ٢٦,٣ في المائة بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين، و ٤,٥ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، و ١٣,٣ في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة، مقارنة بمعدلات الشواغر في ميزانية الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ التي بلغت ١٠,٠ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، و ٢٥,٠ في المائة بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين، و ٥,٠ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، و ٥,٠ في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة. ويعزى ارتفاع معدل الشواغر بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين في المقام الأول إلى صعوبة تعيين مرشحين ذوي مؤهلات وخبرات ملائمة. وتضاعف البعثة جهودها من أجل التعرف على مرشحين مؤهلين لشغل مناصب الموظفين الفنيين الوطنيين.
استعراض هيكل ملاك موظفي البعثات بشكل مستمر، مع مراعاة ولاية البعثة ومفهوم العمليات على وجه الخصوص، وتبيان ذلك في مقترحات الميزانية، بما في ذلك التبرير التام لأية وظائف إضافية مقترحة (الفقرة ٥)	قامت البعثة باستعراض شامل لملاك الموظفين على مستوى كل عنصر وقسم لكفالة تناسب الملاك مع المهام الموكولة إليها وحجم العمل الذي تقوم به. وفي الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، اقترح إلغاء بعض الوظائف ونقلها إلى ميادين أخرى تحقيقا للمهام الموكولة إلى البعثة. ولم تقترح وظائف جديدة إلا لميادين محددة تعتريها أوجه نقصان حادة، لا سيما في مجال الدعم، وقدمت التبريرات الكاملة لكل وظيفة مقترحة. وأسفر الاستعراض أيضا عن اقتراح تنزيل رتب بعض الوظائف ورفع رتب وظائف أخرى من أجل مواءمة مهام ومستويات الوظائف مع المسؤوليات الفعلية المضطلع بها والأنشطة المنجزة.

القرار/الطلب	الإجراءات المتخذة تنفيذا للقرار/للطلب
الجزء تاسعا: التدريب	
توفير فرص التطوير المهني للموظفين الوطنيين، وإدماجهم على نحو كامل في جميع البرامج التدريبية ذات الصلة (الفقرة ٢)	تدرك البعثة أهمية التطوير المهني للموظفين الوطنيين، وتوفر دورات تدريبية مختلفة في ميادين تكنولوجيا المعلومات ومهارات الكتابة وإجراء المقابلات، وغيرها من أوجه التدريب لغرض التطوير المهني وكذلك الدروس اللغوية. وإضافة إلى ذلك، يشارك الموظفون الوطنيون أيضا في التدريب المتخصص الجاري في أقسامهم من قبيل التدريب في مجالات المشتريات والنقل والأمن.
الجزء ثالث عشر: العمليات الجوية	
يجب على البعثات، عند استعراض احتياجاتها المتصلة بالنقل، أن تراعي سبلا تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة والقدرة على تلبية احتياجاتها التشغيلية، وتكفل سلامة موظفيها وتراعي تماما الولاية الفريدة لكل بعثة وتعقيداتها وخصوصياتها وظروفها التشغيلية (الفقرة ٤)	استعرضت البعثة احتياجاتها المتصلة بالنقل، وتعمل على ضمان عدم استخدام النقل الجوي إلا لشحن البضائع الضرورية. وتجري معظم عمليات نقل البضائع برا. وتستخدم الصنادل أيضا لنقل الوقود وسائر المعدات إلى بعض المواقع التي تكون الطرق فيها غير سالكة، وكذلك لنقل المعدات الخاصة، الرافعات الثقيلة التي لا يمكن نقلها برا.
إجراء عمليات فحص نوعية الطيران، وتقييمات الطيران للتأكد من الامتثال التام للمعايير المعمول بها (الفقرة ٦)	أنشأت البعثة وحدة جديدة مسؤولة عن جميع المسائل المتصلة بضمان جودة الطيران على مستوى البعثة.
الجزء ثامن عشر: مشاريع الأثر السريع	
ينبغي تنفيذ مشاريع الأثر السريع دون تكاليف عامة أو بالحد الأدنى من تلك التكاليف لضمان إنفاق الحد الأقصى من المبلغ بما فيه المصلحة المباشرة للسكان المحليين (الفقرة ٥)	بدأت البعثة في تنفيذ مشاريع الأثر السريع منذ عام ٢٠٠٥. ولم تتكبد تكاليف عامة، وأنفق المبلغ بالكامل تحقيقا للمصلحة المباشرة للسكان المحليين.
قد يلزم تقديم طلب لتمويل مشاريع الأثر السريع للسنة الثالثة لبعثة ما وما بعد ذلك إذا كانت هناك حاجة للقيام بأنشطة بناء الثقة، وينبغي في هذه الحالة إجراء تقييم للاحتياجات (الفقرة ٦)	طلب مجلس الأمن إلى البعثة، في الفقرة ٩ من قراره ١٧٤٣ (٢٠٠٧)، والفقرة ١٢ من قراره ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، أن تواصل تنفيذ مشاريع الأثر السريع. وأُقر مبلغ مليوني دولار في ميزانية الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وتقترح البعثة تخصيص مبلغ ١,٢ مليون دولار لمشاريع الأثر السريع في ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كما أوضح في الفقرة ٨٠ من هذا التقرير.
ضرورة التنسيق مع الشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية لتفادي الازدواجية والتداخل في الأنشطة بين البعثات والشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية في الميدان (الفقرة ٧)	تنسق البعثة مع الشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية عند تقرير المشاريع وتكفل تفادي الازدواجية والتداخل في الأنشطة بين البعثة والشركاء في هايتي.

القرار/الطلب	الإجراءات المتخذة تنفيذا للقرار/للطلب
وجوب عدم استخدام ميزانيات البعثات المخصصة لمشاريع الأثر السريع في تمويل أنشطة إنسانية وإنمائية تضطلع بها بالفعل وكالات الأمم المتحدة أو منظمات دولية أخرى (الفقرة ٨)	ترمي مشاريع الأثر السريع التي تنفذها البعثة بصورة أساسية إلى إصلاح الهياكل الأساسية؛ ودعم الحكومة المحلية في استعادة الظروف العملية الأساسية، وتقديم الخدمات الضرورية؛ وتدريب الموظفين المدنيين وبناء قدراتهم؛ والتعبئة الاجتماعية.
الجزء عشرون: التنسيق الإقليمي	
وضع خطط للتنسيق الإقليمي تتماشى مع أهداف البعثات وتنفيذها، مع مراعاة خصائص الولاية المحددة لكل بعثة (الفقرة ٢).	كما يتضح من الفقرة ٦٥ من هذا التقرير، لم تنشأ بعثة أخرى في منطقة البحر الكاريبي. بيد أن البعثة أقامت روابط مع فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية الدومينيكية، مع التركيز بوجه خاص على المسائل المشتركة عبر الحدود مع هايتي.
الجزء حادي وعشرون: الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة	
العمل، في سياق مشاريع الميزانية لبعثات حفظ السلام المتكاملة والمعقدة، على تقديم وصف واضح لدور ومسؤولية البعثات إزاء شركاء البعثات المتكاملة، فضلا عن استراتيجيات البعثات لتعزيز التنسيق والتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل التوصل إلى نتائج أفضل في إطار العناصر ذات الصلة (الفقرة ٢)	يرد في الفقرة ٦٦ من هذا التقرير دور ومسؤولية البعثة تجاه شركاء البعثات المتكاملة.

(القرار ٦١/٢٨٤)

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
تطلب إلى الأمين العام أن يجري استعراضا شاملا لهيكل البعثة الوظيفي، مع الأخذ في الحسبان بشكل تام ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها الواردة في الفقرتين ٢٠ و ٢١ من تقريرها، وأن يقدم، في إطار مشروع الميزانية المقبلة للبعثة، تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين (الفقرة ١٥)	قامت البعثة باستعراض شامل لملاك الموظفين على صعيد كل عنصر وقسم لكفالة تناسب الملاك مع المهام الموكولة إليها وحجم العمل الذي تقوم به. وفي الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، اقترح إلغاء بعض الوظائف ونقلها إلى ميادين أخرى تحقيقا للمهام الموكولة إلى البعثة. ولم تقترح وظائف جديدة إلا لميادين محددة تعتريها أوجه نقصان حادة، لا سيما في مجال الدعم، وقدمت التبريرات الكاملة لكل وظيفة مقترحة.

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
	وأسفر الاستعراض أيضا عن اقتراح تنزيل رتب بعض الوظائف ورفع رتب وظائف أخرى من أجل مواءمة مهام ومستويات الوظائف مع المسؤوليات الفعلية المضطلع بها والأنشطة المنجزة.
تطلب إلى الأمين العام أن يستعرض، في سياق تقديمه مشروع الميزانية المقبلة للبعثة ملاك الموظفين الإداريين القائمين بدعم المترجمين الشفويين الوطنيين (الفقرة ١٦)	تم في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إقرار النشر الفعلي لما عدده ٣٣٩ من أصل ٣٥٠ من المترجمين الشفويين، وهناك ١١ وظيفة مازالت في المرحلة النهائية من عملية التعيين. وما زالت ثمة حاجة إلى الدعم الإداري لهؤلاء المترجمين الشفويين (أُقر ٣ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وأقر اثنين من موظفي الخدمة الميدانية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨) طالما تواصلت الحاجة إلى خدمات المترجمين الشفويين.

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/61/852)

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
الفرع ثالثا: الميزانية القائمة على النتائج	
ينبغي أن يكون هناك ربط واضح بين الإطار القائم على النتائج وولاية البعثة التي حددها مجلس الأمن وبالموارد المطلوبة. وينبغي أن تتيح مؤشرات الإنجاز قياس النتائج المحرزة. كما ينبغي لها أن تعكس، قدر الإمكان، بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٩٦/٥٩، مساهمة البعثة في تحقيق الإنجازات والأهداف المتوقعة، لا إنجازات الدول الأعضاء وأهدافها (الفقرة ١٤).	يستند إطار الميزنة القائمة على النتائج بالبعثة إلى خطط تنفيذ الولاية التي أقرتها الإدارة العليا، ويعكس دور البعثة في تحقيق تلك الولاية.
الفرع خامسا: الإدارة المالية	
تجدد اللجنة مطالبتها بتحري المزيد من الدقة في توقع الاحتياجات وممارسة رقابة أشد حزما على الالتزامات (الفقرة ٢٧).	أجرت البعثة استعراضا للنفقات الماضية. وتُقترح زيادة دنيا في ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وتستند معظم تقديرات التكاليف إلى الخبرة السابقة. وتعكس الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التغير الذي طرأ على الولاية، ويتضمن المساعدة المقدمة لحكومة هايتي في إدارة الحدود، وإعادة تشكيل تركيبة الأفراد النظاميين بخفض القوة المأذون بها من الأفراد العسكريين إلى ٧ ٠٦٠ فردا، وزيادة أفراد الشرطة المشكلة إلى ١ ١٤٠ فردا، وإعادة توجيه عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التقليدية نحو برنامج العنف داخل المجتمعات المحلية.

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
	يجري استعراض الالتزامات شهريا لكفالة عدم الاحتفاظ إلا بالالتزامات المطلوبة في نهاية العام. وتعزى الزيادة في التزامات الفترة السابقة في المقام الأول للأموال غير المستخدمة المتصلة بالمبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات لقاء المعدات المملوكة للوحدات.
الفرع سابعا: العنصر العسكري	
توصي اللجنة ببذل المزيد من الجهود للتوصل إلى افتراضات واقعية في إعداد تقديرات الميزانية لتكاليف العنصر العسكري (الفقرة ٣٠)	تستند تقديرات تسديد تكاليف القوات/وحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات إلى مذكرات التفاهم المبرمة مع البلدان المساهمة بقوات وإلى القوام المتوقع. وفي الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، لم يُطبّق عامل تأخير النشر على الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة (مقارنة بنسبة ٢ في المائة بهما معا في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨) إذ يُتوقّع بأن تُنشر هذه الوحدات بالكامل، كما هو مبين في الفقرة ٦٩. وقد ازدادت الاحتياجات في إطار تكاليف العنصر العسكري أيضاً نتيجة دفع بدل الإقامة المقرر للبعثة لـ ١٠١ من ضباط الأركان عملا بقرار الجمعية العامة ٦١/٢٧٦، ونتيجة النشر المقترح لـ ١٦ زورقاً وللمعدات ذات الصلة اللازمة لأنشطة الدوريات الساحلية التي تقوم بها دوريات الحدود.
توصي اللجنة بضرورة وضع المبالغ المرصودة للتكاليف العسكرية قيد الاستعراض تلافيا للمبالغة في الالتزامات غير المستخدمة (الفقرة ٣١)	يجري استعراض الالتزامات المتعلقة بالتكاليف العسكرية لكفالة عدم الاحتفاظ إلا بالالتزامات المطلوبة في نهاية السنة. وتُعزى الوفورات المحققة من إلغاء التزامات الفترة السابقة في المقام الأول إلى الأموال غير المستخدمة المتصلة بالمبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات لقاء المعدات المملوكة للوحدات نظراً لتعطل بعض المعدات ولعدم نشرها.
تحث اللجنة الأمين العام على استكشاف السبل التي من شأنها خفض عنصر التناوب في التكاليف العسكرية مستقبلا. وتطلب اللجنة تقديم البيانات بشأن تكاليف التناوب في سياق استعراضها لتقارير الأداء وتقارير الميزانية في المستقبل وذلك من أجل تيسير دراستها لهذه المسألة مستقبلا (الفقرة ٣٢)	أُدرجت تكاليف التناوب في تقديرات تكاليف الميزانية وهي تستند إلى النفقات الفعلية الحديثة. ويقدر متوسط تكاليف تناوب أفراد الوحدات بمبلغ ١٣١ ٢ دولار للفرد في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بالمقارنة بمبلغ ٠٥٠ ٢ دولار في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وكان متوسط تكاليف التناوب ٢٣٥ ٢ دولار للفرد في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
تطلب اللجنة مراعاة مسألة توفير حصص إعاشة جيدة النوعية وبكميات كافية عند إبرام العقد الشامل المتعلق بحصص الإعاشة، وتتطلع إلى تلقي معلومات حول هذه المسألة في الميزانيات المقترحة لعمليات حفظ السلام (الفقرة ٣٤)	تستند التكاليف المقدرة إلى العقود. ويتوقف تسديد المبالغ للمتعاقدين على جودة الخدمات المقدمة.
الفرع ثامنا – الموظفون المدنيون	
توصي اللجنة بأن تركز البعثات على خفض الشواغر قبل طلب زيادات في جداول الملاك (الفقرة ٣٦)	في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بلغ معدّل الشواغر في البعثة (بما في ذلك الوظائف المؤقتة) ٧,٢ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، و ٢٣,٨ في المائة بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين، و ٤,٧ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، و ٦,٦ في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة. ويُعزى ارتفاع معدّل الشواغر فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين في المقام الأول، إلى صعوبة توظيف مرشّحين تتوافر فيهم المؤهلات والخبرات اللازمة. وتضاعف البعثة جهودها للتعرف على مرشحين مؤهلين لشغل الوظائف المخصصة للموظفين الفنيين الوطنيين. ولم يُقترح إنشاء وظائف جديدة إلا بالنسبة لبعض المجالات التي تعاني من نقص كبير، وخصوصاً مجال الدعم، وقُدمت تبريرات كاملة لكل وظيفة مقترحة.
التوازن بين الجنسين	
تتوقع اللجنة إيلاء الاهتمام الواجب للحفاظ على توازن ملائم في الاختيارات على مستوى الإدارة العليا، وتحسين التوازن بين الجنسين على جميع المستويات (الفقرة ٤٢)	تركز البعثة على تعيين موظفات مؤهلات على الصعيدين الوطني والدولي للحفاظ على التوازن بين الجنسين. وتواصل البعثة بذل الجهود لتعيين موظفات مؤهلات. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، شمل الموظفون الدوليون (بما فيهم الذين يشغلون وظائف مؤقتة) ١٧٠ موظفة (بنسبة ٣٤,٠ في المائة) و ٣٣٠ موظفاً (بنسبة ٦٦,٠ في المائة)؛ وشمل الموظفون الوطنيون (بما فيهم الذين يشغلون وظائف مؤقتة) ٢٠١ موظفة (بنسبة ١٧,٥ في المائة) و ٩٤٨ موظفاً (بنسبة ٨٢,٥ في المائة)؛ وشمل متطوعو الأمم المتحدة ٥١ متطوعة (بنسبة ٢٥,٤ في المائة) و ١٥٠ متطوعاً (بنسبة ٧٤,٦ في المائة).

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
زيادة استخدام الموظفين الوطنيين	
من المحتم عند تقديم اقتراحات بزيادة الموظفين الوطنيين أن تحدد جميع البعثات المهام التي تتحول من الموظفين الدوليين إلى الموظفين الوطنيين. ويتسم هذا الإجراء بأهمية خاصة في مرحلة بناء السلام بعد النزاع (الفقرة ٤٦)	تعمل البعثة على زيادة الموظفين الوطنيين في جميع المجالات. وفي الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، يُقترح استبدال ٤ وظائف وطنية في قسم الشؤون المدنية، بوظيفتين من الرتبة ف-٢ ووظيفتين من فئة الخدمة الميدانية، كما هو مبين في الفقرة ١٣. ولا تطلب وظائف دولية إلا عندما يتعذر الاضطلاع بالمهام والمسؤوليات المطلوبة من جانب الموظفين الوطنيين.
الفرع تاسعا: التكاليف التشغيلية	
التدريب	
بينما تسلم اللجنة بأهمية التدريب في تعزيز فعالية البعثات، فهي ترى ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات لزيادة فعالية برامج التدريب من حيث التكلفة ومن حيث صلتها باحتياجات البعثة. وينبغي تخفيض السفر لأغراض التدريب عن طريق التأكيد على تدريب المدربين واستكشاف إمكانيات عقد الاجتماعات عن طريق الفيديو والتعلم الالكتروني بشكل كامل (الفقرة ٤٨)	تهتم البعثة بالتعرف على برامج التدريب الإلكتروني التي يقدمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث تنفيذها لصالح جميع الموظفين. كما تهتم بتنفيذ برامج تدريب المدربين لكي تصبح الأقسام والوحدات مزودة بمدربين مؤهلين قادرين على توفير التدريب الداخلي. ويتوجب على الموظفين المشاركين في برامج تدريب خارجية أن يقدموا عروضا للموظفين الآخرين عما اكتسبوه من معارف أثناء التدريب. وتدرس البعثة بعناية إمكانية توظيف خبراء استشاريين لتدريب العديد من الموظفين في مجالات متخصصة لتقليل نفقات السفر إلى الخارج.
بالنظر إلى تزايد دور الموظفين الوطنيين وضرورة بناء القدرات الوطنية وإتاحة فرص التطوير المهني للموظفين الوطنيين، ترى اللجنة أن من الضروري إشراك الموظفين الوطنيين بشكل كامل في برامج التدريب ذات الصلة بعملهم (الفقرة ٤٩)	تدرك البعثة أهمية التطوير المهني للموظفين الوطنيين وتعمل على توفير مختلف الدورات التدريبية في مجالات منها تكنولوجيا المعلومات ومهارات الكتابة ومهارات إجراء المقابلات وأي برامج تدريب أخرى للتطوير المهني، ودروس تعليم اللغات. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك الموظفون الوطنيون أيضاً في التدريب المتخصص في أقسامهم، مثل التدريب في مجالات المشتريات والنقل والأمن
العمليات الجوية	
تطلب اللجنة تقديم تفسيرات كاملة، تشمل أي إجراءات تخفيفية تتخذها البعثة أو المقر، في مقترحات الميزانية المقبلة في الحالات التي تنطوي على زيادات كبيرة في النفقات أو	قامت البعثة باستعراض الاحتياجات من العمليات الجوية وغيّرت تشكيلة طائرات الهليكوبتر بما يجعلها تلبي المهام المنوطة بها مما أدّى إلى انخفاض عام بمقدار ٢٠ ساعة من ساعات التحليق بالهليكوبتر في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
الترتيبات التعاقدية المتصلة بالطائرات (الفقرة ٥١)	مقارنة بميزانية الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وذلك على الرغم من الولاية الإضافية المتمثلة في الاضطلاع بدوريات على الحدود. ويرد شرح للزيادة في الاحتياجات في الفقرة ٩٨ من هذا التقرير.
السفر	
تلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق أن النفقات المتعلقة بالسفر تجاوزت إلى حد كبير اعتمادات الميزانية في عدد من البعثات. وتوصي اللجنة بإدراج احتياجات السفر في الميزانية على النحو السليم وبالإبقاء على نفقات السفر في حدود الاعتمادات التي تم إقرارها (الفقرة ٥٥)	أجرت اللجنة استعراضاً دقيقاً لتكاليف السفر، وتستند احتياجات الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى النفقات الفعلية السابقة. وكما هو مبين في الفقرة ٩٥ من هذا التقرير، تُعزى زيادة الاحتياجات في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ في المقام الأول إلى زيادة السفر داخل منطقة البعثة للقيام بدوريات على الحدود، ووضع وتنفيذ عملية منسقة لإدارة الحدود، وتدريب عناصر الشرطة الوطنية الهايتية وفحص سجلاتهم، وتقديم الدعم إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب التابعة ومواقع القوات ووحدات الشرطة المشكّلة، وتوجيه القضاة وغيرهم من المسؤولين القانونيين في ست ولايات قضائية ورصد الأطفال في النزاعات المسلّحة.
مشاريع الأثر السريع	
ترى اللجنة أن مشاريع الأثر السريع يمكن أن تكون أداة قيّمة لتعزيز صلات البعثة بالسكان المحليين. ومن المهم أيضا ألا يغيب أيضا عن الأذهان ضرورة تنفيذ مشاريع الأثر السريع دون تكاليف عامة أو بالحد الأدنى من تلك التكاليف لضمان إنفاق الحد الأقصى من المبالغ المخصصة فيما ينفع السكان المحليين بشكل مباشر (الفقرة ٥٧)	نفّذت البعثة مشاريع ذات أثر سريع منذ عام ٢٠٠٥. وأُنفقت الأموال فيما فيه منفعة مباشرة للسكان المحليين بالحد الأدنى من التكاليف العامة. وتتعلق مشاريع الأثر السريع التي نُفّذت بشكل رئيسي بإصلاح الهياكل الأساسية؛ ودعم الحكومة المحلية في استعادة الظروف التشغيلية الأساسية وتوفير الخدمات الحيوية؛ وتقديم الدعم لمهام إدارة الحدود؛ وتدريب الموظفين المدنيين وبناء قدراتهم، والقيام بالتعبئة الاجتماعية.
التعاون الإقليمي	
ترحّب اللجنة الاستشارية بالمبادرات في مجال التعاون الإقليمي والتعاون بين البعثات، التي تشمل أنشطة تتصل بسلامة الطيران والخدمات الطبية والعمليات الجوية ومركز للعمليات الجوية الاستراتيجية وعمليات الإجلاء الطبي وسفينة شحن ساحلي، وتعتزم رصد فعاليتها في سياق مقترحات الميزانية للفترة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ (الفقرة ٦٢)	كما هو مبين في الفقرة ٦٥ من هذا التقرير، لم تُنشأ أي بعثة أخرى في منطقة البحر الكاريبي. ولكن البعثة أقامت اتصالات مع فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية الدومينيكية، مع التركيز بشكل خاص على المسائل المشتركة عبر الحدود مع هايتي.

(A/61/852/Add.15)

الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية
بالرغم من الإيضاحات المقدمة فيما يتعلق ببيانات النفقات الحالية والمتوقعة، تكرر اللجنة تأكيد توصيتها بضرورة أن تجري البعثة والمقار تمحيصا أوثق لأنماط الإنفاق بغية صقل افتراضات الميزنة من أجل تفادي المبالغة في تقدير الميزانية (الفقرة ١٥)	استعرضت البعثة نفقاتها السابقة. وتُقترح زيادة دنيا في ميزانية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وتستند معظم التكاليف المقدرة إلى التجارب السابقة. وتراعي الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ التغير الذي طرأ على الولاية، ويشمل مساعدة حكومة هايتي في إدارة الحدود، وإعادة تشكيل تركيبة الأفراد النظاميين بخفض القوام المأذون به من الأفراد العسكريين إلى ٠٦٠ ٧ وزيادة قوام أفراد الشرطة المشكلة ليصل إلى ١٤٠ ١ وإعادة توجيه البرنامج التقليدي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى مكافحة العنف في المجتمعات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، لم يُطبّق عامل تأخير في النشر على القوات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة (مقارنة بنسبة ٢ في المائة فيما يتعلق بهما معا في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨) إذ يُتوقع أن تُنشر هذه الوحدات بالكامل، وطُبّق عامل تأخير في النشر نسبته ٣ في المائة فقط على شرطة الأمم المتحدة (مقارنة بنسبة ١٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨) إلى جانب الزيادة المتوقعة في نشرها.
ترى اللجنة الاستشارية ضرورة تقييم الموارد والقدرات المتاحة بالفعل في البعثة بدقة، كما ينبغي إيلاء الاعتبار إلى احتمال إعادة نشر الموظفين الحاليين لتغطية القيام بأي مهام جديدة. (الفقرة ٢٠)	أجرت البعثة استعراضاً شاملاً لملاك الموظفين واقتُرح نقل بعض الوظائف إلى مجالات أخرى تتطلب موارد إضافية لتحقيق المهام الموكلة إليها في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.
ترى اللجنة أن تنمية قدرات الموظفين الوطنيين ستكون عاملا أساسياً في الانتقال بنجاح إلى مرحلة بناء السلام. وتوصي اللجنة الاستشارية بإجراء استعراض لهيكل ملاك الموظفين في جميع الأقسام على أن تدرج النتائج في عرض ميزانية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وينبغي أن يركز الاستعراض أيضا على مواءمة مهام ومستويات الوظائف في البعثة مع المسؤوليات الفعلية التي سيُضطلع بها والأنشطة التي ستُنجز (الفقرة ٢١)	أجرت البعثة استعراضاً شاملاً لملاك الموظفين في كل عنصر وقسم لتكفل تناسبه مع المهام الموكلة إليها ومع عبء العمل. وفي الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، اقتُرح إلغاء بعض الوظائف ونقلها إلى مجالات أخرى لإنجاز المهام الموكلة إليها. و لم يُقترح إنشاء وظائف جديدة إلا بالنسبة لبعض المجالات التي تعاني من نقص كبير، وخصوصاً مجال الدعم، وقُدمت تبريرات كاملة لكل وظيفة مقترحة. ونتيجة الاستعراض أيضاً، اقتُرح خفض رتب بعض الوظائف ورفع رتب وظائف أخرى وذلك للمواءمة بين مهام ومستويات الوظائف وبين المسؤوليات الفعلية التي سيُضطلع بها والأنشطة التي ستُنجز.

الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية
توصي اللجنة بقبول الاقتراح بإنشاء ٥٠ وظيفة وطنية إضافية من فئة الخدمات العامة. وتلاحظ اللجنة أن ضباط أمن الأمم المتحدة والحراس المسلحين من القطاع الخاص معا في المواقع حيث توجد أصول ومرافق الأمم المتحدة وتثق اللجنة بأن الفرق في المرتب لن يؤدي إلى مشاكل غير متوقعة. وتتوقع اللجنة انخفاضا متناسبا في أي اعتماد يرد تحت بند تكاليف التشغيل للمساعدة المؤقتة العامة، وتثق بأنه سيتم تحاشي أي تحويل واسع النطاق لفرادى المتعاقدين بحيث يُكلّفون بمهام محدودة المدة. (الفقرة ٣١)	يُطلب في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، إنشاء ٢٨ وظيفة مؤقتة وطنية من فئة الخدمات العامة (٨ في قسم الإمدادات و ٢٠ في قسم النقل) ليحلّ شاغلوها محلّ فرادى المتعاقدين وفقا لما تمليه الحاجة. وستخصص الوظائف الثماني المؤقتة الوطنية من فئة الخدمات العامة المقترح إنشاؤها في قسم الإمدادات لسائقين لمدة ستة أشهر من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، في انتظار التوصل إلى الصيغة النهائية للعقد الجديد للإمداد بالوقود، كما هو مبين في الفقرة ٥٢. وستخصص الوظائف العشرين المؤقتة الوطنية من فئة الخدمات العامة المقترح إنشاؤها في قسم النقل لسائقين نظراً لزيادة حاجة البعثة إلى تقديم دعم على مدار الساعة في مجال النقل بما يغطي ٣٩ طريقاً مختلفاً في بورت – أو – برانس، و ١١ موقعاً في الأقاليم والمقاطعات ويشمل نقل أكثر من ٠٠٠ ١٣ راكب شهرياً، كما هو مبين في الفقرة ٤٦. ويأخذ المقترح بعين الاعتبار التوصية الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية للبعثة بإعادة تنسيق ساعات عمل سائقي مركبات النقل لكفالة الامتثال لمتطلبات السلامة.
توصي اللجنة بالموافقة على ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية لمساعدين للموارد البشرية. وينبغي إعادة تبرير استمرار هذه الوظائف من فئة الخدمة الميدانية في ميزانية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. (الفقرة ٣٥)	من بين الوظائف الثلاث من فئة الخدمة الميدانية المعتمَدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، خُصصت وظيفتان لوحدة الموظفين الوطنيين لتعزيز قدرة الوحدة على توظيف ٣٥٠ مترجماً شفوياً المعتمدين للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وإدارة شؤونهم. وبما أن خدمات هؤلاء المترجمين الشفويين ستستمر، يُقترح أن يُحتفظ بهاتين الوظيفتين من فئة الخدمة الميدانية للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وستُخصص الوظيفة الأخرى من فئة الخدمة الميدانية لدعم غوناييف والمناطق المحيطة بها. ونظراً لاتساع نطاق أنشطة البعثة في المناطق، أصبح توفير دعم الموارد البشرية أساسياً في المناطق، بما في ذلك غوناييف. وسيتيح توفير هذا الوجود لقسم شؤون الموظفين بأن يكون أكثر استباقاً وبروزاً واستجابة لاحتياجات الموظفين العاملين خارج مقر البعثة في بورت – أو – برانس. ويُقترح بالتالي الاحتفاظ بهذه الوظيفة من فئة الخدمة الميدانية للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية
تبلغ الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ما قدره ٦٠٠ ٦٩٨ ١ دولار وتشمل ما يلي: مبلغ ٠٠٠ ٦٠٨ دولار لتغطية نفقات السفر داخل منطقة البعثة، ومبلغ ٨٠٠ ٥٠٢ دولار لتغطية نفقات السفر خارج منطقة البعثة، ومبلغ ٢٠٠ ٥٨٧ دولار لتغطية نفقات السفر لأغراض التدريب. وإذ تأخذ اللجنة الاستشارية في الاعتبار نمط النفقات السابق للبعثة، فإنها توصي بخفض المبلغ المخصص ليصبح ٠٠٠ ١٧٥ ١ دولار بما يقارب النفقات المقدرة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (انظر أيضا الفقرة ٤٣ أعلاه). وستقوم اللجنة كذلك برصد نمط النفقات في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (الفقرة ٤٥)	تجري اللجنة استعراضاً دقيقاً لتكاليف السفر، وتستند احتياجات الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى النفقات الفعلية الأخيرة. وكما هو مبين في الفقرة ٩٥ من هذا التقرير، تُعزى زيادة الاحتياجات في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ في المقام الأول إلى زيادة السفر داخل منطقة البعثة للقيام بدوريات على الحدود، ووضع وتنفيذ عملية منسقة لإدارة الحدود، وتدريب عناصر الشرطة الوطنية الهايتية وفحص سجلاتهم، وتقديم الدعم إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب التابعة ومواقع القوات ووحدات الشرطة المشكّلة، وتوجيه القضاة وغيرهم من المسؤولين القانونيين في ست ولايات قضائية ورصد الأطفال في النزاعات المسلّحة.
فيما يتعلق بمشاريع الأثر السريع، ترى اللجنة وجوب تقديم تحليل للنتائج المحققة من خلال هذه المشاريع، في سياق الميزانيات المقبلة (الفقرة ٥١)	أسهمت مشاريع الأثر السريع التي نفذتها البعثة منذ إنشائها في بناء الثقة في العملية السياسية عن طريق تنفيذ مشاريع إصلاح الهياكل الأساسية، وتقديم المساعدة لتوفير الخدمات العامة الأساسية، والتعبئة الاجتماعية، والدعم المؤسسي. ومنذ الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حتى نهاية الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، موّلت البعثة ٣٩٣ من مشاريع الأثر السريع على صعيد البلد بمبلغ إجمالي قدره ٤٧٣ ٤٤٧ ٤ دولار. ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٧ حتى التاريخ الحالي، خُصّص مبلغ قدره ١,٢ مليون دولار لتمويل ١٠٠ من مشاريع الأثر السريع وذلك تماشياً مع ولاية البعثة المتمثلة في الإسهام في بناء القدرات والمؤسسات على جميع الصعد وتوسيع نطاق هذا الدعم لتعزيز مؤسسات الدولة، وخصوصاً خارج بورت - أو - برانس. وأثناء الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ركّزت البعثة بشكل أساسي على المناطق النائية وعلى المناطق غير المستقرة في بورت - أو - برانس. وأُنفق مبلغ قدره ٠٠٠ ٢٠٠ دولار في إطار مشاريع الأثر السريع لتوفير اللوازم والمعدات المكتبية الأساسية لمساعدة المسؤولين المحليين المنتخبين حديثاً. وعُقدت حلقات دراسية تدريبية في مجال الإدارة العامة لموظفي الحكومة المحلية. ونُفِّذت مشاريع في مجال الهياكل الأساسية لإصلاح أو بناء المكاتب الأساسية للبلديات والمجمعات الإدارية ومخافر الشرطة والسجون والمحاكم والمراكز الصحية في المجتمعات

الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية
	المحلية. كما استُخدمت مشاريع الأثر السريع لإصلاح المدارس وتوفير الأثاث لها، وإصلاح ثلاثة طرقات فرعية وجسر، وحدائق عامة في ”المناطق ذات الأولوية“. وبُنيت عدة آبار وصهاريج عامة وأبراج للمياه وجرى توفير مياه الشرب المأمونة. بالإضافة إلى ذلك، نُظّمت حملات للتعبئة الاجتماعية. وعلى إثر العمليات الأمنية في سيتي سولاي، استجابت البعثة للاحتياجات الإنسانية الملحة بتنفيذ ٢٤ مشروعاً تجاوزت تكلفتها ٠٠٠ ٢٠٠ دولار. ولمساعدة جهود الإدارة المتكاملة للحدود، جرى تحديد مكاتب الجمارك وإصلاح أحد زوارق خفر السواحل. وكانت مشاريع الأثر السريع، بفضل أثرها المباشر والبارز في حياة السكان، بالغة الأهمية في زيادة الثقة في البعثة وفي العملية السياسية بشكل عام. واعترف رئيس الجمهورية صراحة في البيان الذي ألقاه في نهاية السنة بالأثر الإيجابي لمشاريع الأثر السريع التي تنفذها البعثة. ووفقاً للمجال الجديد التي تشمله ولاية البعثة والمتمثل في الإدارة المتكاملة للحدود، طُلب تمويل مشاريع الأثر السريع للسنة الخامسة لتعزيز أمن وفعالية المواقع الحدودية التي جرى تعيينها.

جيم – مجلس مراجعي الحسابات

(A/61/5, Vol. II)

الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية
فيما يتعلق بالتخطيط للمشتريات في البعثة، تجمع في الربع الأخير من السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ مبلغ ٢٥,٧٦ مليون دولار (٢٦ في المائة) من مجموع الالتزامات البالغة ٩٨,٣٠ مليون دولار التي جرى تكبدها. ومن أصل مبلغ ٢٥,٧٦ مليون دولار، أصدر مبلغ ٢١,١٥ مليون دولار أثناء شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أي ما يمثل زيادة قدرها ٤٨٤ في المائة مقارنة بالشهر السابق. وأوضحت البعثة أنه كان هناك ظروف خاصة لطلبات الشراء. وأصدرت البعثة تقارير شهرية عن حالة الالتزامات غير المصفاة حتى يتخذ مديرو مراكز تحديد التكاليف الإجراءات اللازمة لتصفية الالتزامات التي لم تعد سارية.	تضع البعثة خطة اقتناء لكل سنة مالية وتجري استعراضا فصليا لتلك الخطة. وتعمم خطة الاقتناء والاستعراضات ربع السنوية المتعلقة بها على جميع مقدمي طلبات الاقتناء. وتستخدم البعثة خطة الاقتناء كأداة لرصد حالة عمليات الاقتناء مع مقدمي طلبات الاقتناء. ويجري القيام شهريا باستعراض الالتزامات ورصدها لكفالة عدم الاحتفاظ إلا بالالتزامات المطلوبة في نهاية السنة.

الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية
كان سبب ضخامة رصيد الالتزامات غير المصفاة في حسابات الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ والفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ هو تردي الحالة الأمنية التي تعمل البعثة في إطارها. ويكرر المجلس توصيته السابقة بأن تقوم إدارة عمليات حفظ السلام (أ) بكفالة التخطيط للمشتريات على النحو السليم، (ب) ورصد أنماط الإنفاق بانتظام لكفالة الامتثال لخطط المشتريات في البعثة (الفقرات ١٠٥ و ١٠٧ و ١٠٨).	
استعرض المجلس مستوى تدريب موظفي المشتريات أثناء الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وأبدى الملاحظات التالية:	حددت البعثة احتياجات موظفي المشتريات المتعلقة بالتدريب. وتلقى جميع موظفي المشتريات تدريباً في مهارات التفاوض.
(أ) لم تحدد احتياجات موظفي المشتريات من التدريب بشكل رسمي في البعثة؛	وكجزء من برنامج التدريب الشامل الذي يُقدم إلى جميع البعثات في مجال المشتريات، سيجري تدريب جميع موظفي المشتريات في البعثة بحلول آذار/مارس ٢٠٠٨. وتشمل برامج التدريب أساسيات الأمم المتحدة، وأفضل قيمة مقابل الثمن، والعلاقات مع البائعين، والمبادئ التوجيهية للجنة العقود المحلية المتعلقة بالأخلاقيات والنزاهة في مجال الشراء.
(ب) لم يُضطلع بأي أنشطة تدريب رسمية في مجال المشتريات لجميع الموظفين ولم تخصص لها اعتمادات في الميزانية. ولم تُقيّم فعالية التدريب في مجال المشتريات الذي قدمته وحدة إدارة العقود؛	
ووافقت الإدارة على توصية المجلس التي كررها بتحديد احتياجات موظفي المشتريات من التدريب في البعثات وتلبيتها (الفقرتان ١١١ و ١١٢).	
لاحظ المجلس أن البعثة قدمت إلى دائرة المشتريات خمس حالات لاستعراضها وإحالتها نهائيا إلى لجنة العقود بالمقر لتقدم توصيتها بشأنها. وسددت أيضا مدفوعات لثلاثة بائعين قبل الحصول على الإذن بمبلغ إجمالي قدره ١١,٤٩ مليون دولار. وتتعلق تلك المدفوعات بالإمداد بوقود الطائرات ووسائل النقل البري وتقديم خدمات متصلة بإفراغ مياه خزانات التعفين. ويكرر المجلس توصيته السابقة بأن تقوم الإدارة برصد طلبات الموافقة بأثر رجعي لضمان وجود مبرر ملائم لها والمحاسبة على التأخير. (الفقرات ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٤).	وضعت اللجنة آلية لرصد العقود حيث تُستكمل جميع تفاصيل العقود إلكترونياً في صحيفة بيانات جدولية. وباستخدام سجل العقود هذا، يرصد قسم المشتريات تواريخ انتهاء العقود عن كثب. وفيما يتعلق بالحالات المعقدة والحساسة، يعمل قسم المشتريات، بالتشاور مع مقدمي طلبات الاقتناء، على وضع أطر زمنية استناداً إلى التفاصيل الواردة في سجل العقود، وتُتخذ إجراءات الشراء تبعا لذلك. وفي أي حالة ذات مفعول رجعي، تجمع البعثة الوثائق ذات الصلة وتستعرض الحالة بدقة لكفالة الامتثال ضمان تقديم التبريرات للمبادئ التوجيهية الواردة في دليل المشتريات.

الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية
لاحظ المجلس على مستوى البعثة عدم توقيع عقدين أبرما بين البعثة وبائعين اثنين من أجل الإمداد بوقود وسائل النقل البري ووقود الطائرات. وأوضح كبير موظفي المشتريات أن العقد الأول أرسل إلى المورد من أجل توقيعه، غير أن المورد ضمن العقد بنودا وشروطا مغايرة. ولم يتم التوصل إلى أي توافق في الآراء بشأن البنود والشروط العامة حتى الوقت الراهن. وسددت دفعتان أوليتان بموجب كلا العقدين بقيمة ٥,٢٢ ملايين دولار و ١٢,٠٥ مليون دولار للإمداد بوقود وسائل النقل البري ووقود الطائرات على التوالي، فيما قدم العقدان المذكوران إلى دائرة المشتريات من أجل عرضهما على لجنة العقود بالمقر. ويوصي المجلس إدارة عمليات حفظ السلام بإنفاذ شرط توقيع الأطراف المتعاقدة لكافة العقود قبل تقديم الخدمات تنفيذا صارما وضمان التعجيل بوضع العقود بشكل نهائي (الفقرات ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٤).	تواصل البعثة متابعة جميع العقود التي لم تُوقّع بعد. ومن المتوقع أن تُنجز العملية بحلول أيار/مايو ٢٠٠٨.
فيما يتعلق بتخطيط الموارد البشرية، لاحظ المجلس أن البعثة لم يكن لديها خطة للموارد البشرية لاجتذاب المرشحين من ذوي أفضل المؤهلات والخبرات، والاحتفاظ بهم. وأعربت إدارة عمليات حفظ السلام عن موافقتها المجلس في توصيته بأن تقوم بتنفيذ خطة شاملة للموارد البشرية حتى يتسنى لها اجتذاب أفضل العناصر المؤهلة والمتمتعة بالخبرة من الموظفين والاحتفاظ بهم (الفقرتان ٣٠١ و ٣٠٣).	يجري تنفيذ هذه التوصية. واختيرت البعثة لتكون جزءاً من المشروع النموذجي لخطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية الذي بدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وعملت إدارة عمليات حفظ السلام، بالتشاور مع مكتب إدارة الموارد البشرية، على وضع خطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية التي ستُصمم بحيث تلبي الاحتياجات التشغيلية الخاصة للبعثات الخمس المختارة. وستشمل الخطة مؤشرات للأداء وأهدافا قابلة للقياس لجميع مجالات الإدارة الاستراتيجية المتعلقة بالموارد البشرية. وسيجري رصد جهود التوظيف وإنفاذها لتحقيق أهداف محددة تتعلق بمعدلات الشواغر والتوازن بين الجنسين والتنوع الجغرافي. وتخطط إدارة عمليات حفظ السلام لتعميم نموذج خطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية على جميع البعثات الميدانية الأخرى ابتداء من تموز/يوليه ٢٠٠٨.

الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية
بالنسبة إلى التدريب، أُبديت ملاحظة فيما يتعلق بالبعثة، حيث سُجلت نسبة ''غياب'' تتراوح بين ١٨ و ٣٩ في المائة في دورة تدريبية معنونة ''دورة توجيهية - مدونة سلوك بشأن الاستغلال الجنسي''، كما ألغيت دورة أخرى معنونة ''برنامج التدريب عن بُعد لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث'' ثلاث مرات بسبب عدم توفر التمويل. ولوحظ أيضا أن الجزء الأكبر من الاعتماد الذي تمت الموافقة عليه لتغطية تكاليف برامج التدريب للبعثة (٢١٤ ٧٩٩ دولارا) للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ أنفق على السفر الرسمي (٦٥ في المائة)، وليس على التدريب الفعلي (٢١ في المائة)، وأنفقت نسبة (١٤ في المائة) على الخبراء الاستشاريين.	أنشأ مركز التدريب المتكامل للبعثات موقعاً إلكترونياً لمراقبة عدد المشاركين المسجلين وكفالة موافقة رؤسائهم على مشاركتهم. وفي حال غياب المشاركين، يجري الاتصال بالرئيس لمعرفة الأسباب. وصُمِّمت أيضاً برامج تدريبية جديدة مثل أصول التدريب وخدمات الزبائن والمهارات المكتبية/الفنية. ويجري وضع نظام رصد أقوى وستُطلَب المشورة من وحدة التدريب كلما لزم تخصيص أموال.
ذكرت البعثة أن أنشطة التدريب في نطاق البعثة ستُستأنف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بسبب التأجيلات التي طرأت على الانتخابات في البلد، والتي نجم عنها تأخير برامج التدريب. وأوضحت البعثة أيضا أن ما يزيد على مبلغ ٠٠٠ ٢٢٠ دولار، من ميزانية التدريب للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦، أعيد تخصيصه لميزانية السفر الداخلي، الأمر الذي حال دون إنجاز برنامج التدريب. وأعربت إدارة عمليات حفظ السلام عن موافقتها المجلس في توصيته بأن تقوم بتنفيذ تدابير تهدف إلى رصد أنشطة البعثات في مجال تحسين تقييم احتياجاتها التدريبية، وتقييم مدى فعالية الشكل الحالي للتدريب من حيث التكلفة (الفقرات ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩).	اتخذ الفريق المعني بالسلوك والانضباط إجراءات لتحسين نسبة حضور الموظفين التدريب التوجيهي. ويُشجّع جميع الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة الجدد على حضور برامج التدريب التوجيهي التي يقدمها موظفو الفريق المعني بالسلوك والانضباط في مركز التدريب المتكامل للبعثات. واتُّخذت أيضاً تدابير أخرى لتعريف جميع أفراد البعثة على نحو أفضل بالقواعد والأنظمة المتعلقة بالاعتداء والاستغلال الجنسيين، وتشمل هذه التدابير تقديم عرض إلزامي لهذه القواعد والأنظمة عند وصول أي فرد جديد ونشر جميع المواد ذات الصلة بذلك على الشبكة الإلكترونية الداخلية للفريق المعني بالسلوك والانضباط.
لم يكن لدى البعثة برنامج لتخطيط تعاقب الموظفين، أو خطة لضمان توفر مستوى الكفاءة المطلوب، رغم أن البعثة لاحظت أن المقر يتحمّل المسؤولية الأولى فيما يتعلق بتخطيط تعاقب الموظفين والرصد العام لموارد التوظيف. ويوصي المجلس بأن تعمل إدارة عمليات حفظ السلام على ضمان قيام البعثات بإعداد خطط لتعاقب الموظفين وتنفيذها لأجل ملء الشواغر الرئيسية في الوقت المناسب (الفقرتان ٣١٠ و ٣١١).	اختيرت البعثة لتكون جزءاً من المشروع النموذجي لخطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية الذي بدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وعملت إدارة عمليات حفظ السلام، بالتشاور مع مكتب إدارة الموارد البشرية، على وضع خطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية التي ستُصمم بحيث تلبي الاحتياجات التشغيلية الخاصة للبعثات الخمس المختارة. وستشمل الخطة مؤشرات للأداء وأهدافا قابلة للقياس لجميع مجالات الإدارة الاستراتيجية المتعلقة بالموارد البشرية. وسيجري رصد جهود التوظيف وإنفاذها لتحقيق أهداف محددة تتعلق بمعدلات الشغور

الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية
	والتوازن بين الجنسين والتنوع الجغرافي. وتخطط إدارة عمليات حفظ السلام لتعميم نموذج خطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية على جميع البعثات الميدانية الأخرى ابتداء من تموز/يوليه ٢٠٠٨.
لم يتسنّ تحقيق معدلات التوظيف ولا الالتزام بالأطر الزمنية في البعثة لبلوغ الهدف المتمثل في توزيع الوظائف بين الجنسين بنسبة ٥٠:٥٠ وذلك على الرغم من الجهود التي بذلتها البعثة لكفالة تنوع عملية اختيار الموظفين. وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، كان من بين موظفي البعثة الدوليين البالغ عددهم ٤٥٢ فردا، ٣٠٨ من الموظفين الذكور (٦٨ في المائة) و ١٤٤ موظفة (٣٢ في المائة)؛ أما فيما يتعلق بالموظفين المحليين البالغ عددهم ١ ١١٢ موظفا (باستثناء متطوعي الأمم المتحدة وأفراد الوحدات العسكرية)، فبلغ عدد الموظفين الذكور ٩٢٢ وعدد الموظفات ١٩٠ أي بنسبة ٨٣ في المائة و ١٧ في المائة من مجموع الموظفين على التوالي. وأعربت إدارة عمليات حفظ السلام عن موافقتها المجلس في توصيته بتحسين نسبة توزيع الموظفين الذكور والإناث في البعثة (الفقرتان ٣١٤ و ٣١٧).	ركزت البعثة على تعيين موظفات مؤهلات على الصعيدين الوطني والدولي. وتواصل البعثة بذل الجهود لتعيين موظفات مؤهلات. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، شمل الموظفون الدوليون (بما فيهم الذين يشغلون وظائف مؤقتة) ١٧٠ موظفة (٣٤,٠ في المائة) و ٣٣٠ موظفاً (٦٦,٠ في المائة)؛ وشمل الموظفون الوطنيون (بما فيهم الذين يشغلون وظائف مؤقتة) ٢٠١ موظفة (١٧,٥ في المائة) و ٩٤٨ موظفاً (٨٢,٥ في المائة)؛ وشمل متطوعو الأمم المتحدة ٥١ متطوعة (٢٥,٤ في المائة) و ١٥٠ متطوعاً (٧٤,٦ في المائة)
في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كان معدّل الشواغر في البعثة على النحو التالي: (أ) ٩,٤ في المائة (١٢١ وظيفة محلية ودولية شاغرة)، وهي نسبة أقل قليلا من المعدل المقبول؛ (ب) تجاوز المعدل المقبول بنسبة ١٤ في المائة للرتبة ف – ٥؛ وبنسبة ١٦ في المائة للرتبتين ف – ٤ و ف – ٣ وللموظفين الوطنيين من الفئة الفنية. وفيما يتعلق بالفئة الأخيرة، كان عدد الوظائف الشاغرة التي تم ملؤها ٤٤ وظيفة من أصل ٧٤ وظيفة عند مراجعة الحسابات. ويوصي المجلس بأن تواصل إدارة عمليات حفظ السلام جهودها الرامية إلى ملء الوظائف الشاغرة في الوقت المناسب من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى الموظفين المؤهلين وإقامة اتصالات مع الدول الأعضاء والشركاء في عمليات حفظ السلام والمنظمات الأخرى (الفقرتان ٣٢٤ و ٣٢٥).	في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بلغ معدل الشواغر ٦,٨ في المائة للموظفين المدنيين باستثناء المتطوعين (٧,٢ في المائة للموظفين الدوليين و ٦,٦ في المائة للموظفين الوطنيين). وبلغت معدلات الشواغر ٢٨,١ في المائة للموظفين من الرتبة ف – ٥، و ٧,٦ في المائة للموظفين من الرتبة ف – ٤، ونسبة ٩,٦ في المائة للموظفين من الرتبة ف – ٣، ونسبة ٢٣,٨ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين. وواصلت البعثة بذل الجهود لتحديد المرشحين المؤهلين. وجرى تعزيز قدرات وحدة التوظيف في قسم شؤون الموظفين للاضطلاع على نحو فعال وسريع بتعيين الموظفين الدوليين وكذلك الموظفين الوطنيين. ويُستعرض تقرير حالة الشواغر أسبوعياً ويُتخذ أداة لمتابعة عملية ملء الشواغر الدولية مع مديري البرامج وشعبة الموظفين

الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية
لاحظ مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيينات الموظفين واستحقاقاتهم ما يلي:	الميدانيين/إدارة الدعم الميداني ووُضعت أيضاً تقارير مماثلة لحالة الشواغر لمتابعة عملية توظيف الموظفين الوطنيين.
(أ) حدثت تأخيرات في التوقيع على خطابات التعيين كما اتضح من ١٦ عينة من الموظفين الوطنيين المعينين في البعثة في إطار المجموعة ٣٠٠ والذين بدأوا العمل بالفعل؛	ويُعلن عن الوظائف الشاغرة للموظفين الفنيين الوطنيين في الصحيفة المحلية وعلى الموقع الشبكي للبعثة للوصول إلى المرشحّين الهايتيين المهتمين داخل هايتي وخارجها.
(ب) جرى اختيار ست عشرة من قسائم رواتب الموظفين في البعثة لشهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لاستعراضها، ولاحظ المجلس أن المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي وعلاوات الأسر لم تُدفع للموظفين طبقاً لكتيب الموارد البشرية الصادر عن إدارة عمليات حفظ السلام، وذلك على النحو التالي:	بادرت البعثة إلى اتخاذ تدابير للامتثال للمبادئ التوجيهية المتعلقة بخطابات التعيين والمعاشات التقاعدية للموظفين واستحقاقاتهم وإدارة العمل الإضافي.
'١' لم تحتو ثلاث منها على اقتطاعات لقاء المساهمات في صندوق المعاشات التقاعدية الذي تعتبر المساهمة فيه إلزامية؛ '٢' لم تقتطع أقساط التأمين من اثنتين منها؛ '٣' لم تدفع لستة مستحقاتهم من علاوة الأسرة؛	ووُضعت قائمة مرجعية لكفالة تحديد استحقاقات الموظفين في وقت التوظيف.
(ج) أجريت حسابات غير صحيحة كانت نتيجتها دفع مبالغ أقل من المستحق بمقدار ٥١٧ ١٢ دولار فيما يخص أقساط التأمين الصحي لـ ١٤ مشتركاً؛	وصدر تعميم إداري بشأن سياسة العمل الإضافي للموظفين الوطنيين في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. بالإضافة إلى ذلك، أنشئ فريق معني بالإجازات والحضور في وحدة الموظفين الوطنيين ليرصد عن كثب العمل الإضافي على نحو منتظم.
(د) ثبت بالدليل أن البعثة كانت تجيز العمل الإضافي على أساس منتظم بدلاً من إجازته على أساس استثنائي؛	
(هـ) لم تمتثل البعثة لشرط وضع الضوابط التنظيمية على الاستخدام المفرط للعمل الإضافي عن طريق اشتراط الموافقة عليه في الميزانية القطاعية الشهرية قبل بدء العمل؛ كما لم يكن هناك دليل على أن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي امتثلتا لشرط الموافقة المسبقة على العمل الإضافي؛	

الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية
(و) كان هناك في البعثة ثلاث حالات تعدت فيها ساعات العمل الإضافي الحد الأقصى وهو ٤٠ ساعة، حيث بلغ متوسطها ٤٥ ساعة؛	
ووافقت إدارة عمليات حفظ السلام على توصية المجلس بالامتثال لمتطلبات كتيب الموارد البشرية فيما يخص خطابات التعيين والمعاشات التقاعدية والتأمين الصحي وعلاوة الأسرة وأقساط التأمين الصحي والعمل الإضافي للموظفين (الفقرتان ٣٢٧ و ٣٢٨).	
لاحظ المجلس، في إطار متابعة توصياته السابقة عن تنفيذ نظام الميزنة القائمة على النتائج حيث ورد أن البعثة تفتقر إلى أداة مكتملة، أن هناك نظاماً قائماً بالفعل، رغم أنه لا تزال هناك مؤشرات على عدم التزامها بمبادئ الميزنة القائمة على النتائج. ولم تحدد في البعثة مواعيد زمنية للإنجازات المتوقعة للحكومة الانتقالية بشأن وضع وتنفيذ تشريعات لإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في هايتي؛ وجرى التخطيط للإنجازات المتوقعة المتعلقة بإحراز تقدم نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وخصوصاً حقوق المرأة ولكن دون أن يُرصد لها التمويل اللازم. ووافقت إدارة عمليات حفظ السلام على توصية المجلس بأن تراجع إطار ميزنتها القائمة على النتائج، بحيث تكون مؤشرات الإنجاز والنواتج قابلة للقياس ومحددة ومرتبطة بزمن. (الفقرات ٣٤٧ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١).	يقوم إطار الميزنة القائمة على النتائج في البعثة على خطط تنفيذ الولاية التي وافقت عليها الإدارة العليا، ويعكس دور البعثة في إنجاز الولاية. وكانت البعثة قد وضعت نظاماً لرصد الميزنة القائمة على النتائج استنادا إلى نظام لوتس نوتس، لكن التنفيذ تأخر بسبب مشاكل تقنية. وكان النظام قيد الاستعراض لإدخال التحسينات اللازمة عليه وجرى تنفيذه في شباط/فبراير ٢٠٠٧.
كان توثيق بعض مشاريع الأثر السريع في البعثة غير كاف، وحدثت تأخيرات من جانب الشركاء المنفذين في تنفيذ بعض المشاريع. ويوصي المجلس بأن تضع إدارة عمليات حفظ السلام آلية رصد لتضمن تنفيذ مشاريع الأثر السريع وفقاً للميزانية والقواعد والشروط المعتمدة والمعالم الأساسية لتنفيذ المشاريع وتوقعات الأداء (الفقرتان ٣٧١ و ٣٧٢).	وضع قسما الشؤون المدنية والميزانية آليات تكفل تنفيذ مشاريع الأثر السريع وفقاً للميزانية والقواعد والشروط المعتمدة والمعالم الأساسية لتنفيذ المشاريع وتوقعات الأداء.

دال – مكتب خدمات الرقابة الداخلية

(A/61/264, Part II)

الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية
أصدرت فرقة العمل المعنية بالمشتريات أحد عشر تقريراً منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وتتحدث هذه التقارير بالتفصيل عن وقوع حالات جسيمة من الإهدار وإساءة التصرف والتقصير وغيرها من أشكال سوء الإدارة، بالإضافة إلى الغش في وضع وتنفيذ عدد من العقود العالية القيمة بين المنظمة وبائعين مختلفين يقدمون السلع والخدمات لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتشمل هذه العقود البعثات التالية بشكل مباشر: بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور – ليشتي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثات أخرى.	ستضطلع البعثة،عند استلامها التقرير الرسمي من فرقة العمل المعنية بالمشتريات، بجميع التدابير اللازمة لتنفيذ التوصيات الصادرة على ضوء النتائج و/أو الملاحظات.
وقد كشفت فرقة العمل عن حدوث حالات إهدار و/أو غش كبيرة تسببت فيها تصرفات البائعين ووكلائهم وممثليهم، وحدوث تقصير وإساءة تصرف وأشكال أخرى من سوء الإدارة، بالإضافة إلى بعض أعمال الغش التي قام بها مسؤولون داخل المنظمة (الفقرة ٢٥).	
كشفت مراجعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية لحسابات المشتريات في البعثة عن القيام بـ ١٢ عملية شراء تتضمن نفقات إجمالية قدرها ٩,١ ملايين دولار، بما في ذلك ست حالات لاستئجار مبان لإسكان القوات واستئجار مكاتب ومرافق تخزين بتكلفة قدرها ٦,٣٥ ملايين دولار، لم تنفذ وفقا لإجراءات الشراء المعمول بها. واضطلع الموظفون المختصون بإعداد طلبات الشراء بأنشطة شراء دون إشراك قسم المشتريات في البعثة فيما يمثّل انتهاكاً لتفويض سلطة الشراء التي تستند إلى الفصل بين مهمة إعداد طلبات الشراء ومهمة الاضطلاع بعملية الشراء.	كان لدى البعثة، أثناء فترة بدء عملها، بضع حالات ذات أثر رجعي. وجرت لاحقاً معالجة المسائل للامتثال للقواعد والأنظمة عن طريق القيام، على نحو مناسب، بتقديم الوثائق اللازمة لكي تستعرضها السلطات/اللجان المعنية. وعُمِّمت على جميع مُعدي طلبات الشراء المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بالحالات ذات الأثر الرجعي. وطُلب إلى جميع الموظفين المشاركين في أنشطة الشراء أن يمتثلوا امتثالاً دقيقا لدليل المشتريات، وخصوصاً الفصل بين مهمة إعداد طلبات الشراء ومهمة الاضطلاع بعملية الشراء.

الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية
واتسمت هذه الحالات السابقة أيضا بعدم وجود عطاءات تنافسية، الأمر الذي زاد من مخاطر عمليات الشراء غير الاقتصادية والأنشطة الاحتيالية. واتخذت البعثة لاحقا عددا من الإجراءات لتعزيز الضوابط الداخلية والتأكد من أن إجراءات الشراء يتم تنفيذها وفقا لأحكام دليل المشتريات (الفقرة ٤٥).	ترصد البعثة باستمرار تنفيذ إجراءات الشراء المناسبة.
بينت عمليات مراجعة حسابات مشاريع الأثر السريع التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في ١٠ بعثات ميدانية انخفاض مستوى تطبيق الإجراءات المعمول بها في فتح العطاءات حسبما وردت في دليل المشتريات. ويزيد عدم تطبيق الإجراءات هذا من خطر حدوث المخالفات ويمسّ بسلامة عملية تقديم العطاءات. وشملت أوجه الضعف المشتركة التي وجدت في البعثات العشر ما يلي: (أ) عدم وجود منطقة مؤمنة على نحو كاف لاستلام العطاءات؛ (ب) عدم المواظبة على إنشاء لجان لفتح العطاءات؛ (ج) عدم المداومة على الاحتفاظ بتواريخ ومواعيد استلام العطاءات في ملفات؛ (د) عدم المداومة على استخدام صحيفة بيانات موجز الطلبات لتسجيل العطاءات. وأوضحت مراجعة الحسابات أيضا الحاجة إلى تحسين نظم الملفات لتسهيل استرجاع ملفات المشتريات. وقد بدأت جميع البعثات التي شملتها عمليات مراجعة الحسابات بالفعل في تنفيذ تدابير لتصحيح أوجه الخلل المشار إليها في عملية فتح العطاءات (الفقرة ٤٩).	نفّذت البعثة تدابير لتحسين عملية فتح العطاءات عن طريق وضع نظام لتلقي العطاءات ورصدها لتعزيز الرقابة على إجراءات الشراء. وأنشأت البعثة لجنة لفتح العطاءات ووفّرت المنطقة المؤمنّة اللازمة لتلقي العطاءات وحفظها. وتحتفظ لجنة فتح العطاءات أيضاً بنسخ من سجلات فتح العطاءات ذات الصلة.

المرفق

الهيكل التنظيمي

ألف – بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

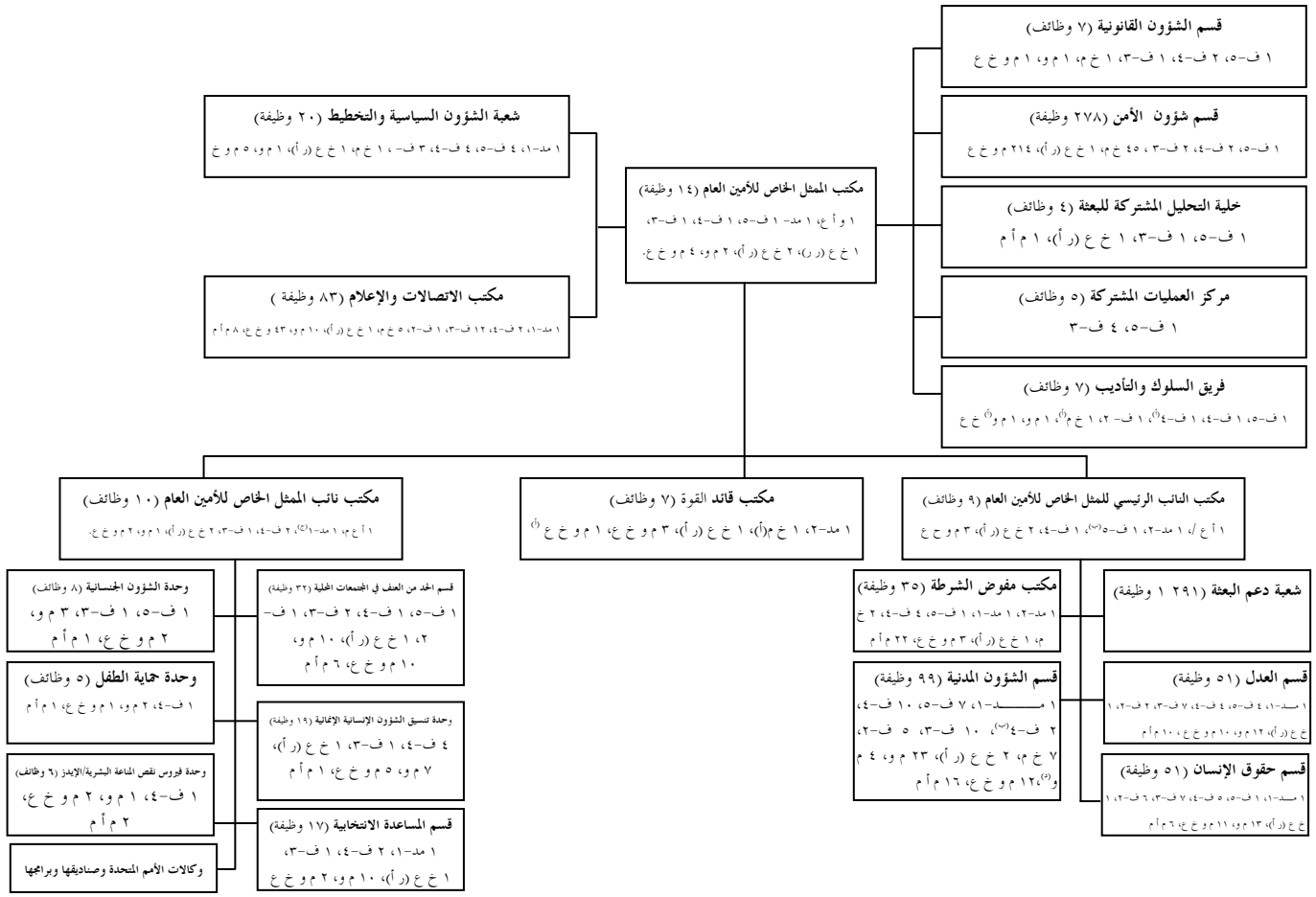

المختصرات: و أ ع: وكيل أمين عام؛ ع ر ر: خدمات عامة (الرتبة الرئيسية)؛ أ ع م: أمين عام مساعد؛ ع ر أ: خدمات عامة (الرتب الأخرى)؛ م أ م: متطوعو الأمم المتحدة؛ خ م: الخدمة الميدانية م و خ ع: الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة؛ م و: الموظفون الفنيون الوطنيون.

(أ) وظائف جديدة.
(ب) وظائف أعيد تصنيفها.
(ج) وظائف مؤقتة.
(د) وظائف أعيد توزيعها.

باء – شعبة دعم البعثة

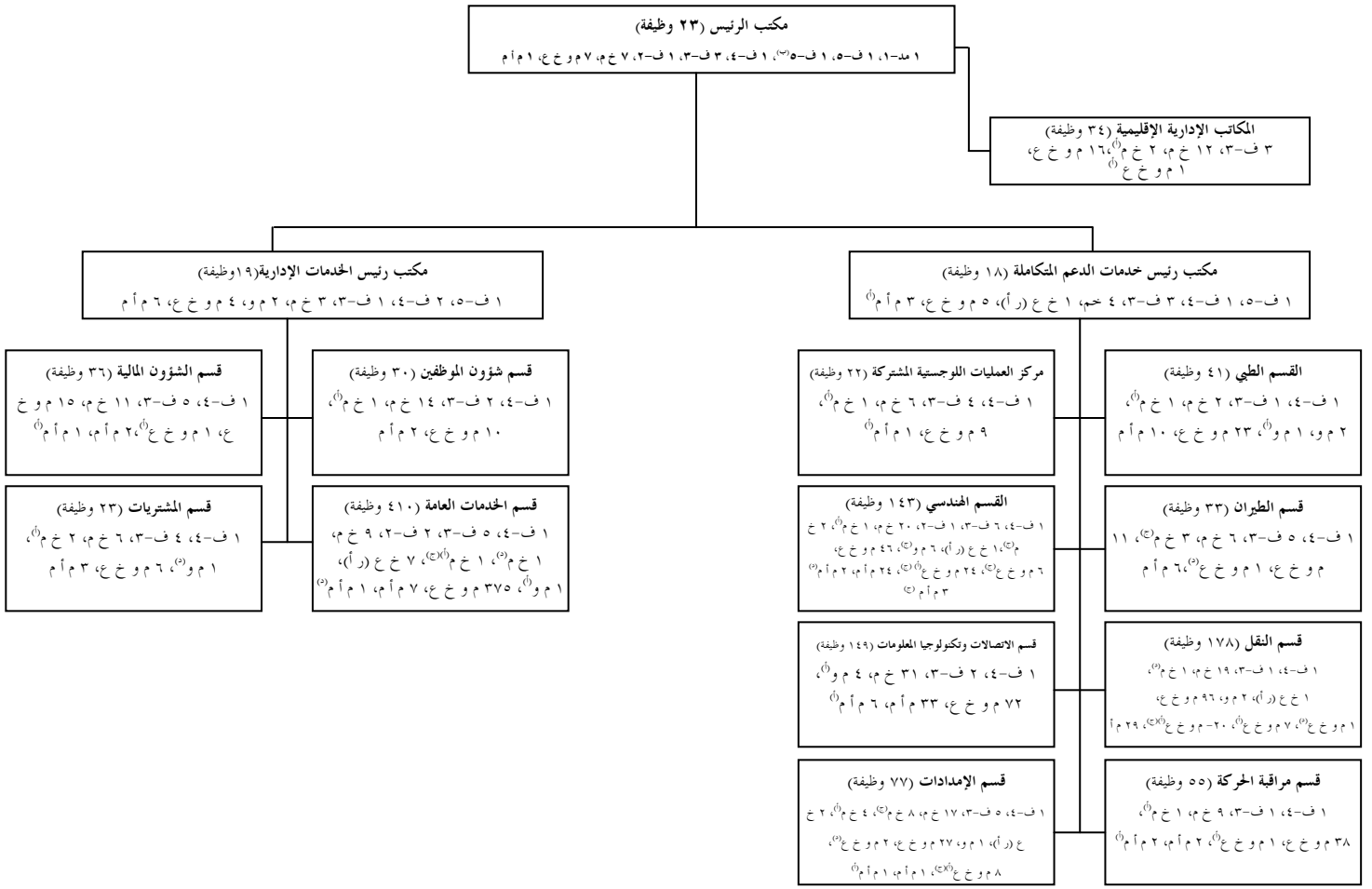

(أ) وظائف جديدة.

(ب) وظائف أعيد تصنيفها.

(ج) وظائف مؤقتة.

(د) وظائف أعيد توزيعها.

خريطـــة